الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلـــوم التجـــاريـــة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

عنوان البحث: تأثير التضخم على كشوف المالية

دراسة حالة: مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز)

- أم البواقي -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبان:
- عبد الكريم موسي
- سامي حاجي

الأستاذ المشرف:
نجلاء نوبلي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رانية غضاب	أستاذ محاضر ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	نجلاء نوبلي	أستاذ محاضر ب	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	مبروك رايس	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

بسم الله

الرحمان الرحيم

الإهداء

إلـى من كان سببا في وجودي ومنبع حياتي والدي حفظه الله ورعاه.

إلى من تحت أقدامها الجنة والدتي حفظها الله و رعاها، وقل ربّي إرحمهما كما ربياني صغيرا.

و إلى كل من ساعدني في السير على هذا الـدرب الشّاق

حاجي سامي

الإهداء

أهدي عملي هذا والذي هو ثمرة مجهود طويل إلى وأبي وأمي وعمتي أطال الله في عمرهم و جميع إخوتي وعائلتي.

كما لا أنسى رفقائي و أصدقائي الذين ترعرعت معهم والذين تعرفت عليهم خلال مشواري الدراسي، ونعم الصحبة.

موسي عبد الكريم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الإمتنان إلى الأستاذة نوبلي نجلاء التي قامت بالإشراف علي وعلى زميلي في هذه المذكرة.

كما أشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويني طيلة مساري الدراسي في الجامعة وقبلهم في مختلف المراحل الإعدادية.

و أخص شكري إلى أبوي الذين لهم الفضل في تربيتي وإلي و عمتي التي كانت سندا لي وسببا في نجاحي.

بدون أن أنسى زملائي و زميلاتي الذين كانوا الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي.

كما أشكر جميع عمال الإدارة الذين كانوا مرنين معنا وعمال المكتبة.

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين التضخم و الكشوف المالية وذلك للإنتشار التدريجي للتضخم في الإقتصاد المحلي، بالإضافة إلى أهمية الكشوف المالية بالنسبة لمستخدميها في عملية التحليل و إتخاذ القرار، وتم إختبار الإشكالية المطروحة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز – أم البواقي – ، حيث تم تطبيق أحد مداخل المحاسبية الشاملة لمعالجة اثر التضخم وهي التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت.

وخلصت الدراسة إلى أن التضخم يؤثر على الكشوف المالية وذلك من خلال جعل قيمة بنود الكشوف المالية غير مطابقة لقيمتها الحقيقية، وذلك بمقارنة الكشوف المالية المعدة بالتكلفة التاريخية مع تلك المعدة بالتكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت، وهو مايؤثر على مصداقية و ملائمة الكشوف المالية.

الكلمات المفتاحية

التضخم، تغير مستوى الأسعار، الكشوف المالية، التكلفة التاريخية، الرقم القياسي للأسعار.

Résume

The study aimedto statement the relation between inflation and financials statementand that for the spreadand that because the gradual spread of inflationin the local economy, In addition to the important of the financials statementfot its users in the analysis processand decision making,And the problem was tested in the enterprise of distribution electricity and gas –OM BOUAQI-, Where wasapplied one of comprehensive accounting entries to fixthe effect of inflation and it was the adjusted historical costin fixed cash unit.

The stydy concluded to that inflationaffects the financials statement and that through make the value of financials statement items does not match their true value, And that by comparing the financials statement equipment by the historical cost with that equipment by adjusted historical cost in fixed cash unit, Which affects the credibility and relevance of financials statement.

The key words:

Inflation, The price level changes, Financials statement, Historical cost, Price Index

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور معدل التضخم في الفترة 2000/1991	13
2	تطور معدلات التضخم في الفترة 2019/2000	14
3	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول ميزانية السنة المالية المقفلة	19
4	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	20
5	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	21
6	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	22
7	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	23
8	جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)	24
9	الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة	26
10	مستخدمو الكشوف المالية و المعلومات التي يحتاجونها	29
11	مزايا و عيوب الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم	40
12	يبين تصنيف البنود النقدية و غير النقدية للميزانية	42
13	مزايا و عيوب التكلفة التاريخية المعدلة	43
14	مزايا و عيوب القيمة الجارية	44
15	مزايا و عيوب طريقة القيمة العادلة	45
16	ميزانية الأصول لسنة 2015	56
17	ميزانية الأصول لسنة 2016	57
18	ميزانية الأصول لسنة 2017	58
19	ميزانية الخصوم لسنوات 2015،2016،2017	59
20	جدول حسابات النتائج لسنوات 2016 و 2017	59
21	البنود النقدية في بداية 2016	62
22	صافي البنود النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2016	63
23	حساب المقبوضات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2016	63

24	حساب المدفوعات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2016	64
25	حساب صافي البنود النقدية المعدلة في آخر الفترة لسنة 2016	65
26	حساب صافي البنود النقدية الفعلية في آخر الفترة لسنة 2016	65
27	حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية لسنة 2016	66
28	تعديل جدول ميزانية الأصول	68
29	تعديل ميزانية الخصوم	69
30	تعديل جدول حساب النتائج لفترة 2016/01/01 إلى 2016/12/31	71
31	البنود النقدية في بداية 2017	72
32	صافي البنود النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2017	73
33	حساب المقبوضات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2017	73
34	حساب المدفوعات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2017	74
35	حساب صافي البنود النقدية المعدلة في آخر الفترة لسنة 2017	74
36	حساب صافي البنود النقدية الفعلية في آخر الفترة لسنة 2017	75
37	حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية لسنة 2017	75
38	تعديل جدول ميزانية الأصول للسنة المالية 2017	77
39	تعديل ميزانية الأصول للسنة المالية 2017	78
40	تعديل جدول حساب النتائج للفترة الممتدة من 2017/01/01 إلى 2017/12/31	79
41	إعادة تعديل الميزانية من وحدة النقد الإسمية إلى وحدة النقدالثابتة لسنة 2017	84

قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مراحل إعداد الكشوف المالية	17
2	عناصر الكشوف المالية	27
3	مراحل عملية القياس	31
4	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز	52
5	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية و مختلف المصالح المختلفة و المكلفين بدراسات المحاسبية و المالية	54

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....I-II
شكر و عرفان..... III
الملخص IV
فهرس الجداول.....VI
فهرس الأشكال.....VII
المقدمة العامة..... أ- و

الفصل الأول: تأثير التضخم على الكشوف المالية وكيفية علاجه

تمهيد.....2
المبحث الأول: ماهية التضخم.....3
المطلب الأول: تعريف التضخم و أنواعه.....3
المطلب الثاني : آثار التضخم و كيفية علاجه.....6
المطلب الثالث : تطور التضخم في الجزائر.....13
المبحث الثاني: ماهية الكشوف المالية.....16
المطلب الأول : مكونات الكشوف المالية.....16
المطلب الثاني: أهداف ومستخدمو الكشوف المالية.....28
المطلب الثالث : طرق القياس المتبعة في إعداد الكشوف المالية.....29
المبحث الثالث: تأثير التضخم على الكشوف المالية:.....33
المطلب الأول: محاسبة التضخم.....33
المطلب الثاني: تأثير التضخم على المفاهيم المحاسبية.....35
المطلب الثالث: معالجة أثار التضخم من الكشوف المالية.....39

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز) – أم البواقي -

تمهيد:.....48
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز -أم البواقي- و عرض قوائمها المالية.....49
المطلب الأول: لمحة تاريخية و مفهوم و أهداف المؤسسة و هيكلها التنظيمي.....49
المطلب الثاني: وظائف أقسام مؤسسة سونلغاز و الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة المالية.....53

المبحث الثاني: تقديم الكشوف المالية لمؤسسة سونلغاز مركز –أم البواقي-.....56
المطلب الأول: تقديم ميزانية مؤسسة سونالغاز مركز –أم البواقي-.....56
المطلب الثاني :تقديم جدول حسابات النتائج.....59
المبحث الثالث: علاقة التضخم بالكشوف المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) أم البواقي.....61
المطلب الأول: تقديم النموذج المقترح للدراسة.....61
المطلب الثاني: تعديل الكشوف المالية لمؤسسة سونالغاز.....61
المطلب الثالث: المقارنة بين الكشوف المالية لمؤسسة.....80
خلاصة الفصل.....86
الخاتمة العامة.....87-89
قائمة المصادر و المراجع.....90-92
الملاحق

المقدمة

مقدمة

تعتبر العمليات المحاسبية من أهم الأعمال داخل المؤسسة فهي تجسيد كمي لجميع أنشطة المؤسسة وذلك من خلال معالجة البيانات المجردة عن طريق مجموعة من العمليات المحاسبية و تقديمها في شكل معلومات قابلة للاستخدام، حيث تعتبر هذه المعلومات المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي،وتتمثل هذه المعلومات تقرير مجلس الإدارة و تقرير المراقب الخارجي بالإضافة إلى الكشوف المالية وهي عبارة عن وثائق تصف الوضع المالي للمؤسسة، فهي تمثل صورة كمية للمؤسسة ويشترط فيها الصدق أي أن المعومات المحاسبية مطابقة للواقع في تاريخ إعداد الكشوف المالية وذلك كي يستطيع من خلالها جميع مستخدمو الكشوف المالية الداخليين والخارجيين من اتخاذ قراراتهم كلٌ حسب أهدافه ورغباته.

وباعتبار العلوم المحاسبية مرتبطة بالعلوم الاقتصادية فلابد أن تتأثر المحاسبة عن طريق مخرجاتها (الكشوف المالية) بصورة مباشرة بمختلف الظواهر الاقتصادية، ولعل من أخطر هذه الظواهر هي التضخم والذي يعد أزمة اقتصادية أدت إلى انهيار اقتصاديات العديد من الدول مثل أزمة المجر سنة 1944، الصين سنة 1949، فنزولا إبتداءاً من سنة 2013 حيث بلغ معدل التضخم إلى 1600%و غيرها من الدول، والجزائر أيضا أصبحت تعاني من مشكلة التضخم حيث انخفضت القدرة الشرائية للنقود بشكل كبير العقد الأخير.

وبما أن الكشوف المالية تكون معدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وهي تسجيل أصول المؤسسة بقيمتها في تاريخ الاقتناء و الالتزامات في تاريخ تعهدا بها، حيث يتم قياس وتسجيل عناصر الكشوف المالية بوحدة النقد وذلك مع افتراض ثبات وحدة النقد، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الكشوف المالية لخصائصها النوعية (الموثوقية وقابلية المقارنة) خاصة في حالة التضخم حيث تنخفض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي ترتفع المستويات العامة للأسعار وذلك بسبب الارتفاع في المعروض النقدي أو الزيادة في تكاليف الإنتاج مثلاً، وهو ما يسقط فرضية ثبات وحدة النقد، وهذا ما يؤدي إلى احتواء الكشوف المالية على معلومات غير مطابقة للواقع وبالتالي تصبح الكشوف المالية مضللة لمتخذي القرار كونها لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

ولذلك تم التطرق لهذه الظاهرة ووضع طرق محاسبية لعلاجها ،ولعل من أهم هذه الحلول ماجاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 التقارير المالية في الدول ذات التضخم المرتفع، و القيمة العادلة،

حتى النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF قدم حول عملية تقلل من التفاوت في الكشوف المالية ومن بين هذه الطرق نذكر القيمة الحقيقية، القيمة السوق و التكلفة الحالية.

مشكلة الدراسة

تطبق أغلب المؤسسات الجزائرية طريقة التكلفة التاريخية في إعداد الكشوف المالية، مما يؤدي إلى مشكلة تقديم كشوف مالية لا تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات الجزائرية ،كون الجزائر وعلى غرار العديد من الدول تعاني من مشكلة التضخم وهذا ما يؤدي إلى تقديم كشوف مالية مضللة ، والتي من خلالها ستبنى قرارات خاطئة قد تؤدي بالمؤسسة إلى خسائر محتملة .

وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهي علاقة التضخم بالكشوف المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز(سونالغاز) – أم بواقي- ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية .

1. ماهي مؤشرات التضخم وماهي أسبابه ؟
2. ماهي أسس قياس الكشوف المالية ؟
3. هل التضخم يؤثر على جميع الكشوف المالية ؟
4. ما مدى الانحرافات بين الكشوف المالية المعدة بالتكلفة التاريخية وتلك المعالجة من أثار التضخم في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) – أم بواقي -؟

الفرضيات

1. التضخم عبارة على إرتفاع مستويات الأسعار؛
2. الكشوف المالية هي وثائق محاسبية تتضمن ما عند المؤسسة من موجودات وما عليها من التزامات مسجلة بتكلفتها التاريخية؛
3. الميزانية وجدول حساب النتائج يعدان من أكثر القوائم التي يؤثر عليها ارتفاع مستوى التضخم؛
4. توجد انحرافات متفاوتة بين الكشوف المالية المعدة بالتكلفة التاريخية و تلك المعالجة من أثار التضخم في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) – أم بواقي -.

أهمية الموضوع :

يعتبر التضخم احد أخطر الظواهر الاقتصادية المنتشرة في الجزائر ذلك ولأنها تؤثر على الوضع اللإقتصادي و الإجتماعي، بالإضافة إلى تأثيرها على العمل المحاسبي وبالتالي تأثيرها على مخرجات العمل المحاسبي والتي تتمثل في الكشوف المالية حيث يجعلها تفقد خصائصها مما يجعلها غير مفيدة في إتخاذ القرارات؛

وعليه تكمن أهمية الدراسة في إيجاد حلول لإستبعاد أثار التضخم من الكشوف المالية وذلك كي تستعيد قيمتها ومصداقيتها وتصبح ملائمة لمستخدمي الكشوف المالية في إتخاذ القرارات والقيام بعملية التنبؤ.

أهداف البحث

1. محاولة دراسة ظاهرة التضخم والتعرف على أسبابها، خاصة وأنها أصبحت من أهم المشاكل التي تواجه؛ الدول النامية، ومعرفة مدى تأثيرها على المحاسبة ومخرجاتها (الكشوف المالية)؛
2. التطرق إلى الكشوف المالية ومعرفة مبادئ إعدادها وكذا أهم المستخدمين لها في صنع القرار؛
3. محاولة علاج مشكلة التضخم في المؤسسة محل الدراسة وذلك بتطبيق طرق حديثة في القياس المحاسبي.

أسباب اختيار الموضوع

- إن تطبيق عملية المحاسبة في ظل إرتفاع معدلات التضخم يعد مشكلة من المشاكل المحاسبية، لذلك أردنا معالجة هذه الإشكالية ومعرفة النتائج المتوصل إليها؛
- التعمق أكثر في الموضوع كونه كان محل دراسة في السنوات الدراسية السابقة؛
- إختبار فعالية بدائل القياس المحاسبي المقترحة في معالجة أثار التضخم.

المنهج المتبع في الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة المطروحة و إختبار الفرضيات الموضوعة تم إتباع أسلوب المنهج الوصفي في الجانب النظري، وذلك من خلال دراسة ظاهرة التضخم و التطرق إلى مكونات الكشوف المالية و كيفية إعدادها وطرق القياس بالإضافة إلى دراسة تأثير التضخم على الكشوف المالية، إلى جانب إتباع أسلوب المنهج التحليلي في دراسة الحالة التطبيقية، من خلال تطبيق أحد المداخل المحاسبية المقترحة لمعالجة أثر التضخم .

حدود الدراسة

- إعتماد الرقم القياسي العام للأسعار وفقا لأسعار المستهلكين والمعدة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، لتعديل بنود الكشوف المالية وذلك للحصول على التكلفة التاريخية المعدلة لهذه البنود؛

- تطبيق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة لمعالجة آثار التضخم المالي من الكشوف المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز(سونالغاز) – أم بواقي –؛
- معالجة أثر التضخم من الكشوف المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز (سونالغاز) – ام بواقي - .

الدراسات السابقة

مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006؛

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إختيار تطبيق طريقة التكلفة الإستبدالية المعدلة لإظهار آثار التضخم على القوائم المالية للوحدات الإقتصادية الفلسطينية، من خلال تعديل الأرقام المحاسبية المشتملة في القوائم المالية طبقا للتغيرات في المستوى الخاص للأسعار، ومن ثم تعديل المخرجات بالمستوى العام لأسعار المستهلكين في فلسطين، وتم إختبار النموذج المقترح على إحدى الشركات الصناعية في فلسطين، وقد أبرزت الدراسة فروقا جوهرية بين نتائج القياس المحاسبي على أساس النموذج المقترح وبين نتائج تطبيق أساس التكلفة التاريخية المستخدم، مما يعني أن القوائم المالية كانت مضلّلة وغير مطابقة للواقع؛

حيث تختلف دراستنا عن هذه الدراسة بإستبدال المنهج المتبع في تعديل الكشوف المالية، جيث إستخدمنا طريقة التكلفة التاريخية المعدلة لوحدة النقد الثابت.

كويسي محمد، أثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبيرBATI SUD ورقلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2011؛

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت في معالجة أثار التضخم من الكشوف المالية للمؤسسة محل الدراسة، كما تعرضت الدراسة للمحاولات الدولية ومحاولات المدارس الفكرية والمحاسبين المهنيين في إستبعاد آثار التضخم على القوائم المالية وكذا محاولات لجنة معايير المحاسبة الدولية في ذلك من خلال المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون29las، وتوصلت الدراسة إلى أن إستخدام التكلفة التاريخية في ظل حالات التضخم يضل كثيرا بفعالية القوائم المالية كأداة للتحليل الإقتصادي و إتخاذ القرارات؛

أما في دراستنا فقد قمنا بمحاكات هذه الدراسة ولكن مع إستبدال المؤسسة محل الدراسة وإستخدام مؤشرات حديثة للإستهلاك العام، بالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بتعقب أثر التضخم من خلال عملية المقارنة بين الكشوف المالية خلال فتراة مختلفة.

أقسام البحث

تم تقسيم البحث إلى فصلين إثنين، فصل نظري و الأخر تطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل النظري إلى دراسة شاملة لظاهرة التضخم كما تم التطرق إلى الإطار النظري للكشوف المالية وفي الأخير تم

تناولنا علاقة التضخم بالكشوف المالية، أما في الفصل التطبيقي فتم دراسة تأثير التضخم على الكشوف المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) – أم البواقي -.

صعوبات الدراسة

- عدم التمكن من الإجراء الميداني للدراسة التطبيقية؛
- عدم صحة البيانات والكشوف المالية، حيث تم التلاعب بحسابات الكشوف المالية والتي لا تتطابق مع بعضها، مما لا يسمح إلى التوصل إلى نتائج دقيقة.

الفصل النظري

تمهيد:

يعتبر التضخم أحد اكبر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الأنظمة الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية، والجزائر كباقي الدول تعاني هي أيضا من ارتفاع معدلات التضخم وتتجلى مشكلات التضخم في ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لعدة أسباب منها زيادة المعروض النقدي المتداول في السوق والزيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي...إلخ، كما يظهر على عدة أشكال متعددة ومتنوعة.

و الهدف الأساسي من النظام المحاسبي هو تقديم معلومة صادقة تعكس الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي داخل المؤسسة، وفي ظل اعتماد التكلفة التاريخية كطريقة كمنهج لقياس الكشوف المالية يمكن أن تكون المعلومة المحاسبية مضللة لمتخذي القرار في حالة إرتفاع معدلات التضخم.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التضخم وأنواعه حسب عدة معايير وكل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها التضخم بالإضافة إلى تطور التضخم في الجزائر، إلى جانب مفاهيم الكشوف المالية ومكوناتها وطرق القياس المحاسبي، والتطرق إلى آثـار التضخم على عناصر الكشوف المالية وطرق علاجها .

المبحث الأول: ماهية التضخم

تهدف دراستنا من خلال هذا المبحث إلى تقديم فكرة عن التضخم و كيفية تأثيره على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تقديم إحصائيات للتضخم في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف التضخم و أنواعه

نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم بعض المفاهيم التي تساعدنا على أخذ فكرة عن التضخم و معرفة مسبباته و تقديم أهم أنواعه .

الفرع الأول: تعريف و أسباب التضخم

1/ تعريف التضخم:

– يعرف التضخم بأن الحركة الصعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب و الزائد عن قدرة العرض .و كما جاء في المعجم الوسيط: هو زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات.

و يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج، و عدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة.

كما أن الزيادة في كمية النقود و الزيادة في تيار الإنفاق النقدي، يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى التضخم، فقد يعوض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة كمية النقود بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله. (حسين، 2010، صفحة 32).

أي أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات تكون دائمة ومستمرة وعلى شكل منحنى تصاعدي، والسبب في ذلك هو زيادة المعروض النقدي المتداول وهو مايؤدي إلى الزيادة في طلب السلع والخدمات وبتالي الإرتفاع في قيمتها.

– التضخم النقدي: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، و يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود.

هذا التعريف يفيد أن الارتفاع في أسعار بعض السلع لا يعتبر تضخما، طالما ظل محصورا في أسواق بعينها، كما أن ارتفاع الأسعار مرة واحدة لا يعني ذلك حدوث تضخم. (أحمد محمد، 2012، صفحة 72)

ومن التعريفين السابقين نستنتج أن التضخم هو الزيادة العامة في أغلب أسعار السلع والخدمات ، ويرافقها التأثر في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية، وذلك بسبب الزيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملات.

2/ أسباب التضخم:

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم و إرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:

* زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب): تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع و الخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، و يستند هذا التفسير إلى قوانين العرض و الطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث

إفراط في الطلب لسبب مانع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة . و يحدث التضخم في الطلب بسبب:

- زيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات.

- نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية و عملية خلق النقود.

- بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الاكتناز، أو إذا ارتفعت الأجور، فيظهر بذلك طلب إضافي في سوق الخيرات.

* انخفاض العرض الكلي: ما ذكرناه بالنسبة لزيادة الطلب يمكن أيضا قوله على انخفاض العرض الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، و من أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي، ما يلي:

- نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها: كالعمال و الموظفين المختصين، و كذا المواد الأولية الخام...؛

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز عن سد النقص في العرض؛

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل لجميع طاقاته، من خلال سياسة الإنفاق العام و كثرة النقد الزائد و المتداول في تحقيق البرامج؛

- إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، و الاستعمال الغير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم. (بلقاسم، 2013، صفحة 143/142)

- و هناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، و حدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل: الحروب ، الجفاف، قلة العملات الأجنبية و غيرها مما يحول دون إستيراد المواد الأولية؛

* ارتفاع التكاليف الإنتاجية: يحدث أحيانا ارتفاع ملموس على أسعار السلع و الخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تخفض التكاليف) و ارتفاع الأجور بصفة خاصة؛

* استيراد معظم السلع و الخدمات النهائية من الخارج: يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات التي تستورد معظم احتياجاتها من السلع و الخدمات النهائية من الخارج، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول و خاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي. (بلقاسم، 2013، صفحة 144)

الفرع الثاني: أنواع التضخم

أولا: التضخم من حيث قوته: ضمن هذا التقسيم نجد:

- التضخم الجامح: و هو من أخطر أنواع التضخم، و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، و تتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة و ذات قيمة متدنية جدا؛

- التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق: و يقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط ، و هذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين ، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء للاقتصاد. (رجب، 2011، صفحة 33/31)

ثانيا: التضخم من حيث تدخل الدولة به:

- التضخم المكبوت(المقيد) : يعتبر هذا النوع من التضخم تضخم مستتر، حيث لا يسمح للأسعار بالارتفاع من خلال العديد من الأنظمة الحكومية، و عادة ما يعبر عن نفسه في شكل السوق السوداء، و في العادة لا يستمر هذا التقييد لفترة طويلة. (أحمد محمد، 2012، صفحة 84)

- التضخم الطليق: حيث يرى بأن هذا التضخم بعكس التضخم الكامن و المكبوت ، حيث إن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا ، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا ، و يتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار و الأجور و النفقات ، و ذلك دون أي تدخل من السلطات؛

ثالثا: التضخم من حيث المنشأ (رجب، 2011، صفحة 36/35)

- التضخم في ظل قاعدة الذهب: إن هذا النوع من التضخم يحدث عندما يصبح التدفق زائد من الذهب على داخل البلد، و بالتالي يحدث توسع في الائتمان؛

و طالما أن الائتمان يحدث على أساس قاعدة الذهب، فإنه يكون توسعا معتدلا، يمكن مراقبته، و لكن هذا النوع من التضخم قد انتهى بإنتهاء قاعدة الذهب؛

- التضخم الدائم: وهو التضخم الزاحف الذي تم شرحه سابقا، و لكن هذا التقسيم تحدث عن منشأ هذا التضخم، و جعل نشأته بسببين اثنين:

  - التضخم الطلبي
  - التضخم التكاليفي .

– التضخم الطلبي: هو التضخم الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار بسبب الطلب الزائد على السلع، و الخدمات الذي يظهر بوضوح من خلال مقارنة الفرق في الأسعار بين المنتجات المصنعة محليا، و المستوردة من الدول الأخرى. (فؤاد، 2018، صفحة 381)

– التضخم التكاليفي:ينشأ هذا التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة التكاليف، من زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج، إلى ارتفاع الأجور . (رجب، 2011، صفحة 38)

رابعا: التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية:

- التضخم السلعي: يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار. (حميد، 2014/2015، صفحة 41)

- التضخم الربحي: و هذا أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية، و لكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك و الاستثمار؛ (رجب، 2011، صفحة 39)

- التضخم الرأسمالي: و هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، و يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، و بالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا قطاعي الاستهلاك و الاستثمار؛

- التضخم الدخلي: و هذا يحصل نتيجة ارتفاع و تزايد نفقات الإنتاج، و منها أجور الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين أسواق سلع الاستهلاك، و أسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، و في هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي؛

- التضخم الأجري: و هو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي؛

- التضخم الإنفاقي: و هو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام و الفردي، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير بسبب عجز في الميزانية العامة .

خامسا: حسب المصادر و الأساليب و الظروف المساعدة

و نجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

- التضخم الطبيعي الاستثنائي: هو غير إعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلزال و البراكين، أو انتشار الأوبئة و الأمراض ... (بلقاسم، 2013، صفحة 147)

- التضخم المستورد: ويقصد بالتضخم المستورد ذلك الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق الدولية، سواء كانت وسيطية أم نهائية، أو مواد أولية أو مصنعة، أو خدمية؛ (يعقوبي، 2018، صفحة 159)

- التضخم الذاتي: هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما لارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية.

- التضخم الدوري: و هو سمة من سمات النظام الرأسمالي ، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية، التي تحدث عادة بين فترة و أخرى. (بلقاسم، 2013، صفحة 148/147)

المطلب الثاني : آثار التضخم و كيفية علاجه

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تبيين أهم آثار التضخم و الطرق التي يتم إتباعها لمعالجته

الفرع الأول: آثار التضخم الاقتصادية

تتجلى آثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي، و لا سيما أن أخطار التضخم أول ما تظهر اقتصاديا، وحتى عندما تمتد جذوره إلى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها، و بناءا عليه تجلت أهم آثار التضخم اقتصاديا في الجوانب التالية:

1) أثر التضخم على الأسعار:

إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها و قياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، و بالتالي فإن ارتفاع الأسعار أثر للتضخم، وليس هو التضخم بذاته، إذ إن التضخم هو الخلل بين الطلب الكلي و العرض، و يؤدي هذا الخلل إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

و ينعكس ارتفاع الأسعار سلبيا على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين و المتعاقدين و العاملين في القطاع العام، بحيث تتقلص قدرتهم على شراء السلع و الحصول على الخدمات تدريجيا، و كلما ارتفعت الأسعار و بقيت دخولهم على حالها، كلما تقلصت قائمة السلع و الخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الأمر إلى الاقتصار على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة. (رجب، 2011، صفحة 86/85)

2) أثر التضخم على تدني كفاءة العمالة:

من المتعارف عليه أن للنقود وظائف متعددة، و أن من أهم وظائفها الفنية أنها:

- وسيط للتبادل بما يحقق سرعة و سهولة التعاملات التجارية.

- مقياس لقيمة الأشياء .

- تعمل النقود كمخزن للقيم .

- وسيلة للمدفوعات الآجلة .

و إن التضخم يؤثر تأثيرا كبيرا على أداء النقود و وظائفها بكفاءة، و كلما كان التضخم مرتفعا كلما فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها، و بالتالي عدم مقدرتها على قيامها كوسيط للمبادلة أو كمخزون للقيم، أو وسيلة للمدفوعات الآجلة .

و عندما يجمح التضخم كثيرا يفقد العملة قوتها الشرائية العامة، و قد ينتهي الأمر بإبطال العملة و إصدار جديدة مكانها، و هذا ما حصل كثيرا على مر التاريخ . (رجب، 2011، صفحة 87)

3) أثر التضخم في تدني كفاءة الاقتصاد القومي:

إن التضخم يشوه هيكل الاستثمارات بحيث ينحاز إلى أشكال غير مفيدة لكنها ذات وقاية عالية من آثار التضخم، و يقوم بتقليل المدخرات و التي هي مصدر التمويل الحقيقي للاستثمارات، كذلك فانه يشوه من تخصيص الموارد حيث يحول دون جهاز الأسعار و إرسال الإشارات الصحيحة لمتخذي القرار الإنتاجي و الاستهلاكي. (أحمد محمد، 2012، صفحة 142)

4) أثر التضخم على الأرصدة النقدية:

ويقول في ذلك يفرض التضخم ضريبة حقيقة على القيمة الحقيقة للأرصدة النقدية، و لكن الناس يمكنهم خفض آثار هذه الضريبة عن طريق تقليلهم الحيازات النقدية، و لكن الحرص على حماية النفوس من الأزمات يمنعهم من هذا الفعل، و بالتالي تكون تكلفة الاحتفاظ بالنقود، هو التضحية بالفائدة و دخل الأصول غير المالية ؛ (رجب، 2011، صفحة 90/89)

5) أثر التضخم على الإنتاج:

ينتج عن التضخم آثار سلبية للإنتاج، حيث إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و زيادة معدلات الأرباح للمنتجين، و لكن يلاحظ وجود تراجع في الأرباح الصناعية مع تزايد أرباح التجارة، مما يدفع المنتجين إلى التوجه نحو التجارة أكثر من الصناعة، فيعمدون إلى تخصيص قسم كبير من فوائضهم المالية للمضاربة، بدلا من الاستخدام المنتج للادخار ؛ (رجب، 2011، صفحة 90)

6) أثر التضخم على الأجور:

تتراجع الأجور عن المستوى العام للأسعار، حيث إن ارتفاع الأسعار يزيد من ثروة الملاكين، ورجال الأعمال، في بادئ التضخم، وما يبرحون عند توجههم إلى العمل التجاري و ترك العمل الصناعي، الكثير منهم يسقط في هاوية التغيير، وربما إلى إفلاس عدد كبير منهم، و المتمثلين بصغار الملاكين، أي الطبقات الوسطى، و ما تلبث هذه الطبقة إلى أن تنسحق، و يرجع أفرادها إلى عمال وفقراء و أما أصحاب الدخول فينقسمون إلى قسمين:

* أصحاب الدخول الثابتة ؛

* أصحاب الأجور و المرتبات .

الفئة الأولى: أصحاب الدخول الثابتة :

و هذه الفئة هي أكثر فئات المجتمع، لذلك يتأثر القسم الكبير من أفراد المجتمع بالتضخم و إنخفاض القوة الشرائية للعملة ؛

الفئة الثانية: أصحاب الأجور و المرتبات :

تختلف هذه الفئة عن سابقتها، بأن أجورها و مرتباتها تتغير قليلا مع ارتفاع الأسعار، لأن أصحاب هذه الفئة يحصلون على زيادة مرتباتهم، إما بشكل ثابت أو بشكل طارئ عند زيادة الأسعار و المطالبة بزيادة الأجور ؛ (رجب، 2011، صفحة 92/91)

7) أثر التضخم في إنتشار البطالة:

يرى العالم كينز، أن النمو السكاني ممثلا بزيادة القدرة الشرائية، حافز للاقتصاد من خلال زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، و على الاستثمار، مما يؤدي إلى انتعاش المجتمع و زيادة التشغيل و القضاء على البطالة ؛

و للحفاظ على مستوى التشغيل الكامل يرى ضرورة تدخل الدولة عندما يمر الاقتصاد في الكساد، و ذلك بإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعال، عن طريق توظيف جميع العاملين و لو بأعمال لا قيمة لها اقتصاديا، و هذا لإيجاد طلب إضافي على الاستهلاك ؛

8) أثر التضخم على العقود الآجلة:

*أثر التضخم على البيع بالتقسيط :

البيع بالتقسيط هو البيع بثمن مؤجل أصلا، و بالتالي يدخل ضمن العقود التي تتأثر بالتضخم،

فعند حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإن البائع هو الذي سيتأثر بهذا التضخم، حيث إن قوة العملة الشرائية قد انخفضت؛

* أثر التضخم على الديون أو القروض الآجلة:

تتحدد الديون بمقدار القيمة المنصوص عليها في العقد، أي أن المدين لا يكون ملزما إلا برد المقدار الاسمي للدين، بغض النظر عن تغير أسعار النقود بين الارتفاع و الانخفاض.

و لكن الذي يحصل أنه عند ارتفاع قيمة أسعار النقود يتأثر المدين حقيقة و يربح الدائن، و يحصل العكس عند انخفاض الأسعار؛

9) سوء توزيع الدخل القومي:

حيث يهتم الاقتصاديون في الدراسات الاقتصادية بتوزيع الدخل القومي النقدي، لا الحقيقي إلا في حالة التضخم يهتم العلماء بالدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار ارتفاعا مستمرا يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للنقود وهذا يؤثر على كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل نقدي ؛

10) أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

يؤدي التضخم إلى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة في ظل استقرار النقود، و لكن يؤدي سوء استخدام المدخرات الإجبارية و الناتج عن التضخم، يؤثر على النمو الاقتصادي و بالأخص في ظل أوضاع البلدان النامية .

هذا عدا عن تأثير التضخم السلبي على الاستثمار و أنواعه، حيث تزداد التكاليف و يضطر المستثمر لرصد مبالغ إضافية لتغطية الفروقات في الأسعار. (رجب، 2011، صفحة 102/94)

كما يؤدي التضخم إلى اضطرابات في البورصة، و زيادة عجز الموازنة العامة و اختلال ميزان المدفوعات، و يؤدي إلى تشويه هيكل الأسعار .

الفرع الثاني: كيفية علاج التضخم

من اجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عدة سياسات سواء مالية أو نقدية و التي ننجزها فيما يلي:

أولا: إجراءات السياسة النقدية في معالجة التضخم:

السياسة النقدية هي تلك السياسة الحكومية المتعلقة بالنقود و الجهاز المصرفي و التي تؤثر على عرض النقود و أثرها على القوة الشرائية للنقود. و لمواجهة التضخم تقوم على تحقيق انكماش في العمل المصرفي في الاقتصاد و ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية التالية:

1- أدوات السياسة النقدية: هي إجراءات أو السياسات التي يطلقها البنك المركزي للتحكم في المعروض من النقود ، هذه الأدوات هي:

1-1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

تسعى هذه الأدوات للتأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، و أهم الأدوات الكمية المستخدمة هي عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الإلزامي و سعر إعادة الخصم. (خالد واصف و احمد حسين، 2004)

1-1-1- عمليات السوق المفتوحة:

و يقصد بهذا تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بائعا أو مشتري للأصول المالية بصفة عامة، و السندات الحكومية بصفة خاصة من و إلى الجمهور ، بهدف التأثير على الائتمان و عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. (كريمو دراجي، 2019، صفحة 182)

1-1-2- سياسة الاحتياطي الإلزامي:

يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، دون الحصول على أي فوائد منها. و في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي للتقليل من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض. (حسيس، 2015/2014، صفحة 53)

1-1-3- سعر إعادة الخصم:

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من أوراق تجارية و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من القروض أو سلف مضمونة يمثل هذه الأوراق، ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مكافحة التضخم؛ (كريمو دراجي، 2019، صفحة 181)

1-2- الأدوات النوعية:

تستخدم السياسة النقدية الأدوات النوعية للتأثير على نوعية الائتمان و كلفته و ليس حجمه، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

1-2-1- الإقناع أو الإغراء الأدبي:

هي من بين الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي، و ذلك من خلال طلبها بطريقة ودية و غير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، و يعتمد نجاح هذه الأداة في طبيعة العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية.

1-2-2- سياسة الإجازات و العقوبات:

يمنح البنك المركزي إجازات و امتيازات للبنوك التي تلتزم بأمواله، كما يفرض عقوبات صارمة على البنوك التي لا تلتزم بإتباع سياسته و قد تفصل هذه البنوك من عملها. (حسيس، 2015/2014، صفحة 54)

1-2-3- سياسة تأطير القروض:

تعتبر إجراء تنظيمي تقوم به أو بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام. (كريمو دراجي، 2019، صفحة 181)

1-2-4- السياسة الانتقائية للقروض:

تعني انتهاج البنك المركزي سياسة تعجل قراراته، تتعلق ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها. (حسيس، 2015/2014، صفحة 55)

ثانيا: إجراءات السياسات المالية لمعالجة التضخم

السياسة المالية هي تلك السياسة الحكومية التي تقوم على تحديد مصادر الدولة المختلفة من الإيرادات العامة و كيفية استخدام هذه الإيرادات في تمويل النفقات الحكومية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

1-أدوات السياسة المالية: و من أهم أدوات المالية التي تتخذه الدولة للحد أو التقليص من ظاهرة التضخم ما يلي: (حسيس، 2015/2014، صفحة 56)

1-1- الإنفاق الحكومي:

يجب على الدولة التحكم و السيطرة على حجم الإنفاق الحكومي و كيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة و ما يرتبط بها من نشاطات إنتاجية أخرى، بحيث لا يرتفع بشكل كبير يضر بالنشاط الاقتصادي؛

1-2- الضرائب:

تلعب الضرائب دورا هاما في السيطرة على المستوى العام للأسعار، حيث ان مثل هذه الأداة ستعمل على إعادة توزيع الثروة و الدخل الحقيقي للأفراد، كما ستؤثر على حجم و طبيعة السلع المستوردة و التي بدورها ستعمل على حماية السلع المحلية و التخفيف من آثار التضخم؛

1-3- الدين العام:

في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، فانه يجب على الحكومة استغلاله في التنمية الاقتصادية للدولة و أن لا يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، أما في حالة عجز في الموازنة العامة، ذلك سيدفع الحكومة للاستدانة لمواجهة هذا العجز، و يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حجم ذلك الدين العام و معدلات نموه و كيفية الحصول عليه و طرق تسديده.

ثالثا: إجراءات أخرى لمعالجة التضخم

تتبع الدولة السياسات الاقتصادية التالية للحد من التضخم و تفاقمه:

1- الرقابة على الأسعار:

من أحد الطرق لمنع الأسعار من الارتفاع هي فرض رقابة على أسعار السلع الهامة، و تعد الرقابة على الأسعار من أهم تلك الأدوات التي يرجع الهدف من استخدامها الى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في مستويات الأسعار.

2- تخفيض قيمة العملة و رفعها:

2-1- تخفيض قيمة العملة:

تلجأ الدولة إلى تخفيض عملتها بالمقارنة بالعملات الأجنبية لمحاربة التضخم، حيث تهدف الدولة من وراء ذلك إلى:

- وضع حد للتدهور في قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية و الاعتراف بالتدهور الحادث ووقف الانهيار المستمر و المتتالي في قيمة العملة.

- موازن الميزان التجاري الخارجي و ذلك بتشجيع حركة التصدير و التقليل من الواردات.

2-2- رفع قيمة العملة:

تقوم بعض الدول برفع قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، و ذلك على أساس ان رفع قيمة العملة الوطنية سيؤدي الى خفض أسعار السلع و الخدمات الأجنبية، ورفع أسعار السلع و الخدمات الوطنية بالنسبة للعملات الخارجة، و ذلك بهدف مكافحة التضخم عن طريق زيادة الواردات و إنقاص الصادرات. (حسيس، 2015/2014، صفحة 58/57)

المطلب الثالث : تطور التضخم في الجزائر

في هذا المطلب سنقوم بدراسة إحصائيات تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة (2017/1990).

شهدت مرحلة الاقتصاد المخطط التي عقبت الفترة الاستعمارية معدلات تضخم مكبوتة، بسبب القيود المفروضة على أسعار السلع و الخدمات من قبل السلطة، و مع نهاية عقد الثمانينات و بداية التسعينات ظهرت ضغوطات تضخمية داخلية أثرت على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني، حيث كان غياب الكفاءة التشغيلية في أغلب النشاطات و عدم مسايرة العرض الكلي للزيادات المتوالية في الطلب الكلي هو السبب، و من هنا نقدم جدول يبين تطور معدلات التضخم في الفترة 2000/1991:

جدول(1): تطور معدل التضخم في الفترة 2000/1991

السنة	معدل التضخم%
1991	25.9
1992	31.7
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.7
1998	4.95
1999	2.6
2000	0.3

المصدر: (مولاي و سفير، 2019، صفحة 701)

نلاحظ أن معدلات التضخم كانت في ارتفاع مفرط مع بداية الفترة حيث ارتفعت إلى 25.9% إلى أن وصلت حوالي 31.7% كأقصى حد لها سنة 1992، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغت رقم قياسي قدر ب0.3% عام 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، و يعتبر انخفاض معدلات التضخم مؤشر إيجابي على تحسن الوضعية الاقتصادية، و هذا ما يدل على أن الحكومة الجزائرية خطت خطوة عملاقة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (مولاي و سفير، 2019، صفحة 701)

هنا نتناول جدول يبين لنا معدلات التضخم في الفترة 2013/2000:

جدول(2): تطور معدلات التضخم في الفترة 2013/2000

السنوات	معدل التضخم%
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.4
2003	2.6
2004	3.6
2005	1.6
2006	2.5
2007	3.5
2008	4.5
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.3
2014	3
2015	4.8
2016	6.4
2017	65.
2018	7.4
2019	7

المصدر: (حرواش، 2013، صفحة 106)

نقوم بتحليل الجدول حيث نقسمه إلى فترات كما يلي:

1/ المرحلة الأولى 2004/2000:

في هذه المرحلة انطلق برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات التضخم و الوصول إلى استقرار اقتصادي بعد الصدمة البترولية (1999/1998)، و قد شهدت هذه المرحلة اقل معدل تضخم عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بنسبة 0.34% سنة 2000، و ذلك يرجع للإصلاحات الهيكلية و إتباع سياسة مالية صارمة و تنمية الوسائط المالية ، و تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي قامت بها السلطة الجزائرية بداية التسعينات، و رغم ذلك فقد عرفت معدلات التضخم ارتفاعات ضعيفة خلال السنوات 2001 (4.2%) و تعتبر أكبر نسبة تسجل في هذه الفترة2003(2.6%)، 2004 (3.6%)، (حرواش، 2013، صفحة 107)

2/ المرحلة الثانية من 2009/2005:

عمدت الدولة في هذه الفترة على إطلاق برنامج إنعاش اقتصادي تكميلي ، يهدف إلى دعم النمو خارج قطاع المحروقات، من خلال الجدول نرى إن معدل متوسط التضخم عرف انتقالا من 2.42% المسجلة في الفترة الماضية إلى نسبة 3.56% مسجلا ارتفاعا معتبرا.

3/ المرحلة الثالثة 2013/2010:

هدفت الحكومة في هذه الفترة إلى تخفيض معدلات البطالة و سمحت بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما، و نرى أن معدل التضخم بدأ بالارتفاع خلال سنوات هذه الفترة حيث انتقل من نسبة 3.9% المسجلة سنة 2010 إلى 4.5% سنة 2011 ثم ارتفع بشكل كبير سنة 2012 حيث وصل إلى 8.9%، و ذلك راجع إلى ارتفاع كتلة الأجور و الرواتب من جهة و ارتفاع أسعار السلع و الخدمات من جهة أخرى ، و تراجع سنة 2013 إلى 3.3% و 3% سنة 2014 ليصبح التحكم في التضخم فعليا و يساهم في الاستقرار النقدي و المالي. (حرواش، 2013، صفحة 108/107)

4/ المرحلة الرابعة2017/2015:

إن انخفاض سعر النفط الذي وصل في نهاية سنة 2015 ما يقارب 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية 2016 و هو 37 دولار للبرميل، أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز أكثر من الميزانية، و لهذا الانخفاض ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة و ان الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، و هذا الانخفاض في العملة جاء من ورائه رفع في معدلات التضخم، حيث تم تسجيل مايقارب 4.8% سنة 2015 بارتفاع 1.8% عن السنة الماضية، ليرتفع سنة 2016 إلى 6.4% ثم تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف، لتبلغ 5.6% في نهاية 2017. (بلقاسمي، 2017/2016، صفحة 190).

المبحث الثاني: ماهية الكشوف المالية

يقوم النظام المحاسبي بقياس وتسجيل وتلخيص وتبويب العمليات المالية وعرضها في شكل وثائق محاسبية، أطلق عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) اسم الكشوف المالية يتم إعدادها وفق مبادئ وقواعد متفق عليها، وتحتوي على معلومات عن المؤسسة الاقتصادية تمكن مستخدميها من إتخاذ القرارات الصحيحة.

المطلب الأول : مكونات الكشوف المالية.

تتكون الكشوف المالية من خمسة وثائق أساسية سنتعرف عليها وعلى كيفية إعدادها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : الكشوف المالية

تعتبر الكشوف المالية المخرجات النهائية لعملية المحاسبة، سنقوم بالتعرف على مكونات الكشوف المالية وعلى كيفية إعدادها.

1. **تعريف الكشوف المالية**

تتمثل الكشوف المالية أو ما يطلق عليها بالقوائم المالية في الوثائق المحاسبية والمالية الناتجة عن العمل المحاسبي داخل المؤسسة، وتختلف طريقة إعدادها وتاريخ الإفصاح عليها من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المحاسبي المعمول به ، ومن ما يلي مجموعة تعريفات الكشوف المالية .

- مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية ، ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان عن تاريخ إقفال الحسابات (ذبيح و بن ساهل، 2017، صفحة 158) .

ومنه نستنتج من هذا التعريف أن الكشوف المالية عبارة عن وثائق تجسد الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، كما يمكن من خلالها قياس كفاءة أداء المؤسسة من خلال المقارنة أداء المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة.

- الكشوف المالية هي عبارة عن وثائق مالية مهيكلة تحتوي معلومات شاملة ناتجة عن معالجة العديد من المعلومات مع مراعاة التفصيل في العناصر المهمة و التجميع في العناصر قليلة الأهمية، وكذلك مدى التوازن بين المنافع المرجوة من استخدام هذه الكشوف وتكاليف إعدادها ونشرها (زويتة، 2012، صفحة 223).

وبالتالي فالكشوف المالية هي نتاج جمع كافة المعطيات عن نشاط المؤسسة ثم القيام بقياسها وتلخيصها وتبويبها لتظهر في شكلها النهائي

– ومنه يمكن القول أن الكشوف المالية عبارة عن وثائق محاسبية يتم إعدادها بصفة دورية في أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية تحتوي على المعلومات المالية ناتجة عن جميع العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية ، تتيح هذه المعلومات وتسهل عملية إتخاذ القرار.

2. إعداد الكشوف المالية

يرى الباحث عبد المنعم عوض الله (عوض الله، حمدي، و قطب، 2001) تمر عملية إعداد الكشوف المالية بعدة خطوات متتالية تسمى بالدورة العامة للمحاسبة تتلخص في: تجميع المستندات المالية، إدخال القيود المحاسبية في دفتر اليومية، إعداد ميزان المراجعة، إعداد الحسابات الختامية، إعداد الكشوف المالية

الشكل 1: مراحل الدورة المحاسبية

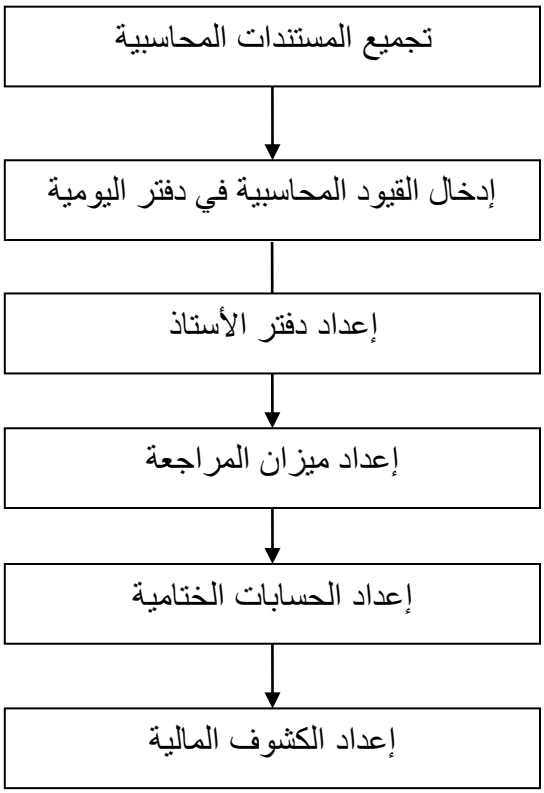

المصدر: عبد المنعم عوض الله، محمود عباس حمدي وأحمد السباعي قطب، **تحليل ونقد القوائم المالية**، مركز جامعة القاهرة،القاهرة، مصر، 2001، ص30

تمر عملية إعداد الكشوف المالية عبر عدة خمسة خطوات أساسية، أولها تجميع المستندات المحاسبة للمؤسسة من ثم معالجتها وإدخالها في دفاتر اليومية، بعدها يتم ترحيل سجل اليومية إلى دفتر الأستاذ والذي يتم من خلال أرصدته أعداد ميزان المراجعة بعدها إظهار نتائج الحسابات الختامية ليتم أخيرا إعداد الكشوف المالية.

الفرع الثاني: مكونات الكشوف المالية:

تتضمن الكشوف المالية حسب النظام الجديد زيادة على الميزانية وجدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة، ومنه فهناك خمسة وثائق إلزامية لكل منها أهميته الخاصة.

أ. **الميزانية :** هي قائمة تبين موارد المشروع (الأصول) والالتزامات المرتبطة على هذه الموارد (الخصوم) وكذلك حقوق أصحاب المشروع في لحظة زمنية معينة ، وهناك اصطلاحات مختلفة تستخدم للدلالة على الميزانية مثل قائمة المركز المالي أو الوضع المالي ، ويختلف ذكر التاريخ في الميزانية عنه في قائمة الدخل من حيث أن الميزانية تعبر عن أرصدة حسابات المشروع في لحضه زمنية معينة فقط ، أما قائمة الدخل فتعبر عن أنشطة المشروع خلال فترة من الزمن (سعيدي، 2015/2014، صفحة 24) .

الجدول رقم 3: الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول ميزانية السنة المالية المقفلة:.....

الأصول	ملاحظة	إجماليN	إهـــــتلاك رصيد N	صـافي N	صـافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أرضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخري واستخدامات مماثلة					
الموجدات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19، قرار مؤرخ في 26 جوان 2008، ص28

الجدول رقم (4): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أحرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قرار مؤرخ في 26 جوان 2008، ص29.

ب. جدول حساب النتائج :

هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة (قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008)

الجدول رقم 5: جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)

الفترة من .....إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-انتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب و المرسوم و الدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			

حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

الجدول رقم 6:جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية ا[لأعباء الإدارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة غي النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قرار مؤرخ في 26 جوان 2008، ص 34.

جدول سيولة الخزينة :

الهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملين أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المالية (شطيبي، 2018، صفحة 463).

يعد جدول سيولة الخزينة بطريقتين المباشرة وغير المباشرة ، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين.

الطريقة المباشرة: وهي الطريقة الموصى بها من طرف النظام المحاسبي المالي، وتتمثل في: تقديم الفصول الرئيسية الدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف؛ تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة؛

الجدول رقم 7: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية N _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 35.

الطريقة غير المباشرة: وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة إهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى

الجدول رقم 8:جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الإهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردون و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الحزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			

مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير اموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قرار مؤرخ في 26 جوان 2008، ص 36.

ج. **جدول تغير الأموال الخاصة :**

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. (الجمهرية الجزائرية، 2008، صفحة 26)

الجدول رقم 9: الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قرار مؤرخ في 26 جوان 2008، ص 37.

أ. ملحق الكشوف المالية :

تحتوي الملاحق على: (قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008)

- وصف تفصيلي للطرق والقواعد المتبعة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية .
- مكملات إعلامية ضرورية لفهم أفضل للميزانية، حساب النتائج وجدول حساب النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة.
- المعومات ذات الطابع العام والتي تعني بعض العمليات الخاصة.

– المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات والتي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها

الشكل رقم 2: عناصر الكشوف المالية

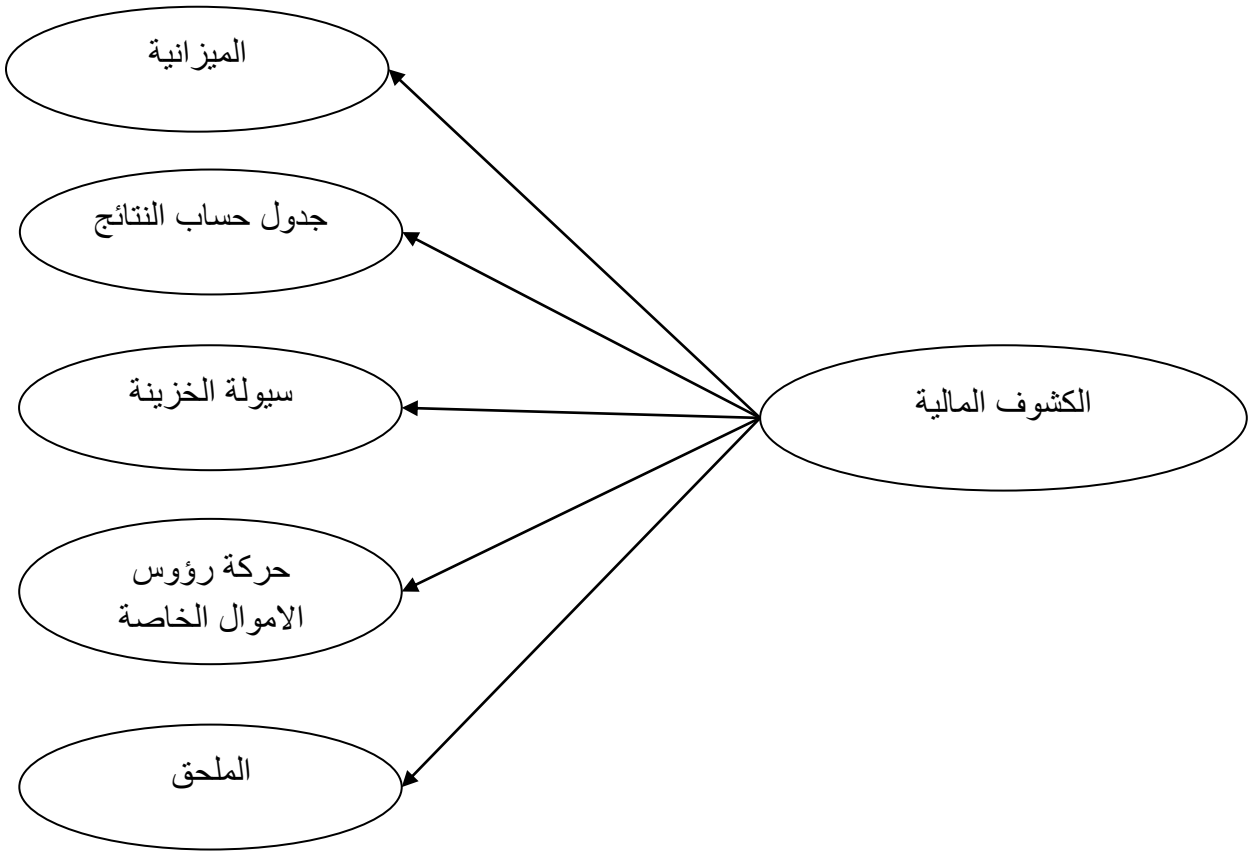

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على (سعيدي، 2015/2014)، (قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، 2008)، (شطيبي، 2018).

يوضح لنا الشكل مكونات الكشوف المالية حيث يتضح لنا أن الكشوف المالية تتكون من خمسة عناصر أساسية وهي الميزانية أو ما يطلق عليها قائمة المركز المالي، جدول حساب النتائج وهو لحساب نتيجة الصافية للمؤسسة، سيولة الخزينة وتوضح حركة تدفق الأموال الداخلة و الخارجة من المؤسسة، جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة ويوضح مكونات رأس مال المؤسسة و أخيرا الملاحق وهي توضيحة لجميع العمليات التي قامت بها المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف ومستخدمو الكشوف المالية

تقترن أهداف الكشوف المالية مباشرة بمستخدمي الكشوف المالية، ومنه سنتطرق في هذا المطلب لمستخدمي الكشوف المالية وأهدافها بشكل عام، وأهداف كل مستخدم للكشوف المالية بشكل خاص.

1. **أهداف الكشوف المالية :**تتمثل الأهداف الأساسية للكشوف المالية عموما في:

- تهدف الكشوف المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع الحالي الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في إتخاذ القرارات الاقتصادية (شنوف، 2018، صفحة 185)، فالكشوف المالية تعد وسيلة يستخدمها متخذو القرار (مستخدمي الكشوف المالية) كلٌ حسب غاياته، كما تقدم الكشوف المالية مجموعة أخرى من المعطيات والمعلومات منها.
- تسمح القوائم المالية (الكشوف المالية) من إجراء مقارنات بين المعلومات بين الفترات الزمنية المختلفة والمؤسسات المتماثلة (قمان، صفحة 24)
- تقديم قائمة عن الكسب الدوري (نتيجة المؤسسة) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع (حلوة حنان، 2009، صفحة 370).

2. مستخدمو الكشوف المالية :

تلجأ العديد من الفئات لاستخدام الكشوف المالية في عملية إتخاذ القرار وذلك لما توفره من معلومات قيمة حول المؤسسة ، نذكر منهم:

المستثمرون الحاليون والمحتملون :تتمثل أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة في ما يلي (حميد، 2014/2015، صفحة 8):

المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة

المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة.

المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.

الموظفون: ويعتبر الموظفون مورد المؤسسة الهام حيث تبني عليهم استمرارية المؤسسة وأداءها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن و الرضا الوظيفيين لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها (ضيف الله، صفحة 106)

المقرضون: للتعرف على توافر السيولة النقدية في المؤسسة، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها (حوة و بكطاش، 2019، صفحة 119).

الموردون: يستفيد الموردون الحاليون أو المتوقعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوريد للمؤسسة، وتقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الديون.

العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

الحكومة ودوائرها المختلفة: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني (حميد، 2014/2015، صفحة 08)

الجمهور العام: يهتم الجمهور العام بالمعلومات التي تبين مدى مساهمة المؤسسات في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين؛ (بومزايد، 2018، صفحة 13)

وتجدر الإشارة أن هناك معلومات مشتركة بين هؤلاء المستخدمين، فالبيانات المستخدمة مثلا من طرف المستثمرين قد تفي باحتياجات المستخدمين الآخرين.

الجدول رقم 10: يوضح مستخدمو الكشوف المالية والمعلومات التي يحتاجونها

مستخدمو الكشوف المالية	المعلومات التي يحتاجونها
المستثمرون الحاليون والمحتملون	تقييم الربحية، توزيعات الأرباح، قرارات بيع أو شراء الأسهم
الموظفون	استمرارية المؤسسة، نظام الأجور والحوافز
المقرضون	توفر السيولة النقدية، قدرة المؤسسة على توليد النقد
الموردون	قدرة المؤسسة على تسديد الديون
الحكومة	مدى تطبيق القوانين الضريبية
الجمهور	معدلات التوظيف، مساهمة المؤسسة في الاقتصاد المحلي

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على المعلومات الموضحة اعلاه

المطلب الثالث : طرق القياس المتبعة في إعداد الكشوف المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم القياس المحاسبي بالإضافة إلى طرق قياس الكشوف المالية.

الفرع الأول: القياس المحاسبي

القياس هو طريقة لوصف الأحداث و الأجسام وغيرها عن طريق الأرقام (ابو غزالة، 2016) والمحاسبة أيضا كسائر العلوم تحتاج للقياس، وبما أن النقود تعتبر مقياسا للقيمة و تتمتع بقبول عام تم استخدامها كأداة للقياس المحاسبي فهي تمثل أفضل مقياس للوضع الاقتصادي للمؤسسة.

1. تعريف القياس المحاسبي

تعتبر عملية القياس واحدة من أهم خطوات البحث العلمي ، و بدوره فهو يعتبر أهم خطوة في العمل المحاسبي ، فكلما كانت عملية القياس دقيقة ومضبوطة كلما كانت المعلومة المحاسبية صادقة وذات فعالية في عكس الوضع المالي للمؤسسة ، وهذه بعض تعريفات القياس المحاسبي .

- جمعية المحاسبة الأمريكية **(AAA)**: يتمثل القياس المحاسبي قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءا على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة (زعباط و بن يخلف، صفحة 35).
- لجنة معايير المحاسبة الدولية **(IASC)**: القياس المحاسبي هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس من بين الأسس المختلفة كالتكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة المتحققة، القيمة الحالية (عبد العال، 2002-2003، صفحة 101)

القياس المحاسبي هو تعيين أرقام للظاهرة الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر والمستقبل وطبقا لقواعد معينة (بن يوسف، 2017، صفحة 36).

2. مراحل القياس المحاسبي

للقيام بالقياس المحاسبي لابد من إتباع مجموعة من المراحل المتسلسلة التي تحكم عملية القياس، بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من القيود قد تؤثر على القيم أو مخرجات القياس. (لعروسي، 2014/2013، صفحة 09)

تحديد موضوع القياس

يقدم الإطار الفكري للمحاسبة المالية عناصر القوائم المالية التي تصلح أساسا للقياس المحاسبي ، لارتباطها باحتياجات مستخدمي المعلومات ، وتقسم هذه العناصر إلى عناصر تمثل مقياسا في لحضه زمنية (الأصول و الخصوم) وعناصر تمثل مقياسا في للتغير خلال فترة زمنية (الإيرادات و التكاليف) ؛

تحديد توقيت القياس

تتمثل هذه الرحلة في تسجيل البنود المرتبطة على أثر الأحداث الاقتصادية ، أو إدخال هذه الآثار في القوائم المالية كأصول أو خصوم أو إيرادات أو تكاليف وكما أن الاعتراف بالبند لا يقتصر على تسجيل عملية الحصول بل يمتد على التغيرات التي تطرأ عليه إلى غاية استنفاذه ،بالإضافة إلى ذلك فإن عملية الإعتراف هذه تساعد على التمييز بين المعلومات الواجب الاعتراف بها في صلب القوائم المالية ، وبين المعلومات التي يتم تقديمها في الملاحق ؛

تحديد الخاصية محل القياس

إذا كانت أحد عناصر القوائم المالية هي الخاضعة لعملية القياس فلابد من تحديد خاصية معينة تكون موضوعا للقياس ، ونظرا لأن هذا البند يمكن أن تتوفر له عدة خصائص يمكن إخضاع أي منها لعملية القياس .

الشكل رقم 3: مراحل عملية القياس

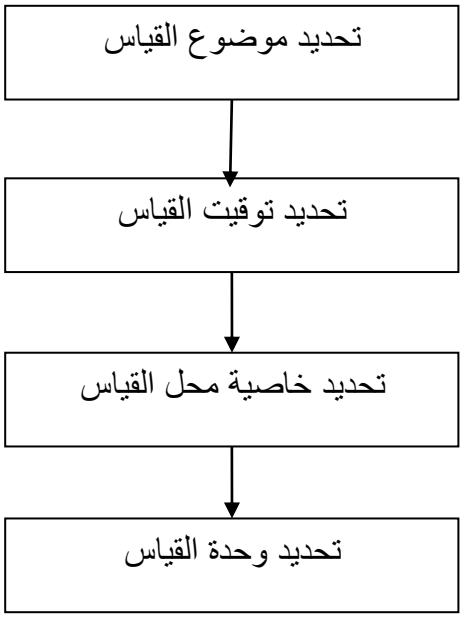

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على : أسيا لعروسي (2014/2013).**تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة المسيلة،الجزائر.

كما وضحنا سابقا فإن عملية القياس تتم وفق أربعة مراحل أساسية أولها تحديد الخاصية محل القياس وهي تحديد العنصر المراد قياسه، بعدها يجب مراعاة توقيت القياس ويعني ما هي قيمة العنصر في لحظة القياس بالإضافة تحديد الأحداث المترتبة عليه في المستقبل،أما عن وحدة القياس فيتم التعبير عنها بوحدة النقد وتكون عادة بالعملة المحلية.

الفرع الثاني: قياس الكشوف المالية:

هناك عدة طرق متبعة لقياس عناصر الكشوف المالية سنقوم بتوضيح مبسط لهذه الطرق.

1. طرق قياس الكشوف المالية:

التكلفة التاريخية:

التكلفة التاريخية هي المبلغ الفعلي الذي نشأ أصلا عن عملية تبادل حرة تمت بين طرفين مستقلين، ويؤيده مستند ذو حجة قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبيا بالدليل الموضوعي؛ وعليه فالتكلفة التاريخية هي مبدأ يتم وفقه تقييم الأصول على أساس قيمتها الأصلية في تاريخ شرائها أو إنتاجها، أما الخصوم فيتم تقيمها على أساس قيمتها في تاريخ نشأة الالتزام، حيث لا يتم الاعتراف بأي زيادة أو انخفاض نتيجة تقلبات الأسعار وتغير القدرة الشرائية للنقود (قوادري، 2017، صفحة 244) .

التكلفة الجارية: تدرج الموجودات بقيمة النقد، أو النقد المعادل الذي يمكن الحصول عليه حاليا مقابل الحصول على أصل مماثل؛ وتدرج المطلوبات بالقيمة غير المخصومة (القيمة الاسمية) للنقد ومعادل النقد المطلوب دفعه حاليا لتسديد الالتزام (وهبه، البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية، 2015، صفحة 16).

القيمة القابلة للتحصيل: القيمة العليا بين سعر البيع الصافي للأصول وقيمتها النفعية (الجمهرية الجزائرية، 2008، صفحة 91)؛

القيمة الحقيقية: المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية؛

القيمة السوقية: المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من أجل بيع سند توظيف في سوق نشطة أو المبلغ الواجب، دفعه من أجل اقتنائها.

رغم أن النظام المحاسبي المالي وضع عدة طرق للقياس المحاسبي إلا أن نموذج التكلفة التاريخية هو المعمول به في الجزائر وذلك لسهولة العمل بها بالإضافة إلى أن إدارة الضرائب تجبر المؤسسات العمل وفق هذه الطريقة لإعداد القوائم و التصريحات الجبائية للمؤسسة.

المبحث الثالث: تأثير التضخم على الكشوف المالية:

في الوضع الاقتصادي العادي (حالة الاستقرار) تقوم الكشوف المالية بعكس المركز المالي للمؤسسات بصورة حقيقية وصادقة، لكن مع التقلبات الاقتصادية في العالم وخاصة ظاهرة التضخم تظهر بعض المشاكل في تطبيق العمل المحاسبي بصفة عامة و إعداد الكشوف المالية بصفة خاصة.

المطلب الأول: محاسبة التضخم

الفرع الأول: التطور التاريخي لمحاسبة التضخم

إن تطور مستويات التضخم في العالم أدى إلى العمل على تطوير الطرق المحاسبية من قبل المنظمات المحاسبية التي يمكن أن تقلل من الاختلالات في الكشوف المالية، حيث سيتم التطرق الى هذه التطورات كالأتي.

نظرة المعايير المحاسبية لمحاسبة التضخم:

لقد لخصها الباحث الشحادة والخطيب كما يلي (الشحادة و الخطيب، 2017، الصفحات 154-155) اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بمشكلة التضخم و الآثار المترتبة عليها، وأصدرت في أول الأمر المعيار رقم (6) وذلك في سنة 1977 وسمي هذا المعيار باسم (التجاوب المحاسبي مع التغير في الأسعار) ويشير هذا المعيار إلى أنه على الشركات أن تصف الإجراءات التي اتبعتها لكي تعكس آثار التغير في الأسعار الخاصة على قوائمها المالية أو لتعكس آثار التغير في المستوى العام للأسعار أو الاثنين معا ويجب أن تفصح في حالة عدم استخدامها أية إجراءات.

وقد استبدل هذا المعيار في سنة 1981 بالمعيار رقم (15) والذي حمل عنوان (المعلومات المحاسبية التي تعكس آثار التغير في الأسعار) وقد سمح هذا المعيار للمنشأت حرية استخدام أي من الطرق التي تعكس آثار التغير في الأسعار بشرط الإفصاح عن الطريقة المستخدمة، وتكون في قائمة مرفقة ما لم تكن في القوائم الأساسية، وقد أعتبر المعيار سارياً ومطبقاً في 1983/05/01 .

وفي سنة 1989 صدر المعيار رقم (29) والذي أعتبر ساري المفعول اعتبارا من أول يناير سنة 1990 تحت عنوان (التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح) ومما ورد في هذا المعيار ما يلي:

1) أنه يطبق على القوائم المالية لأية منشأة تعد قوائمها المالية باستخدام عملة ترتبط باقتصاد يتعرض إلى تضخم شديد.
2) أن القوائم المالية المعدة باستخدام عملة يعاني اقتصادها من تضخم شديد لا فائدة منها إلا إذا أُعيد عرضها بناءً على المعيار الجديد أو بعد احتساب التضخم.

3) إن مسألة تحديد ما إذا كانت إعادة عرض القوائم المالية ضرورية، إذ يمكن تمييز التضخم الشديد عن طريق يمكن أن تلمسها من الوسط الاقتصادي للدولة، والتي تتضمن المظاهر التالية:

- ميل الجمهور إلى الاحتفاظ بثروته بأصول غير نقدية، أو بعملات أجنبية أكثر استقرارا.
- تربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بالأرقام القياسية للأسعار.

يقارب المعدل التراكمي للتضخم خلال ثلاث سنوات 100% أو يزيد على ذلك.

- يمكن (في الاقتصاد شديد التضخم) للقوائم المالية أن تصبح ذات فائدة فقط إذا تم التعبير عنها في مصطلحات وحدات جارية بتاريخ الميزانية
- يعاد عرض القوائم المالية عن طريق تطبيق الرقم القياسي العام.
- لا يعاد عرض المفردات النقدية إذا تم التعبير عنها سابقا في قيم نقدية جارية بتاريخ الميزانية، وأن المفردات النقدية هي نقود بحوزة المنشأة .

عندما لا يكون الرقم القياسي العام متاحا يصبح من الضروري استخدام تقدير يعتمد على حركة معدلات التبادل بين العملة المعمول بها وعملة ثابتة نسبياً (الشحادة و الخطيب، 2017، صفحة 154).

الفرع الثاني: ماهية محاسبة التضخم

أولا: تعريف محاسبة التضخم :

تعرف محاسبة التضخم بأنها مجموعة الأدوات والإجراءات المحاسبية المتخذة لمعالجة واستبعاد أثار التضخم على البيانات المحاسبية وتستهدف تقويم وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية يفضل وضع نظام محاسبي بديلا للنظام التقليدي ، يعتمد على مبادئ وأسس تضمن التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية وذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية (زاوي و شعيب، 2019، صفحة 296).

ثانيا: أهداف محاسبة التضخم:

في ظل إرتفاع معدلات التضخم يصبح من الصعب إعداد كشوف مالية تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة وذلك لصعوبة عملية القياس، ومنه فاستعمال أساليب محاسبة التضخم يحقق ويضفي المصداقية على الكشوف المالية، وسنقوم بتلخيص أهداف القوائم المالية من خلال النقاط التالية: (حلوة حنان، 2003، الصفحات 19-21)

المحافظة على رأس المال: يختلف ويتعدد مفهوم المحافظة على رأس المال و عليه سوف نتطرق باختصار إلى ما يلي:

- رأس المال المالي: يعتمد هذا المفهوم على المحافظة على القوة الشرائية لوحدة النقد للاستثمار المبدئي . أما الربح وفق هذا المفهوم ينتج إذا كان المبلغ المالي لصافي الأصول المحقق في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ المالي لصافي الأصول في نهاية الفترة وذلك بعد استبعاد أية توزيعات على المالكين و أية مساهمات منهم؛
- رأس المال المادي أو التشغيلي : وفق هذا المفهوم تتحدد المحافظة على رأس المال على أساس المحافظة على الطاقة الإنتاجية والتي تتحدد بالتقويم وفق مدخل التكلفة الاستبدالية للعناصر المستنفذة في العملية الإنتاجية . أما الربح فيتحقق إذا كانت الطاقة التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية في بداية الفترة ، وذلك بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين وأية مساهمات منهم؛

التعبير بصدق عن الأداء الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية:

لأنه في ظروف التضخم تظهر الأرباح مضخمة بحجم يزيد عن حقيقتها ، فتعمل محاسبة التضخيم على توحيد القياس النقدي للقوة الشرائية للوحدات النقدية حين تكون عملية المقارنة بين الأعباء والنواتج منطقية من حيث التقارب النقدي ؛

التعبير الصادق عن الثروة الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية

تمثل صافي الثروة الحقيقية الفرق بين أصول المؤسسة و التزاماتها ، إلا أن هذه العناصر التي تندرج في قائمة الميزانية المحاسبية التي لا يمكن أن تعبر في فترات التضخم عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية بسبب اختلاف قياس وحدات العناصر المكونة لها وعدم تعبير الكثير منها عن القوة الشرائية الجارية للنقود في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة لعناصر المركز المالي (الميزانية) لقيمها الحقيقية.

المطلب الثاني: تأثير التضخم على المفاهيم المحاسبية:

مما لا شك فيه فإن التضخم يؤثر على المحاسبة بشكل عام، ومنه سوف نقوم بدراسة المفاهيم التي يؤثر عليها التضخم.

الفرع الأول: تأثير التضخم على الكشوف المالية

بما أن الكشوف المالية تعتبر المخرجات النهائية للمحاسبة و أن التضخم يؤثر بصفة مباشرة على المحاسبة فعليه فإن الكشوف المالية تتأثر بعلاقة طردية مع الوضع الاقتصادي السائد (التضخم).

أولا: تأثير التضخم على عناصر الميزانية:

في ظل استخدام طريقة التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي وتقييم عناصر المركز المالي يتم قياس الأصول بالأسعار الأصلية في تاريخ حيازتها، وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة الأصلية للعناصر غير

النقدية كالأصول الثابتة والمخزونات عن التكلفة الحاضرة،خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس، ويؤدي ذلك إلى تضمين الميزانية لأرقام تكلفة ماضية لهذه العناصر ولا تعبر عن القيمة الاقتصادية الحقيقية لها في تاريخ إعدادها، إضافة إلى أن حيازة المؤسسة الاقتصادية لتلك العناصر في فترة تغيرات الأسعار يترتب عليها أرباح أو خسائر في هذه الأصول لا تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس قيمتها.

رأس مال المؤسسة يتأثر أيضا بالتضخم وذلك لأن المؤسسة تحقق أرباحاً صورية نتيجة عدم مقابلة الإيرادات بالنفقات بعدها تقوم المؤسسة بتوزيع الأرباح بعد دفع الضرائب على هذه الأرباح مما يؤدي إلى تآكل رأس المال لأنه في ظل وجود أرباح مضخمة فإن أي توزيعات لها يؤدي إلى تأكل رأس المال.

أما بالنسبة للعناصر النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي كالنقدية، أو الموردين والعملاء فإنها تقوم بوحدة النقد السائد في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، ويتولد على حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد (موزارين و بربري، 2018، صفحة 60).

ثانيا: تأثير التضخم على جدول حساب النتائج:

ولقد لخصها (الشحادة و الخطيب، 2017، الصفحات 151-152) كما يلي:

الدخل في القوائم المالية يظهر بصورة مبالغ فيها بسبب ما يسمى أخطاء الزمن أو أخطاء المقابلة بين مصروفات تاريخية وإيرادات جارية، بالإضافة إلى أخطاء التقويم لعناصر الميزانية، حيث أن التكاليف والمصروفات تتحقق في زمن غير زمن الإيرادات، وبالتالي فإن أسعار المصروفات تختلف عن أسعار الإيرادات، لأن أسعار المصروفات قد تم حسابها في زمن سابق وهي أقل من القيم الجارية بسبب التضخم، وبهذا فإن المقابلة في جدول حساب النتائج بين العناصر المكونة لتلك القائمة (الإيرادات و المصاريف) هي مقابلة غير عادلة وهذا بدوره سيؤدي إلى أرباح غير واقعية؛

- **جزء من الأرباح صورية وغير حقيقية:**

تظهر الأرباح في ظل مبدأ التكلفة التاريخية معبراً عنها بوحدة النقد السائدة خلال العام بينما تقابلها مصاريف مثل الاهتلاك وتكلفة المبيعات تظهر معبراً عنها بوحدات نقدية غير متماثلة (جارية- تاريخية) حيث أنها خيط من الوحدات النقدية لفترات سابقة والوحدات النقدية السائدة خلال العام، وبما أن مستوىالأسعار في السنوات السابقة أقل منه في السنة الحالية،فإن الربح يظهر في القوائم المالية بشكل يزيد عما هو عليه فعلاً لو تم التعبير عن المصروفات بقيمتها الحقيقية أي القيمة السائدة في السنة الحالية؛

- **قياس كفاءة الأداء:**

توجد طريقتين لقياس كفاءة الأداء للوحدة المحاسبية:

الطريقة الأولى: تقوم على أساس مقارنة أداء الوحدة المحاسبية الواحدة في فترات زمنية مختلفة.

الطريقة الثانية: تقوم على أساس مقارنة أداء الوحدات المحاسبية المختلفة في فترات زمنية واحدة.

يصعب قياس كفاءة الأداء في كلتا الطريقتين ، ففي الطريقة الأولى تتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير الزمن حيث تتناقص القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب التضخم و إرتفاع الأسعار، وبالتالي فإن القياس سوف يختل؛

أما في الطريقة الثانية فإن القياس صعب بسبب التباين العمري لأصول الوحدات المحاسبية وبالتالي فإن القوائم المالية لهذه الوحدات لا تسمح بالحصول على مقياس دقيق لكفاءة الأداء بسبب انعكاس قيم هذه الأصول على التكاليف مما يجعل مقياس الأداء متحيزاً إلى الأعلى بالنسبة للوحدات ذات الأصول المتقدمة في العمر؛

- **الأرباح في القوائم المالية لا تتضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ:**

إذا أصدرت المؤسسة قرضاً قيمته الاسمية 100000 دج عام 2014 حيث كان مستوى الأسعار 100% فهي تحقق ربحا عندما تسدد القرض عام 2015 عندما سدد القرض عام 2015 عندما يبلغ مستوى الأسعار 210 % وذلك لأن المؤسسة عندما حصلت على القرض كانت قيمته الشرائية كبيرة وعندما سددته دفعت القيمة الاسمية بعدد ثابت الدينار قوتها الشرائية نصف ما كانت عليه تقريباً وبما أن هذه الأرباح لا تتحقق نتيجة عمليات البيع والشراء التبادلية فإنها لا تسجل في الدفاتر وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها؛

وبهذا يمكن القول بأن الربح المحاسبي للدورة لا يعكس الربح الحقيقي، وهذا لأن الكشوف المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية تكون مضللة في ظل التغير المستمر للأسعار، فيؤدي ذلك إلى تضخيم أرباح المؤسسة بصورة غير صادقة ، وينتج عنه دفع ضرائب مبالغ فيها وهو ما قد يسبب عجز مستقبلي للمؤسسة.

الفرع الثاني: تأثير التضخم على مفاهيم المحاسبة

بما أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير طبيعية، والمحاسبة بدورها تتأثر بصورة مباشرة بالمحيط الاقتصادي الذي يحيط بها فلابد أن تتأثر المحاسبة بشكل عام جراء التضخم.

- **تأثير التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية:**

يرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بالافتراض المحاسبي وهو ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي، في حين أن التضخم يترتب عليه انخفاض في القوة الشرائية للعملة "وحدة القياس" المستخدمة في الإثبات المحاسبي، وبالتالي فإن الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم سوف ينعكس سلبا على مصداقية البيانات الواردة في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، فالأرباح لا تعكس بالضرورة الزيادة أو النقص في الثروة، حيث يصعب الفصل بين أرباح النشاط وأرباح الحيازة للأصول المختلفة، كما أن قائمة المركز المالي لا تعكس القيمة الحقيقية القيمة الثروة في ظل التضخم، حيث تتضمن مبالغ غير متساوية في القيمة (لعروسي، 2014/2013، صفحة 62).

- **التأثير على فرض وحدة القياس النقدي و التغيرات في الأسعار:**

إن السمة الأساسية التي يجب أن تتصف بها وحدة قياس هي صفة الثبات المطلقة، غير أن وحدة القياس النقدي لا تتسم بالثبات من حيث قوتها الشرائية ارتفاعا وانخفاضا، وهو الانتقاد الجوهري لفرض ثبات وحدة القياس النقدي والمثار حول مدى صلاحية استخدام الوحدات النقدية كمقياس للقيمة ولإعداد القوائم المالية خاصة في ظل التغير في مستويات الأسعار (لعروسي، 2014/2013، صفحة 62).

- **تأثير التضخم على مفاهيم رأس المال:**

يعد مصطلح رأس المال من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد والمحاسبة.

بالنسبة للاقتصاديين يشير رأس المال إلى مجموعة الأصول المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات سواء مستوى الاقتصاد القومي أو مستوى المنشأة، ويظهر الاستثمار الرأسمالي في صورة زيادة في مجموعة هذه الأصول المستخدمة في إنتاج.

أما في المحاسبة فإن رأسمال المالكين أو المساهمين يزداد بمقدار الزيادة في الدخل (نتيجة الدورة) الدوري غير المستهلك ويظهر هذا الإجراء محاسبياً بإضافة صافي ربح أو دخل الدورة إلى حساب رأس المال مطروحاً منه المسحوبات أو العوائد على المساهمين، وعند وجود خسارة فإنها تطرح من حساب رأس المال (حلوة حنان، 2003، صفحة 15)

المفهوم النقدي لرأس المال:

وفق هذا المفهوم فإن القياس الدوري للربح يجب أن يضمن بقاء القيمة النقدية لحق الملكية دون مساس، ويمثل الربح الدوري في هذه الحالة الزيادة النقدية في صافي قيمة الأصول أو في حق الملكية، حيث أن المفهوم النقدي لرأس المال هو مجموع المبالغ النقدية التي يمكن توزيعها في نهاية الدورة مع المحافظة في نفس الوقت على القيمة النقدية لرأس المال كما كانت في أول الدورة. ويسمى هذا بالدخل المحاسبي.

ينطلق مفهوم المحافظة على المبلغ النقدي لرأس المال من فرض ثبات قيمة وحدة القياس النقدي عبر الزمن، أي ثبات قيمة الدينار (حلوة حنان، 2003، صفحة 19). وهذا ما قد يؤدي إلى تشكيل أرباح صورية، وإجراء توزيعات من أساس رأس المال لذا لابد من قياس الدخل بناءا على وحدات نقدية متجانسة عن طريق تعديلها بالتغيرات التي تحدث في الأسعار، حتى تتمكن المؤسسة من المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال، وليس قيمته الاسمية (لعروسي، 2014/2013، صفحة 64)

- **التأثير على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية:**

المعلومات الناتجة عن تقييم المجودات بالتكلفة التاريخية تكون غير ملائمة بسبب التغير المستمر في الأسعار، فالقيم التاريخية تصبح غير واقعية، وبذلك فالقوائم المالية لا تمثل المركز المالي الحقيقي للمؤسسة (قوادري، 2017، صفحة 249).

- **تأثير التضخم على خاصية القابلية للمقارنة:**

في حالة الارتفاع المستمر للأسعار تصعب عملية المقارنة بين الكشوف المالية وذلك لاختلاف قيمة وحدة قياس الكشوف المالية حيث لا يمكن المقارنة بين مؤسستين إحداهما تعد كشوفها المالية بالتكلفة التاريخية و الأخرى تعدها على أساس القيمة الجارية، كما لا يمكن مقارنة الكشوف المالية لنفس المؤسسة خلال فترات محاسبية مختلفة (جمعه و نصر على، 2015).

المطلب الثالث: معالجة أثار التضخم من الكشوف المالية

لقد بذلت منظمات المحاسبة جهوداً لمعالجة أثار التضخم وذلك من خلال مجموعة من الأساليب المحاسبية منها جزئية وكلية، سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى الطرق المتبعة لمعالجة أثار التضخم في المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: المداخل المحاسبية الجزئية لمعالجة أثر التضخم.

يلجأ بعض المحاسبين في فترات التضخم المالي إلى مجموعة من الإجراءات من بينها المداخل المحاسبية الجزئية والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تحاول إزالة أثار التضخم دون التغيير الكلي في السياسات المحاسبية المتبعة.

تشكيل احتياطات إضافية للحفاظ على الأصول:

في ظل ارتفاع مستويات الأسعار تصبح نسب الإهتلاك لا تغطي القيم الحقيقة للأصول ولذلك وجب على المؤسسة تكوين احتياطات إضافية تستخدمها في سد الفرق بين قيمة الأصل المهتلك و الأصل البديل له، وهذا ما يسمح للمؤسسة في فرض إستمراريتها.

إعادة تقييم بعض بنود الميزانية:

يتم إعادة تقيم بنود الميزانية وخاصة تلك التي تمتاز بالعمر الإنتاجي الطويل (الأصول غير المتداولة) وذلك باستخدام نموذج الأرقام القياسية للأسعار أو القيمة العادلة التي تعبر عن إجمالي التدفقات المستقبلية للأصل، أي القيمة الحقيقية للأصل في تاريخ التقييم ويجب أن تكون عملية التقييم من قبل مهنيين محترفين يعملون باستقلال ومهنية، وذلك لكي تكون نتائج التقييم أكثر مصداقية وتعكس واقع حال الأصل المراد تقييمه (عبد الرحمن، 2009، صفحة 390).

طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً (LIFO):

حسب هذه الطريقة يتم تحديث تكلفة المخزون، مما يسمح بتطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات الناتجة عن بيع المخزون خاصة إذا كانت المدة بين دخول الأصل وخروجه قصيرة، حيث تسمح هذه الطريقة بتخفيض أرباح المؤسسة في ظل ارتفاع مستويات الأسعار ومنه تكون أرباح المؤسسة أكثر مصداقية و واقعية (الفداغ، 2008).

تقييم الحلول الجزئية

تعتبر المداخل الجزئية إحدى الطرق الفعالة لمعالجة التضخم محاسبيا فهي تسمح بتخفيض الفروق للسلبية الناتجة عن ارتفاع الأسعار دون تغيرات كبيرة في السياسات المحاسبية المتبعة،

رغم ذلك فهي تعتبر حلول مؤقته ولا يمكن الاعتماد عليها في حالة استمرار ارتفاع الأسعار. وفي ما يلي جدول يوضح إل أهم المزايا والانتقادات للطريقة .

جدول رقم 11: مزايا وعيوب الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم

الحلول الجزئية	المزايا	العيوب
تشكيل إحتياطات إضافية للحفاظ على الأصول	– تمكن المؤسسة من توفير الأموال للحفاظ على أصولها – تسمح بالحفاظ على رأس المال – تحقق فرض الاستمرارية	– صعوبة تقدير القيمة المحولة للاحتياط – لا يمكن تطبيقها على جميع المؤسسات وذلك لأن قرار توزيع الأرباح في يد الجمعية العامة
طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً	– تقليص الفجوة بين تكلفة المخزون وسعر بيعه	– عند التوقف دخول المخزون يتم إستعمال المخزون الأولي ومنه يكون الفارق كبير بين تكلفته و سعر البيع
إعادة تقييم بعض بنود الميزانية	– إعطاء الأصول المعاد تقييمها قيمتها الحقيقية	– لا تطبق هذه الطريقة إلى جميع الكشوف المالية حيث تقتصر على بعض الأصول فقط

المرجع: من إعداد الطالب بناء على معلومات سابقة

الفرع الثاني: المداخل الشاملة لمعالجة أثر التضخم

1. طريقة التكلفة التاريخية المعدلة

تقوم هذه الطريقة على أساس تعديل وحدة القياس (النقود) وليس تعديل أساس القياس، إذ يتم إعداد الكشوف المالية وفقاً للتكلفة التاريخية ثم يتم تعديل العناصر الغير نقدية باستخدام الرقم القياسي للأسعار بهدف الوصول إلى القوة الشرائية الجارية لوحدة النقد في تاريخ إعداد الكشوف المالية (الصيح، 2005، صفحة 58)،أما العناصر النقدية لا يتم ت عديلها وذلك لثبات الوحدة المستخدمة في قياسها، إلا أنه يجب احتساب "مكاسب وخسائر القوة الشرائية" التي تترتب على الاحتفاظ بها في فترات التضخم، حيث هناك عدة أرقام قياسية للمستوى العام للأسعار هي الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لأسعار الجملة و الرقم القياسي للمخصص الضمني لإجمالي الناتج القومي (مؤيد، عبد الناصر، و علي، 2002، صفحة 21).

يجب إتباع مجموعة من الخطوات عند تطبيق مدخل التكلفة التاريخية المعدلة هي: (العامري و علوان جبر، صفحة 6)

– توفر مجموعة كاملة من الكشوف المالية التاريخية؛

توفر مجموعة من الأرقام القياسية العامة تغطي الفترة الزمنية بدءاً من تاريخ نشوء أقدم بند في الكشوف المالية وحتى تاريخ أحدث بند في الكشوف المالية؛

– تصنيف بنود الكشوف المالية إلى مجموعتين: بنود نقدية وغير نقدية؛

- تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل التعديل (نسبة الرقمين القياسيين العامين)؛
- حساب مكسب أو خسارة المستوى العام للأسعار الناجم عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

إجراءات تعديل الكشوف المالية بناءا على التكلفة التاريخية المعدلة

أولاً: توفير الأرقام القياسية العامة:

الرقم القياسي للأسعار هو النسبة بين متوسط الأسعار لمجموعة من السلع و الخدمات في تاريخ معين (سنة المقارنة) ومتوسط أسعار نفس كمية السلع والخدمات في تاريخ أخر (سنة الأساس).

وللإشارة فهناك عدة أنواع للأرقام القياسية العامة:

1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ويتمثل في مقدار التغير المكاسب التي يمكن للمستهلك الحصول عليها، وتحسب عن طريق تحديد سلة من السلع الاستهلاكية، وهي مجموعة السلع التي تعكس أسعار الكميات المشترات في سنة الأساس ومقارنة مقدار ما تتكلفه هذه المجموعة من السلع في السنوات التالية (بوالكور، 2016، صفحة 93).
2) الرقم القياسي لأسعار الجملة: هو أداة لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة زمنية معينة، وهذا الرقم يعد لقياس التغير في بعض أنواع السلع وليس التغير في المستوى العام للأسعار ولا يعتبر مقياسا حقيقياً للتغير في القوة الشرائية (الشحادة و الخطيب، 2017، صفحة 170).
3) الرقم القياسي للناتج الإجمالي القومي: يتكون هذا الرقم من مجموعة تضم عمليات المبادلة في الاقتصاد القومي التي تؤثر على مستوى الأسعار، وهو الرقم الذي يعكس متوسط أسعار السلع و الخدمات المتبادلة في كل أجزاء الاقتصاد القومي فهو الرقم القياسي لأسعار المنتجات النهائية و السلع الاستهلاكية و الاستثمارات وحساب الدخل القومي الذي يتم الحصول منه على هذا الرقم القياسي (الشحادة و الخطيب، 2017، صفحة 170).

ثانيا: تصنيف الكشوف المالية إلى بنود نقدية و غير نقدية:

يقصد بالعناصر النقدية تلك الأصول و الالتزامات التي تتحدد بعدد ثابت من وحدات النقود بغض النظر عن التغيرات السعرية، ومن أمثلة الأصول النقدية (البنك، الصندوق، العملاء، المدينون، أوراق القبض)، ومن أمثلة الالتزامات النقدية (الموردون، الدائنون، أوراق الدفع و القروض) أما العناصر غير النقدية فيقصد بها العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود حيث تتذبذب أسعارها طبقا للتغيرات السعرية ومن أمثلة الأصول غير النقدية (الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة وما يرتبط بها من مخصصات، المخزون، وما يرتبط به من مخصص ارتفاع الأسعار، المصروفات المقدمة) ومن أمثلة الخصوم غير النقدية (رأس مال الأسهم العادية و الأرباح المحجوزة) (قايد، 2013، صفحة 10).

ويتم تصنيف العناصر النقدية وغير النقدية في الميزانية كما يلي في هذا الجدول التوضيحي

جدول 12: يبين تصنيف البنود النقدية وغير النقدية للميزانية

الأصول	الخصوم
العناصر النقدية	العناصر النقدية
• النقدية في البنك والصندوق • العملاء • المدينون وأوراق القبض • مخصص الديون المشكوك في تحصيلها • الأسهم الممتازة غير قابلة للتحويل • السندات الغير قابلة للتحويل • الودائع لدى الغير القابلة للاسترداد	• الموردون ، الدائنون و أوراق الدفع • القروض • الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين • البنوك الدائنة • السندات الدائنة القابلة للتحويل • المصاريف المستحقة • علاوة إصدار السندات
العناصر غير النقدية	العناصر غير النقدية
• المخزونات • الأسهم العادية • التثبيتات المادية والمعنوية • مخصص الإهتلاك وخسائر القيمة • المصاريف المؤجلة • المبالغ المدفوعة سابقا	• رأس المال • الاحتياطات • الضريبة المؤجلة على الخصوم • مدفوعات مقدمة من العملاء • مخصصات التقاعد والضمان

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: عبد الرزاق قاسم الشحادة، خالد راغب الخطيب، **قضايا محاسبية معاصرة**، دار الإعصار العلمي، عمان، 2014، ص171-172

ثالثا: احتساب أرباح وخسائر القوة الشرائية

الاحتفاظ بالبنود النقدية خلال فترة ارتفاع الأسعار ينتج عنه خسارة في القوة الشرائية بسبب انخفاض قيمة النقود وعلى العكس، يترتب على مديونية الوحدة المحاسبية خلال فترة ارتفاع الأسعار حدوث مكسب في القوة الشرائية لأن الالتزامات سوف تدفع باستخدام وحدات نقدية منخفضة القوة الشرائية للمبالغ المقترضة أصلاً.

يتم حساب أرباح وخسائر القوة الشرائية وفقاً للخطوات التالية: (الشحادة و الخطيب، 2017، صفحة 172)

1) احتساب الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية في آخر السنة علماً بأنه لن يتم تعديل هذا المبلغ لأنه يمثل بنداً نقدياً مساوياً للبنود النقدية الجارية في تاريخ إعداد الكشوف المالية المعدلة.
2) احتساب الفرق بين الأصول النقدية والخصوم النقدية في أول السنة ومن ثم تعديلها بمعامل التعديل المناسب والذي يساوي الرقم القياسي في نهاية سنة التعديل مقسوماً على الرقم القياسي في بداية السنة.
3) احتساب الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة التي حدثت خلال السنة ومن ثم تعديلها بمعامل التعديل المناسب والذي يساوي الرقم القياسي في نهاية سنة التعديل مقسوما على متوسط الرقم القياسي لهذه السنة.

حاصل جمع البندين (3+2) حيث يمثل القيمة المعدلة بأثر التضخم للفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية آخر السنة.

4) احتساب أرباح أو خسائر القوة الشرائية ينتج من حاصل طرح البندين (1-4) أي بمعنى الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية آخر السنة مطروحا من الفرق بين الأصول النقدية والخصوم النقدية المعدلة بأثر التضخم آخر سنة.

تقييم طريقة التكلفة التاريخية المعدلة:

تعتبر طريقة التكلفة التاريخية المعدلة أحد أهم الطرق المتبعة في معالجة اثر التضخم خاصة وذلك لسهولة العمل بها كونها تعتمد على نسب (الأرقام القياسية) والتي تكون غالباً متوفرة أغلب الدول، كما أن أغلب الدراسات الأكاديمية تتبع هذه الطريقة في دراسات مشاكل التضخم على القياس المحاسبي، إلاّ أنها لا تخلو من العيوب و سنقوم بتلخيص أهم المزايا والعيوب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13: مزايا وعيوب التكلفة التاريخية المعدلة

مزايا التكلفة التاريخية المعدلة	عيوب التكلفة التاريخية المعدلة
• تصبح الكشوف المالية المعدلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات الرقابة عليها • تسهل عملية المقارنة بين المؤسسات التي حصلت على أصولها في فترات زمنية مختلفة. • المساهمة بشكل أفضل في إمكانية تقييم أداء الإدارة و قدراتها على اتخاذ القرارات المناسبة مع الأخذ في الاعتبار معدلات التضخم وما يتولد عنها من آثار عن الأوضاع المالية للمؤسسات. • تساعد في إثبات الوحدات النقدية في الكشوف المالية بالقوة الشرائية الحالية لها. • إمكانية إستبعاد آثار التضخم وما تسببه هذه الآثار من تشويه في الكشوف المالية. • إمكانية قياس أرباح وخسائر القوة الشرائية.	• عدم تعويض النفقات الزائدة لإعداد الكشوف المالية على أساس وحدة النقد بالمنافع المتوقعة من استخراج المعلومات المالية. • قد تؤدي هذه العملية إلى عدم القدرة على التفرقة بينها وبين المعلومات المعدة طبقاً للأساس التاريخي. • تعتبر مكاسب القوة الشرائية من العناصر النقدية مضلله حيث أنها لا تدل على نجاح الإدارة كما لا يمكن اعتبارها مصدر للأموال المتاحة للاستخدام في اقتناء الأصول أو توزيع الأرباح على المساهمين. • المعلومات التي تنتجها تضلل رقم الدخل الأصلي فمثلاً المؤسسات الأكبر تبدو بوضع أفضل على الرغم أن هذا لا يعني أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة و مريحة.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على: موزارين عبد المجيد، بربري عبد الحميد، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، (جانفي 2018)، **الأكاديمية للدراسات الإنسانية**، العدد19 ، ص61

2. **طريقة القيمة الجارية:**

ويعرفها (زعباط و بن يخلف، صفحة 41) هي طريقة لقياس وتقييم بنود الكشوف المالية بقيمتها حتى تظهر بقيمتها الحالية، حيث يتم إظهار البنود النقدية في الميزانية بقيمتها الفعلية دون تغيير، أما البنود الغير نقدية فيتم تقييمها بالتكلفة الجارية أو القيمة المتوقع الحصول عليها أيهما أقل في تاريخ إعداد الميزانية أو تاريخ الاستعمال أو البيع. وتتضمن طريقة القيمة الجارية مجموعة من المفاهيم الأساسية سوف نقوم بتوضيحها كالآتي:

القيمة الحالية: يتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت داخلة أو خارجة خلال فترة زمنية محددة باستخدام معدل الفائدة المستخدم لاحتساب القيمة الحالية (وادي، 2017، صفحة 787)

صافي القيمة القابلة للتحقق: يطلق على هذا المفهوم ما يعادل القيمة الحالية، حيث يتم تقديرها عن طريق التنبؤ بسعر بيع الأصل مطروحا منه النفقات المتوقعة للتخلص (بيع / تنازل) من الأصل. (مرازقة و وادي، 2016، صفحة 174)

التكلفة الاستبدالية: هي التكلفة التي يتكبدها المشروع للحصول على أصل مشابه للأصل المراد إيجاد تكلفة استبداله، وتعني الحصول على أصل جديد بحيث يتم تعديل تلك التكلفة بالاهتلاك (الشحادة و الخطيب، 2017، صفحة 165)

تقييم طريقة القيمة الجارية:

يتم تقييم الكشوف المالية بناءاً على طريقة القيمة الجارية بالاعتماد على إحلال (استبدال) التكلفة التاريخية للأصل بقيمته الجارية عن طريق إحدى أساليب القيمة الجارية (القيمة الحالية، تكلفة الاستبدال أو صافي القيمة القابلة للتحقق)وتمتاز طريقة القيم الجارية بمجموعة من المزايا و العيوب منها:

الجدول رقم 14: مزايا وعيوب القيمة الجارية

المزايا	العيوب
– تمثل هذه الطريقة مؤشرا جيدا لقياس الكفاءة ووسيلة للحفاظ على رأس المال – تستخدم كأداة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية	– صعوبة التطبيق العملي بها يؤدي عدم الموثوقية نتائج القياس – صعوبة إيجاد أصول مشابهة في السوق كتلك التي تحوزها المؤسسة – تتجاهل التغير في المستوى العام للأسعار

المصدر:موزارين عبد المجيد، بربري عبد الحميد، مرجع سابق، ص 62

1. طريقة القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (قوادري، 2018، صفحة 108)

وتتضمن القيمة العادلة مجموعة من الأساليب:

مدخل السوق: يعتمد هذا المدخل على استخدام المعلومات الناتجة عن معاملات السوق الفعلية للأصول المتشابهة والمتماثلة او الخصوم موضع التقييم أو مجموعة من الأصول أو الخصوم المتطابقة أو القابلة للمقارنة ويتطلب تطبيق مدخل السوق وجود معلومات عن المعاملات القابلة للمقارنة. (قريشي، 2019، صفحة 47)

مدخل الدخل: يستخدم عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة، والقياس المعتمد على أساس الدخل يشير إلى التوقعات السوقية الحالية بشأن المبالغ المستقبلية. (موزارين و بربري، 2018، صفحة 62)

مدخل التكلفة: يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الأصل بتكلفة الحصول على أصل بديل بطاقة مشابهة للموجود بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه. (قريشي، 2019، صفحة 47)

تقييم طريقة القيمة العادلة: تعتبر القيمة العادلة التوجه الجديد للقياس المحاسبي، فمعظم الدول توجهت إلى تطبيقها، إلا أنها لا تخلو من الانتقادات الموجه إليها وما يلي جدول يلخص أهم المزايا و الانتقادات الموجه إليها.

الجدول رقم 15: مزايا وعيوب طريقة القيمة العادلة

المزايا	الانتقادات
– تعكس القيمة العادلة الوضع الاقتصادي للمؤسسة – تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد – تجعل الكشوف المالية أكثر ملاءمة لمستخدمي الكشوف المالية	– صعوبة قياس القيمة العادلة للكثير من الأصول والاستثمارات طويلة الأجل، بسبب عدم توفر السوق النشط – عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة لفهم وتطبيق القيمة العادلة بشكل سليم – الاختلاف في تفسير المعالجات المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة

المصدر:قوادري عبلة، مرجع سابق، ص 110

خلاصة الفصل

إن ظاهرة التضخم هي مشكلة يعاني منها المجتمع المتقدم و المتخلف على حد سواء، و للتضخم أثار سلبية تمس كافة المجالات الاقتصادية منها و الاجتماعية و السياسية و غيرها.

يعتبر إعداد الكشوف المالية من أهداف المحاسبة و ذلك من أجل توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين الذين لهم علاقة بالمؤسسة سواء الداخلين أو الخارجين، لذا يجب عند إعداد هذه الكشوف إعدادها بدقة و مصداقية كبيرة، كون أن المؤسسة تقوم بإتخاذ مختلف القرارات انطلاقا مما ورد في الكشوفات المالية التي هي ملزمة بإعدادها، و من أهم المشاكل التي تواجه معد الكشوف المالية هي مشكلة التضخم.

لذا يجب عند إعدادها الأخذ بعين الاعتبار هذه المشكلة، لأن أي إخفاق في تعديل هذه البيانات المستخدمة عند إعداد الكشوف المالية يؤدي على صعوبة فهم و مقارنة اداء المؤسسة و بالتالي صعوبة إتخاذ قرارات سليمة و صحيحة.

الفصل التطبيقي

تمهيد

تعتبر مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز واحدة من أكبر المؤسسات في مجال إنتاج الكهرباء و نقل الطاقة وتوزيعها، كما تعد إيراداتها عنصر أساسي في بناء الموازنة المالية للدولة، لذلك وجب عليها تبني طرق حديثة في قياس كشوفها المالية، وذلك كي تعكس القيمة الحقيقية للمؤسسة بالإضافة إلى ذلك كي تساعد الدولة في عملية التوقع في إعداد الموازنة السنوية، ومما لا شك فيه فإن إرتفاع مستويات التضخم توثر على قياس الكشوف المالية ومنه تخرج لنا معلومات رديئة وبدون جودة محاسبية، لذلك سنحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة بين التضخم و الكشوف المالية وذلك بالإعتماد على طريقة التكلفة التاريخية لوحدة النقد الثابت .

ونظرا لصعوبة الوضع لم نتمكن من الزيارة الميدانية للمؤسسة بسبب فيروس كورونا، فقد إعتمدنا على الكشوف المالية المأخوذة من مذكرة (زعباط م.، 2019/2018).

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز -أم البواقي- و عرض قوائمها المالية

تعتبر سونلغاز من المؤسسات العمومية الإستراتيجية التي تريد التكيف مع مختلف التطورات الاقتصادية،

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز-أم البواقي-

و عرض مختلف قوائمها المالية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية و مفهوم و أهداف المؤسسة و هيكلها التنظيمي

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى لمحة تاريخية عن المؤسسة ومفهومها بالإضافة للتطرق لأهم الأهداف المسطرة لهذه المؤسسة وكذا هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: لمحة تاريخية

تعتبر سونلغاز من أهم المؤسسات في الجزائر إذ تتربع على كامل التراب الوطني عن طريق مراكز التوزيع المنتشرة عبر ولايات الوطن هذا ما يسمح لها أن تكون من المؤسسات الرائدة والتي تمثل عصب الحياة في الاقتصاد الوطني، حيث مرت سونلغاز من ناحية التنمية و التسيير المالي بالمراحل التالية:

*** المرحلة الأولى 1944-1947:**

لقد أنشأت هذه المؤسسة لأول مرة سنة 1944 من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي الذي كان يسيرها، حيث كان الجزائريون مجرد عملاء بسطاء مقابل أجور زهيدة، وبقيت على هذه الحال إلى غاية 1947

حيث أصبحت محتكرة من طرف الفرنسي ' ليبون ' و سميت بإسمه فقد كانت تقتصر على إنتاج الكهرباء بدون غاز.

*** المرحلة الثانية 1947-1967:**

في هذه المرحلة ظهرت سونلغاز تحت إسم " كهرباء غاز الجزائر" التي تجمع بين الإنتاج و التوزيع للكهرباء و الغاز الطبيعي و كان ذاك تحديد في 05 جوان 1947.

*** المرحلة الثالثة 1969-1991:**

تبدأ تحديدا بتاريخ 1969/07/29 ،أي بتاريخ تأميم سونلغاز، بموجب الأمر رقم: 54/69 المؤرخ في 1969/07/29 والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1969/08/01 الذي نص على حل (كهرباء غاز الجزائر) و تأسيس المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز رسميا وما لبث أن أصبحت المؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون و كان الهدف المقصود من تحويل المؤسسة هو إعطائها قدرات تنظيمية و تسييريه لكي يكون في مقدورها موافقة و مساندة التنمية الاقتصادية للبلاد و حصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية كما زودت سونلغاز سنة 1983 بخمس مؤسسات فرعية للأشغال المتخصصة:

- كهريف للإنارة وإيصال الكهرباء.

- كهركيب للتركيبات والمنشآت الكهرباء.

- قنا غاز لانجاز شبكات الغاز.

- إينزغا للهندسة المالية.

- المؤسسة لصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة.

*** المرحلة الرابعة 1991 إلى يومنا هذا:**

في ديسمبر 1991 أصبحت تسمى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وبدأت سونلغاز تمارس أعمالها بصفة عادية إلى غاية 1998 الذي فتحت فيه البورصات وتم بيع أسهم من سونلغاز تقدر و ترجع هذه التغيرات إلى الأسباب التالية:20%

- تقديم خدمات للزبون والاعتماد على التمويل-رأسمالها الخاص-.

- أصبحت ذات طابع تجاري (تشتري الغاز وتبيعه) وفي سنة 2002 أصبحت سونلغازمؤسسة مساهمة وهذه الترقية تمنحها إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة كما تتيح لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر، وقامت سونلغاز خلال السنوات من 2004 -2006 بعد أن أصبحت مجمعا أو مؤسسة قابضة بإعادة هيكلة نفسها في شكل مؤسسات متفرعة مكلفة بالنشاطات التالية:

- سونلغاز إنتاج الكهرباء.

- مسير شبكة نقل الكهرباء.

- مسير شبكة نقل الغاز.

ومن وراء هذا التطور يبقى ضمان الخدمة العمومية من المهمة الجوهرية لسونلغاز ذلك لأن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يفيدان في المقام الأول المهمة التي تشكل الأساس الراسخ لثقافتها كمؤسسة.

الفرع الثاني: وصف مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) – أم البواقي -

1. مفهوم المؤسسة

تعرف على أنها مؤسسة صناعية وتجارية وتعتبر من أكبر المؤسسات على المستوى الوطني، ولقد تأسست سونلغاز أم البواقي منذ جانفي 2004 برأس مال قدره 24 مليار دينار جزائري ومجموعة عاملين عددهم 1887 عون، وتغطي عمليا جميع أنحاء الشرق الجزائري وبعد ما عرف قطاع الكهرباء نجاحا هاما من خلال التسارع الكبير في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أصبحت تتكفل بإنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الكهرباء وبإنشاء وتسيير مختلف الشبكات الناقلة للغاز الموجهة نحو تغذية السوق الداخلية بالإضافة إلى تسيير وتوزيع الغاز وتجارته بالقرب من الزبائن الصناعيين والحرفيين، ومن أهم الأهداف التي أدت إلى إنشاء هذه المؤسسة هي خلق ثروة مادية ومعنوية من أجل تلبية رغبات زبائن المؤسسة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج تماشيا مع النمو الاقتصادي للبلاد.

ولتحقيق ذلك توجد أربع مراحل ووظائف أساسية موجودة داخل سونلغاز:

* الوظيفة الإنتاجية.

* الوظيفة التجارية.

* الوظيفة المالية.

* الوظيفة البشرية.

2. أهداف سونلغاز

تهدف سونلغاز إلى ما يلي:

- خلق الثروة المالية والمعنوية بغرض تلبية رغبات الأشخاص سواء عمال المؤسسة أو الزبائن؛

- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج أو نقلها وتوزيعها وتسويقها؛

- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق المالية؛

- إنشاء وتسيير الشبكات الناقلة للكهرباء والغاز الموجهة نحو تغذية السوق الداخلية والخارجية؛

- التحكم والتوزيع في نشاطاتها مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات بهدف الترقية والتحسن الدائم لشهرتها؛

- الوصول إلى تحقيق التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وتلبية حاجيات ورغبات المستهلكين؛

- أن تكون القائد في الميدان الخاص بالغاز الطبيعي؛

- الدخول إلى مجال المنافسة الوطنية والدولية؛

- الحصول على حصة في السوق العالمي لكل منتج على حدا على مستوى مختلف البلدان المستهلكة؛

3. الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز مركز -أم البواقي-

يمثل الشكل الموالي مخطط للهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز -أم البواقي- حيث يبين فيه مديرية التوزيع –أم البواقي- و مختلف المكلفين و المصالح.

الشكل 4: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز

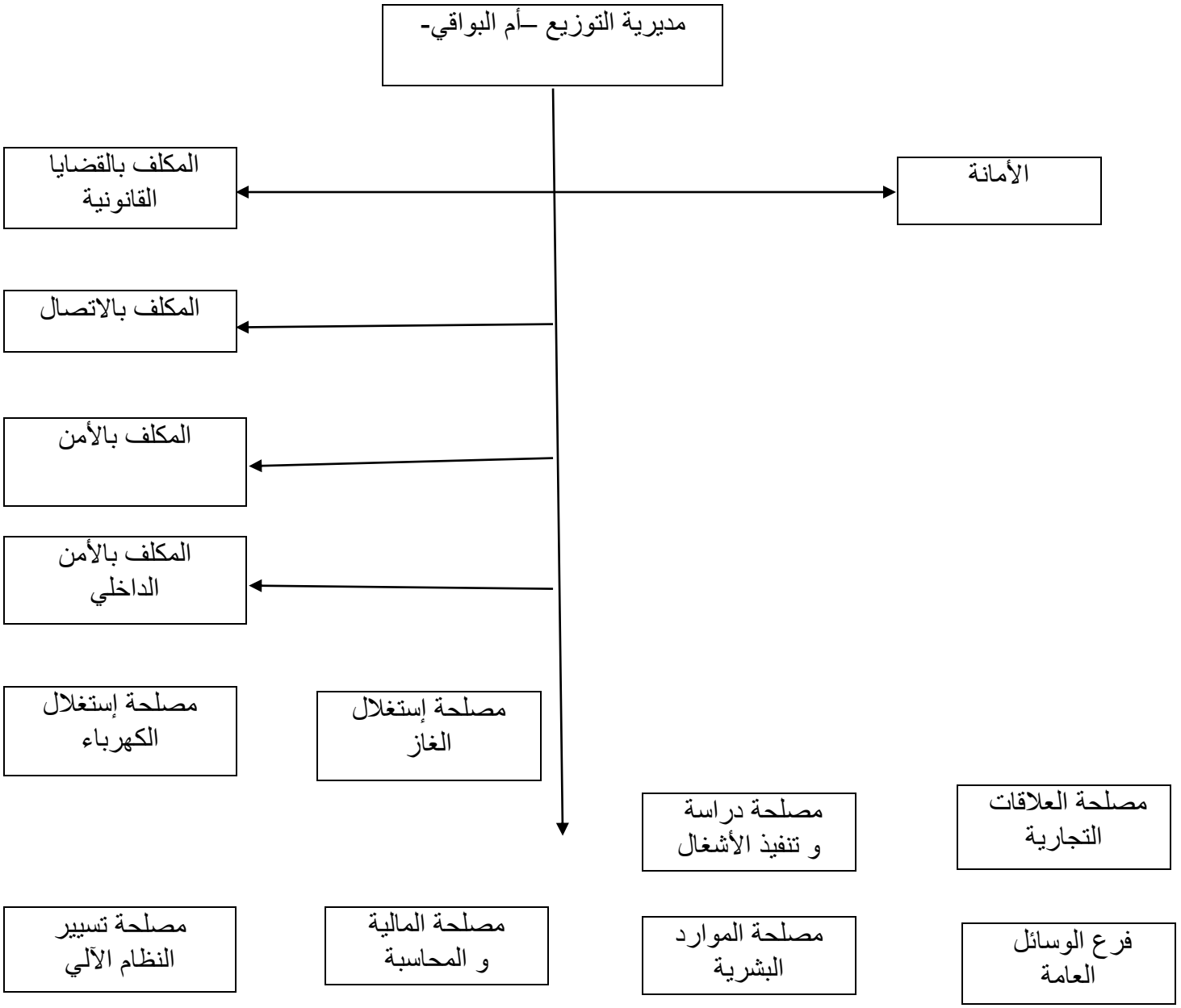

المصدر: (زعباط، 2019/2018، صفحة 87)

المطلب الثاني: وظائف أقسام مؤسسة سونلغاز و الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة المالية

سيتمحور هذا المطلب حول وظائف أقسام سونلغاز والهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية على النحو التالي:

1. وظائف أقسام سونلغاز: هناك عدة وظائف أقسام في مؤسسة سونلغاز نذكر منها:

1.1. قسم الدراسات و التنمية و الأشغال: تقوم هذه المصلحة بكل الدراسات المتعلقة بكيفية توصيل ونقل الكهرباء إلى الزبون حيث تملك فرقة متخصصة متكونة من مكلف بالدراسات الكهربائية. بالإضافة إلى ذلك يعمل مراقب على فعالية الأشغال وعمليات توصيل الكهرباء، كما يقوم مراقب ثانوي بمراقبة وتسيير الأشغال في حالة تغيب المراقب الأساسي وأهم وظيفة بهذه المصلحة هي دراسة وتنفيذ أشغال متعلقة بتوصيل الكهرباء.

1.2. قسم دراسات الغاز: تتولى هذه المصلحة القيام بجميع الدراسات المتعلقة بكيفية توصيل الغاز ونقله إلى الزبون حيث تملك فرقة متخصصة، تتكون من مكلف بالدراسات الخاصة بالغاز،ومراقب رئيسي وثانوي، وأهم وظيفة تقوم بها المصلحة هي تنفيذ الأشغال المتعلقة بتوصيل الغاز.

1.3. قسم الموارد التجارية: تقوم هذه المصلحة باستقبال المواطنين وأخذ التقارير والوثائق اللازمة من الزبون بالإضافة إلى حصولها على نسبة يقدمها المواطن والتي تقدر ب 70 بالمائة أما 30 بالمائة المتبقية تقوم بتحميلها المؤسسة.

1.4. قسم الموارد البشرية: تتمثل مهمة هذه المصلحة بحساب أجور العمال، كذا إرسال البعثات العلمية، والاستماع إلى مشاكل العمال في المؤسسة.

1.5. قسم دراسات تنفيذ شبكات إستغلال الكهرباء: تعمل على شبكات التوصيل من الإدارة نفسها والتعرف على أماكن العطل في حالة وجودها وتحتوى في الأغلبية مهندسين في شركات الكهرباء.

1.6. قسم الأعمال الخاصة: تقوم هذه المصلحة بتوفير كل الوسائل والمتطلبات من أجل سير عمل المؤسسة (مكاتب، مكيفات هوائية، السيارات...إلخ)

1.7. قسم القضاء: هو القسم الذي يتولى الفصل في المنازعات بين سونلغاز والعملاء، أو بين سونلغاز و مؤسسات أخرى.

2. الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية

سيتم عرض الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية ووظائفه في الشكل التالي:

الشكل 5: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية ومختلف المصالح المختلفة والمكلفين بدراسات المحاسبية و المالية.

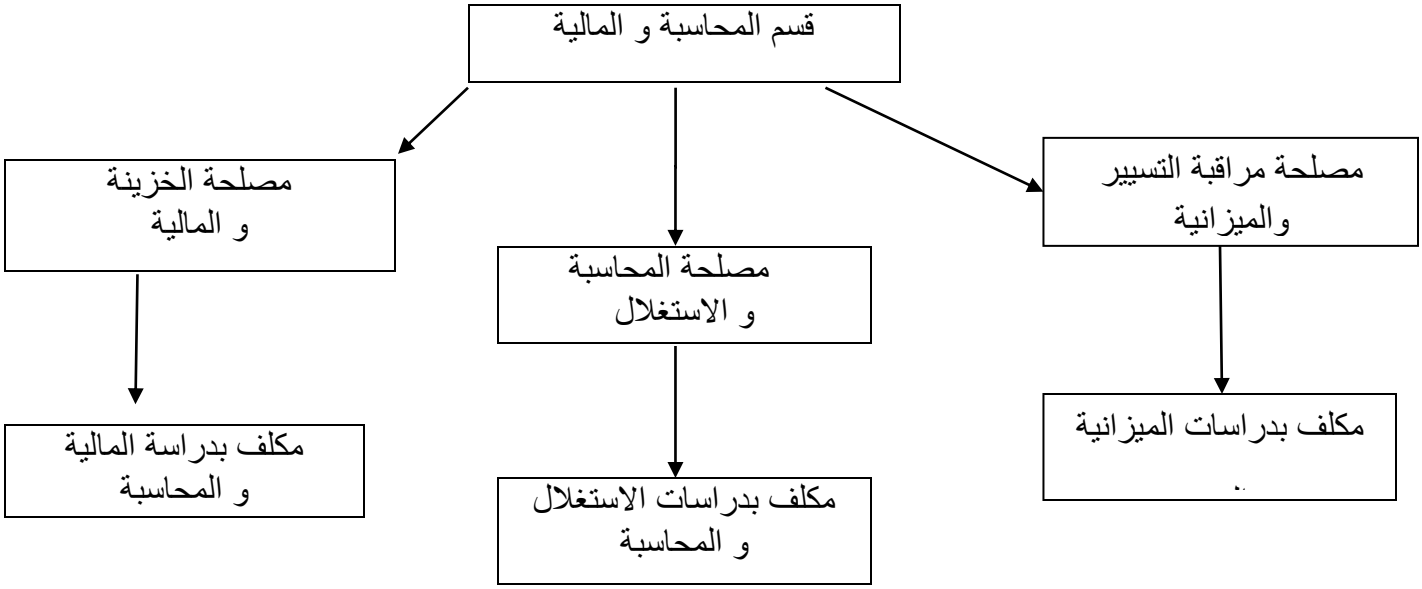

المصدر: (زعباط، 2019/2018، صفحة 89)

3. وظائف قسم المحاسبة و المالية: هناك عدة وظائف في قسم المحاسبة والمالية منها:

3.1. مصلحة مراقبة التسيير و الميزانية

يحتوي هذا القسم على الرئيس فقط ويقوم هذا التقسيم بما يلي:

- إنجاز الميزانية الحالية كل 06 أشهر أو سنة.

- مراقبة ومتابعة مصاريف الاستثمارات للمنشأة يوميا والموافقة أو الرفض حسب الأهمية.

- مراقبة تسيير كل العمليات التي يجب الالتزام بها في المؤسسة والمتعاملين الآخرين سواءا المقاولين أو الممولين (الزبائن).

- إنجاز الميزانية التقديرية للسنوات القادمة.

3.2.مصلحة المالية و الخزينة

تحتوي على رئيس القسم ومحاسب وهو مختص بالقيام بكل العمليات المالية التالية:

- تسديد الفواتير (فواتير المقاولين).

- تسديد فواتير الموردين والمستثمرين.

- تسديد باقي المصاريف من أجور المال الضرائب، مصاريف الضمان الاجتماعي مقارنة الحسابات البنكية.

- إنجاز الميزانية المالية للمؤسسة (قسم المالية والمحاسبة فقط).

3.3. مصلحة المحاسبة و الاستغلال

يحتوي على رئيس و 03 محاسبين يقوم هذا القسم بالعديد من المهام نذكر منها:

- تلقي واستقبال كل العمليات الحسابية التي تخص الفواتير الخاصة بالمقاولين والزبائن العاديين والأجور والضرائب، الضمان الاجتماعي، والمبيعات.

- تقوم بمراقبة هذه الفواتير بدقة يوميا وهذا بالنسبة للفواتير المتعلقة بالمقاولين وتقوم بمراقبة وفحص فواتير الزبائن شكل شهري.

- تقوم بتقارب الحسابات.

- تقوم بإجراء المراقبة والفحص وعمليات المحاسبة.

- إعداد طرق الدفع لحالة الموردين.

- بعث الفواتير إلى الهيئات الأخرى (معالجة المالية) لأجراء عملية الأمر بالصرف.

- إتمام أعمال نهاية الدورة المحاسبية والإعلان عن صافي المركز المالي.

المبحث الثاني: تقديم الكشوف المالية لمؤسسة سونلغاز مركز –أم البواقي-

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم الميزانية وجدول حساب النتائج لسنوات 2015 ،2016 و 2017.

المطلب الأول: تقديم ميزانية مؤسسة سونالغاز مركز –أم البواقي-

1. **تقديم ميزانية الأصول:** سيتم استعراض ميزانية الأصول لكل سنة في الجداول التالية:

1.1. ميزانية الأصول لسنة 2015

تتكون قائمة المركز المالي لشركة سونلغاز لسنة 2015 من البنود الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 16: ميزانية الأصول لسنة 2015

الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاك	المبلغ الصافي
الأصول الثابتة			
التثبيتات المعنوية			
برمجيات الإعلام	104900	104900	0.00
تثبيتات معنوية أخرى	/	/	/
التثبيتات المادية			
الأراضي	896375	/	896375
تهيئة الأراضي	987209.66	249801.78	737407.88
منشآت	109076372.03	91880954.25	17195147.78
معدات و أدوات	14415468805.46	7145995602.41	7269473797.02
تثبيتات مادية أخرى	1568909963.35	658339899.33	712570064.02
تثبيتات جاري إنجازاها	2514444185.54	/	2514444185.54
تثبيتات مالية	/	/	/
مجموع الأصول الثابتة	18609887811.04	8094571163.77	10515316647.27
الأصول الجارية			
المخزونات	5771201.93	/	5772101.93
الزبائن	3142760082.31	783678794.02	1359081288.29
المدينون الآخرون	26518364.29	5944578.05	20573786.26
الضرائب	99485.51		99485.51
حزينة الأصول	74365535.15	1922916.37	72442618.78
مجموع الأصول الجارية	2249514669.19	791546288.44	1457968380.75
المجموع العام للأصول	20859402480.23	8886117452.21	11973285028.02

المصدر: : وثائق مؤسسة سونلغاز مأخوذة من مذكرة (زعباط، 2019/2018، صفحة 91/90)

1.2. ميزانية الأصول لسنة 2016: تتكون قائمة المركز المالي لشركة سونلغاز لسنة 2016 من البنود الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول 17: ميزانية الأصول لسنة 2016

الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاك	المبلغ الصافي
الأصول الثابتة			
التثبيتات المعنوية			
برمجيات الاعلام	104900	104900	0.00
تثبيتات معنوية أخرى	/	/	/
التثبيتات المادية			
الأراضي	10795375	/	10795375
تهيئة الأراضي	987209.66	271739.78	715469.88
منشآت	119618551.13	92584506.01	27034045.12
معدات و أدوات	17823626856.5	7809790508.81	10013836347.69
تثبيتات مادية أخرى	2335174862.7	1001649254.12	1333525608.58
تثبيتات جاري إنجازها	401548741.73	/	401548741.73
تثبيتات مالية	/	/	/
مجموع الأصول الثابتة	20691856496.72	8904400908.72	11787455588
الأصول الجارية			
المخزونات	6225274.78	/	6225274.78
الزبائن	2285195272.41	636603604.08	1648591668.33
المدينون الآخرون	94628458.1	5944578.05	88683880.05
الضرائب	1770516.06		1770516.06
خزينة الأصول	265965902.43	1922916.37	264042986.06
مجموع الأصول الجارية	2653785423.78	644471098.5	2009314325.28
المجموع العام للأصول	23345641920.5	9548872007.22	13796769913.28

المصدر: : وثائق مؤسسة سونلغاز مأخوذة من مذكرة (زعباط، 2019/2018، صفحة 92/91)

1.3. ميزانية الأصول لسنة 2017: تتكون قائمة المركز المالي لشركة سونلغاز لسنة 2017 من البنود الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 18: ميزانية الأصول لسنة 2017

الأصول	المبلغ الخام	الاهتلاك	المبلغ الصافي
الأصول الثابتة			
التثبيتات المعنوية			
برمجيات الاعلام	104900	104900	0.00
تثبيتات معنوية أخرى	/	/	/
التثبيتات المادية			
الأراضي	10795375	/	10795375
تهيئة الأراضي	3310909.66	345315.55	2965594.11
منشآت	122042624.82	93341926.07	28700698.75
معدات و أدوات	18829269772.08	845623935.41	10378645836.67
تثبيتات مادية أخرى	2029469647.36	1084773304.77	944696342.59
تثبيتات جاري إنجازها	456349892.05	/	456349892.05
تثبيتات مالية	/	/	/
مجموع الأصول الثابتة	9629189381.8	21451343120.9	118822153739.17
الأصول الجارية			
المخزونات	12682201.31	/	12682201.31
الزبائن	2816793013.34	791506406.02	2025286607.32
المدينون الآخرون	22151681.39	11566760.11	10584921.28
الضرائب	2888128.17	/	2888128.17
خزينة الأصول	117824419.29	1895036.32	115929382.97
مجموع الأصول الجارية	2772339443.50	804968202.45	2167371241.05
المجموع العام للأصول	24423682564.47	10434157584.25	13989524980.22

المصدر: : وثائق مؤسسة سونلغاز مأخوذة من مذكرة (زعباط، 2019/2018، صفحة 92)

2. **تقديم ميزانية الخصوم:** سيتم استعراض ميزانية الخصوم لكل سنة في الجدول التالي:**:**

الجدول 19: ميزانية الخصوم لسنوات 2015 ،2016 ،2017

الخصوم	2015	2016	2017
الأموال الخاصة			
رأس المال غير المطلوب	/	/	/
احتياطات	/	/	/
فارق إعادة تقييم	249460720.66	249460720.66	249460720.66
النتيجة الصافية	0.00	0.00	-398226878.37
ترحيل من جديد	0.00	-45136736.86	0.00
حسابات الادماج	6083342245.42	7826526379.37	7885845109.48
مجموع الأموال الخاصة	63855100434.76	8030850363.17	7737078951.77
الخصوم غير الجارية			

الديون و القروض المماثلة	42306366.09	102194831.91	112965393.53
ديون غير جارية أخرى			
مؤونات و منتجات معاينة مسبقا	4618990254.94	4694601924.07	5018791382.32
مجموع الخصوم غير الجارية	4661296621.03	4796796755.98	5131756775.85
الخصوم الجارية			
الموردون	694737937.42	652017312.41	816000034.74
ضرائب	61490909.57	99836806.81	96852037.53
ديون أخرى	170249128.24	217268374.91	207837180.33
خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية	926477975.23	969122794.13	1120689252.6
المجموع العام للخصوم	11973285028.02	13796769913.28	13989524980.22

المصدر: وثائق مؤسسة سونلغاز مأخوذة من مذكرة (زعباط، 2019/2018، صفحة 93)

المطلب الثاني :تقديم جدول حسابات النتائج.

سنقوم باستعراض جدول حسابات النتائج لسنتي 2016 و2017 في الجدول التالي:

الجدول 20: جدول حسابات النتائج لسنوات 2016 و 2017

البيان	2016	2017
المبيعات	4047049103.11	4750362355.24
تغيرات المخزون	0.00	0.00
انتاج مثبت	0.00	0.00
اعانات الاستغلال	0.00	0.00
انتاج السنة	4047049103.11	2133604797.97
مشتريات مستهلكة	-30798991.22	-24735885.17
خدمات خارجية	-229869698.62	-200680979.76
استهلاك السنة	-3549819360.14	-1102218629.46
القيمة المضافة للاستغلال	497229742.97	1031386168.49
مصاريف المستخدمين	-563554560.15	-645752906.06
الضرائب و الرسوم المماثلة	-75691412.1	-85086134.04
الفائض الإجمالي للاستغلال	-142016229.28	300547128.39
إيرادات أخرى	211216160.3	247290319.23
مصاريف أخرى	-2106143.04	-156155.96
الاهتلاكات و خسائر القيمة	-682920507.11	-928819317.23
استرجاع خسائر القيمة للمؤونات	169342572.61	2935603.33
النتيجة العملياتية	-453407515.45	-398469176.61
النتيجة العادية قبل الضرائب	-453407515.45	-398469176.61
الضريبة على النتيجة	0.00	0.00
مجموع الإيرادات العادية	4427607836.02	4990588277.8
مجموع المصاريف العادية	-4881015351.47	-5389057454.41
نتيجة الأنشطة العادية	-453407515.45	-398469176.61
النتيجة الاستثنائية	0.00	242298.24
النتيجة الصافية للسنة المالية	-453407515.45	-398226878.37

المصدر: : وثائق مؤسسة سونلغاز مأخوذة من مذكرة (زعباط، 2019/2018، صفحة 94/93)

المبحث الثالث: علاقة التضخم بالكشوف المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) أم البواقي.

بعدما تم وصف المؤسسة محل الدراسة و التعرف على أقسامها سابقا، و تقديم كشوفها المالية سنقوم في هذا المبحث بتوضيح علاقة التضخم بالكشوف المالية.

المطلب الأول: تقديم النموذج المقترح للدراسة

سنقوم في هذه الدراسة بتعديل الكشوف المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز (سونالغاز) أم البواقي، بإستعمال طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة للسنوات الثلاثة الأخيرة 2015-2016-2017، وذلك بإعتبارها إحدى الطرق المحاسبية الشاملة في معالجة آثار التضخم من الكشوف المالية بالإضافة إلى سهولة تطبيقها وذلك بإستعمال الرقم القياسي العام للأسعار، حيث سنقوم في هذه الدراسة بالتركيز على تعديل الميزانيات المعدة أساسا بطريقة التكلفة التاريخية.

الفرع الأول: متطلبات تعديل الكشوف المالية لمؤسسة سونالغاز أم البواقي بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة.

تتطلب عملية تعديل الكشوف المالية لمؤسسة سونالغاز أم البواقي إحضار الكشوف المالية للمؤسسة، ومن ثم إحضار الأرقام القياسية العامة للأسعار الدولة المطبقة فيها الدراسة (الجزائر)، وبعدها تصنيف البنود النقدية وغير النقدية لحساب مكاسب أو خسائر القدرة الشرائية.

الفرع الثاني: خطوات تعديل الكشوف المالية لمؤسسة سونالغاز

- إحضار الكشوف المالية لمؤسسة سونالغاز.
- إحضار منشورات الأرقام القياسية من الديوان الوطني للإحصاء.
- تصنيف بنود الكشوف المالية إلى بنود نقدية وغير نقدية.
- حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية في سنوات الدراسة.
- تعديل ميزانيات مؤسسة سونلغاز.

المطلب الثاني: تعديل الكشوف المالية لمؤسسة سونالغاز.

سنقوم بإتباع طريقة التكلفة التاريخية المعدلة للوحدة في تعديل الكشوف المالية لمؤسسة سونالغاز أم البواقي، حيث سيتم تخصيص الدراسة في تعديل الميزانيات للسنوات محل المقارنة فقط.

الفرع الأول: تعديل الكشوف المالية للمؤسسة سنة 2016

1. **حساب مكاسب وخسائر القدرة الشرائية لوحدة النقد**

لحساب مكاسب وخسائر القدرة الشرائية سوف نتبع الخطوات التالية.

- **حساب صافي النقدية في بداية الفترة.**

لحساب صافي النقدية في بداية الفترة 2016 سنعتمد على ميزانية 2015 وذلك باعتبار الميزانية الختامية ل 2015 هي نفسها الميزانية الافتتاحية لسنة 2016.

الجدول رقم 21: البنود النقدية في بداية 2016

الوحدة: دج

البيان	الأصول النقدية	الخصوم النقدية	صافي النقدية
الزبائن	1359081288,29		
المدينون الآخرون	20573786,26		
الضرائب	99485,51		
خزينة الأصول	72442618,78		
الديون والقروض المماثلة		42306366.09	
الموردون		694737937.42	
ضرائب		614909.57	
ديون أخرى		170249128.24	
المجموع	1 452 197 178,84	968784341,32	483412837,52

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على، مهدي زعباط (2019/2018). **بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسير و العلوم التجارية، جامعة أم البواقي..

بعد احتساب صافي الأصول النقدية في بداية الفترة حيث تحصلنا على رصيد 1 452 197 178,84

و مجموع الخصوم النقدية بقيمة 907908341,32 قمنا بطرح الأصول النقدية من الخصوم النقدية لنتحصل على صافي البنود النقدية بقيمة483412837,52

- **تعديل صافي البنود النقدية أول الفترة**

سنقوم بتعديل صافي البنود النقدية أول فترة حسب العلاقة التالية.

صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة= صافي البنود النقدية أول الفترة*(الرقم القياسي العام للاستهلاك نهاية سنة 2016/الرقم القياسي لاستهلاك بداية 2016)

لدينا

الرقم القياسي العام للأسعار في 2016/01/01 يبلغ 176,08

الرقم القياسي العام للأسعار في 2016/12/31 يبلغ 188,33

الجدول رقم 22: صافي البنود النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2016

الوحدة: دج

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة التاريخية المعدلة
صافي النقدية أول فترة	483412837,52	188,33/176,08	517044182,70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 21

- **تعديل جميع المقبوضات النقدية**

سنقوم بتعديل المقبوضات النقدية في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: حساب المقبوضات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2016

الوحدة: دج

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة التاريخية المعدلة
المبيعات	404704910,11	182.20/188.33	418320942,49
الايرادات الأخرى	21121610,3	182.20/188.33	21832233,08
استرجاع خسائر القيمة عن المؤونات	169342572,61	182.20/188.33	175039992.86
مجموع المقبوضات النقدية	595169093,02	182.20/188.33	615193168,43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 22

توضيح كيفية حساب المقبوضات النقدية المعدلة:

لعدم توفر معلومات دقيقة عن حركة النقدية خلال السنة تم أخذ المتوسط العام للأسعار لسنة 2016 والمقدر ب 182.20 حيث تم تعديل المقبوضات النقدية من خلال العلاقة التالية:

المقبوضات النقدية المعدلة= القيمة التاريخية للمقبوضات*(الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ديسمبر 2016/ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال السنة).

- **تعديل المدفوعات النقدية:** الجدول التالي يبين كيفية تعديل المدفوعات النقدية:

الجدول رقم 24: حساب المدفوعات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2016

الوحدة: دج

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة التاريخية المعدلة
مشتريات مستهلكة	30798991,22	188,33/182,20	31835203,16
خدمات خارجية	229869698,62	188,33/182,20	237603514,50
استهلاكات السنة	3549819360.14	188,33/182,20	3669250714,02
مصاريف المستخدمين	563554560.15	188,33/182,20	582514985,25
الضرائب والرسوم	75691412.1	188,33/182,20	78238000,22
مصاريف أخرى	2106143.04	188,33/182,20	2177002,84
مجموع المدفوعات النقدية	4451840165,42	188,33/182,20	4601619420,17

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على، مهدي زعباط (2019/2018). **بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسير و العلوم التجارية، جامعة أم البواقي.

توضيح كيفية حساب المدفوعات النقدية المعدلة:

من خلال ما تم تقديمه في مذكرة مهدي زعباط (2019/2018)، تبين المدفوعات تم افتراض أنها تتم خلال السنة وبصفة متكررة ومتساوية، لذلك تم تعديلها بالعلاقة التالية:

بند المدفوعات النقدية: القيمة التاريخية لبند المدفوعات*(الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ديسمبر 2016/ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال السنة).

- **حساب صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة**

وذلك من خلال العلاقة التالية:

صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة= صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة+ مجموع المقبوضات النقدية المعدلة- مجموع المدفوعات النقدية المعدلة

الجدول رقم 25: حساب صافي البنود النقدية المعدلة في أخر الفترة لسنة 2016

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة	517044182,70
مجموع المقبوضات النقدية المعدلة	615193168,43
مجموع المدفوعات النقدية المعدلة	4601619420,17
صافي البنود النقدية المعدلة أخر الفترة	-3469382069,04

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجداول 22 و 23 و24

- **حساب صافي البنود النقدية أخر الفترة الفعلية (التاريخية)**

وذلك انطلاقا من الميزانية الختامية لسنة 2016، حيث لدينا:

الجدول رقم 26: حساب صافي البنود النقدية الفعلية في أخر الفترة لسنة 2016

الوحدة: دج

البيان	الأصول النقدية	الخصوم النقدية	الرصيد
الزبائن	1648591668,33		
الحسابات المدينة الأخرى	88683880,05		
الضرائب	1770516,06		
الخزينة	264042986,06		
القروض والديون المالية		102194831,91	
ضرائب		99836806,81	
الموردون		652017612,41	
ديون أخرى		217268374,91	
المجموع	2003089050,50	1071317626,04	931771424,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (زعباط، 2019/2018)

نلاحظ من خلال الجدول أن الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية موجب وهذا دليل على أن الأصول النقدية أكبر من الخصوم النقدية، حيث بلغ مجموع الأصول النقدية 2003089050.50 دج، ومجموع الخصوم النقدية 1071317626.04 دج، وعند طرحهما عن بعض نتحصل على فرق موجب بمقدار 931771424,46 دج.

- **حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية**

وذلك بحساب الفرق بين صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة و صافي البنود النقدية أخر الفترة الفعلية (التاريخية)، كالتالي:

الجدول رقم 27: حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية لسنة 2016 **الوحدة:دج**

البيان	المبالغ
صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة	(3469382069)
صافي البنود النقدية أخر الفترة الفعلية (التاريخية)	931771424,5
الفرق	3-440115349 ,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول 26 و 25

بما أن الفرق بين البنود النقدية صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة و صافي البنود النقدية أخر الفترة الفعلية (التاريخية) سالب، فهذا يعني أن الخصوم النقدية أكبر من الأصول النقدية، مما يجعل المؤسسة تحقق مكاسب في القوة الشرائية بمقدار 4401153493.5.

2. تعديل ميزانية المؤسسة لسنة 2016

تبين أن المؤسسة قامت بإجراء عملية إعادة تقييم لمختلف أصولها في نهاية سنة 2013، وعليه سيتم تعديل مختلف البنود انطلاقا من هذا الأساس.

- **تعديل ميزانية الأصول**

سنعتمد في تعديل الميزانية على تعديل البنود غير النقدية كونها هي التي تتأثر بتغير في المستوى العام للأسعار، أما البنود النقدية فهي لا تتأثر بإرتفاع و إنخفاض وحدة النقد بل يعبر عنها بتحقيق مكاسب و خسائر القوة الشرائية ولا يتم تضمينها في الميزانية.

سوف يكون التعديل وفق العلاقة التالية:

التكلفة التاريخية للبند= قيمة البند التاريخية* (الرقم القياسي العام للأسعار للسنة الأخيرة/ الرقم القياسي للأسعار في سنة الحيازة أو إعادة التقييم)

الرقم القياسي العام للأسعار في 2013 = 158.42

الرقم القياسي العام للأسعار في 2016 = 188.33

الجدول رقم 28: تعديل جدول ميزانية الأصول

سنقوم بتعديل جدول ميزانية الأصول في هذا الجدول

البيان	سنة الحيازة أو إعادة التقييم	القيمة التاريخية	مخصص الاهتلاك ومؤونات وخسارة القيمة	القيمة المحاسبية الصافية	الرقم القياسي للسنة الخيرة	الرقم القياسي العام لسنة إعادة التقدير	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة
برمجيات الإعلام	2013	104900,00	104900,00	0,00	188,33	158,42	0,00
الأراضي	2013	10795375,00		10795375,00	188,33	158,42	12833562,52
تهيئة الأراضي	2013	987209,66	271739,78	715469,88	188,33	158,42	850551,97
منشآت	2013	119618551,13	92584506,01	27034045,12	188,33	158,42	32138124,72
مهدات و أدوات	2013	17823626856,50	7809790508,81	10013836347,69	188,33	158,42	11904467866,18
تثبيتات مادية أخرى	2013	2335174862,70	1001649254,12	1333525608,58	188,33	158,42	1585297802,45
تثبيتات جاري انجازها	2013	401548741,73		401548741,73	188,33	158,42	477361914,72
مجموع الأصول الثابتة	2013	**20691856496,72**	**8904400908,72**	**11787455588,00**			**14012949822,55**
المخونات	2013	6225274,78		6225274,78	188,33	158,42	7400618,60
الزبائن	2013	2285195272,41	636603604,08	1648591668,33	188,33	188,33	1648591668,33
المدينون الآخرون	2013	94628458,10	5944578,05	88683880,05	188,33	188,33	88683880,05
الضرائب	2013	1770516,06		1770516,06	188,33	188,33	1770516,06
خزينة الأصول	2013	265965902,43	1922916,37	264042986,06	188,33	188,33	264042986,06
مجموع الأصول المتداولة	2013	**2653785423,78**	**644471098,50**	2009314325,28			**2010489669,10**
مجموع الأصول	2013	**23345641920,50**	**9548872007,22**	13796769913,28			**16023439491,65**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

الجدول رقم 29:تعديل ميزانية الخصوم **الوحدة: دج**

الخصوم	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
فارق إعادة التقييم	249 460 720,66	188,33/158,42	249 460 720,66
ترحيل من جديد	-45 136 736,86	188,33/158,42	-45 136 736,86
حسابات الإدماج	7 826 526 379,37	188,33/158,42	7 826 526 379,37
أرباح محتجزة			688 302 113,99 [1]
مجموع الأموال الخاصة	**8 030 850 363,17**		**8 719 152 477,16**
الديون والقروض المالية	102 194 831,91	188,33/188,33	102 194 831,91
مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا	4 694 601 924,07	188,33/158,42	5 580 951 776,04
مجموع الخصوم غير جارية	**4 796 796 755,98**		**5 683 146 607,95**
الموردون	652 017 612,41	188,33/188,33	652 017 612,41
ضرائب	99 836 806,81	188,33/188,33	99 836 806,81
ديون أخرى	217 268 374,91	188,33/188,33	217 268 374,91
مجموع الخصوم الجارية	**969 122 794,13**		**1 621 140 406,54**
مجموع الخصوم	**13 796 769 913,28**		**16023439491,65**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة .

شرح الجدول:

تم تعديل بنود الخصوم بنفس طريقة تعديل الأصول، حيث تم تعديل البنود غير نقدية فقط مع ترك البنود النقدية على حالها.

عند تعديل خصوم الميزانية نتج لنا فارق بين مجموع الأصول و مجموع الخصوم تم وضعه في الأرباح المحتجزة.

[1]الأرباح المحتجزة: يتطلب تعديلها تحليل قيمتها و تحديد ما أضيف إليها منذ تكوين الشركة واستخدام معاملات التعديل الملائمة لكل سنة، وهذا ما يتطلب جهد كبير، وعليه تم إستخراج قيمته كمتمم حسابي للميزانية المعدلة.

– **المقارنة بين الميزانية الفعلية و الميزانية المعدلة لسنة 2016**

عند المقارنة بين الميزانية المعدة على أساس التكلفة التاريخية بالميزانية المعدة بالتكلفة التاريخية للوحدة نجد إختلاف بين عناصرهما حيث تأثرت البنود غير النقدية حسب الطريقة المتبعة في الدراسة ومن البنود المتأثرة نجد، الأصول الثابتة حيث كانت قيمتها حسب التكلفة التاريخية 11787455588,00 وبعد التعديل أصبحت 14012949822,55 بزيادة قدرها 2225494234,55

أي بنسبة 1.19% حيث قسمت هذه الزيادة على جميع بنود الأصول الثابتة والتي تتكون من أراضي وكان مقدار الزيادة 2038187,52،تهيئة الأراضي 135082,09، معدات وأدوات 10570942257,60 ، تثبيتات مادية أخرى 251772193,87 وأخيرا تثبيتات جاري إنجازها 75813172,99.

وبما أن جميع بنود الميزانية تم تعديلها في سنة 2013 تم استخدام نفس معامل التعديل وهو 188,33/158.42 وعليه فإن جميع البنود الأصول الثابتة إرتفعت بنفس النسبة وهي 1.19% تقريبا.

أما الأصول الجارية فجميع عناصرها من البنود النقدية بإستثناء المخزونات حيث تعتبر من البنود غير النقدية، حيث كانت قيمتها التاريخية 6225274,78 وبعد التعديل إرتفعت بنسبة 1.19% لتصبح 7400618,60 بزيادة قدرها 1175343,82، أما باقي العناصر (الزبائن، المدينون، الضرائب، مدينون آخرون و الخزينة) فهي بنود نقدية ولا يتم تعديلها حسب طريقة التكلفة التاريخية للوحدة بل يتم حسابها ضمن مكاسب و خسائر القدرة الشرائية ولا يتم تضمين ذلك في الميزانية.

3. **تعديل جدول حساب النتائج.**

إن المشكل في إعداد جدول حساب النتائج في ظل التضخم هو عدم مقابلة الإيرادات للنفقات حيث أن توقيت الاعتراف بالنفقة ليس هو نفسه توقيت الاعتراف بالإيراد، حيث أن النفقة يتم تسجيلها بالتكلفة التاريخية و الإيراد يتم تسجيله بالقيمة الحالية، ولذلك سوف نعتمد على مجموعة من الإجراءات في عملية التعديل.

حسب ما تم تقديمه من قبل صاحب المذكرة التي اعتمدنا عليها في الدراسة فقد تم افتراض أن المصاريف تتم خلال السنة وبصفة متكررة ومتساوية وبالتالي التعديل يتم بإستعمال متوسط الأرقام القياسية للأسعار لسنة 2016، وعليه يتم تعديل هذا البند بالعلاقة التالية:

بند المصاريف المعدلة= بند المصاريف بالقيمة التاريخية*(الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ديسمبر 2016 / متوسط الرقم القياسي خلال السنة).

الاهتلاكات واسترجاع القيمة يتم الاعتراف بهما نهاية السنة 2016/12/31 وبالتالي لايتم تعديلهما.

الجدول التالي يبين كيفية تعديل جدول حساب النتائج المعدلة لسنة 2016

الجدول رقم 30: تعديل جدول حساب النتائج لفترة من 2016/01/01 إلى 2016/12/31

الوحدة: دج

البيان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
المبيعات	4047049103,11	188,33/182,20	4047049103,11
تغيرات المخزون	0,00		0,00
إنتاج مثبت	0,00		0,00
إعانات الاستغلال	0,00		0,00
إنتاج السنة	**4047049103,11**		**4047049103,11**
مشتريات مستهلكة	-30798991,22	188,33/182,2	-31835203,16
خدمات خارجية	-229869698,62	188,33/182,2	-237603514,50
استهلاك السنة	**-260668689,84**	188,33/182,2	**-269438717,66**
القيمة المضافة للاستغلال	**3786380413,27**		**3777610385,45**
مصاريف المستخدمين	-563554560,15	188,33/182,2	-582514985,25
الضرائب والرسوم المماثلة	-75691412,10	188,33/182,2	-78238000,22
الفائض الإجمالي للاستغلال	**3147134441,02**		**3116857399,97**
إيرادات أخرى	211216160,30	188,33/188,33	211216160,30
مصاريف أخرى	-2106143,04	188,33/182,2	-2177002,85
اهتلاكات وخسائر القيمة	-682920507,11	188,33/188,33	-682920507,11
استرجاع خسائر القيمة للمؤونات	169342572,61	188,33/188,33	169342572,61
النتيجة العملياتية	**2842666523,78**		**2812318622,93**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**2842666523,78**		**2812318622,93**
الضريبة على النتيجة	**0,00**		**0,00**
نتيجة الأنشطة العادية	**2842666523,78**		**2812318622,93**
النتيجة الاستثنائية	0,00		0,00
مكاسب القوة الشرائية			**4401153494**
نتيجة الدورة بعد حساب مكاسب القوة الشرائية			7213472116,93

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق المؤسسة المأخوذة من (زعباط، 2019/2018)

- **تحليل جدول حساب النتائج.**

بعد تعديل جدول حساب النتائج لسنة 2016 نلاحظ إنخفاض في نتيجة الدورة للمؤسسة حيث كانت ربح بقيمة 2842666523,78 دج وأصبحت أقل بقيمة 2812318622,93 دج حيث إنخفضت النتيجة ب 30347900,85 وذلك بسبب تعديل المصاريف المستحقة لتأثرها بإرتفاع معدل التضخم، أما بالنسبة للإيرادات فهي تتحقق في تاريخ الإعتراف بها مثلا مبيعات بضاعة (ح / 700) يتم الإعتراف بها في تاريخ البيع بقيمتها

في ذلك التاريخ، أما البضاعة المستهلكة (ح / 600) فيتم الإعتراف بها في نفس تاريخ بيع البضاعة ولكن بقيمتها التاريخية وهذا ما يؤدي إلى تضخيم النتيجة.

بالنسبة للإهتلاكات وخسارة القيمة فلا يتم تعديلها وذلك لأن المؤسسة تعترف بها تاريخ 2016/12/31

الفرع الثاني: تعديل الكشوف المالية لسنة 2017

سنقوم بتعديل الكشوف المالية لسنة 2017 بنفس طريقة تعديلها لسنة 2016.

1. **حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية**

– **حساب صافي النقدية في بداية الفترة.**

لحساب صافي النقدية في بداية الفترة 2017 سنعتمد على ميزانية 2016 وذلك باعتبار الميزانية الختامية ل 2016 هي نفسها الميزانية الافتتاحية لسنة 2017.

الجدول رقم 31: البنود النقدية في بداية 2017

الوحدة: دج

البيان	الأصول النقدية	الخصوم النقدية	صافي النقدية
الزبائن	1648591668.33		
المدينون الآخرون	88683880.05		
الضرائب	1770516.06		
خزينة الأصول	264042986.06		
الديون والقروض المماثلة		102194831.91	
مؤونات ومنتجات		4694601924.07	
الموردون		652017612.41	
ضرائب		99836806.81	
ديون أخرى		217268374.91	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مهدي زعباط (2019/2018).

تعديل صافي البنود النقدية أول الفترة

سنقوم بتعديل صافي البنود النقدية أول فترة حسب العلاقة التالية.

صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة= صافي البنود النقدية أول الفترة*(الرقم القياسي العام للاستهلاك نهاية سنة 2017/الرقم القياسي لاستهلاك بداية 2017)

لدينا:

الرقم القياسي العام للأسعار في 2017/01/01 يبلغ 191.7

الرقم القياسي العام للأسعار في 2017/12/31 يبلغ 197.6

الجدول رقم 32: صافي البنود النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2017

الوحدة: دج

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة التاريخية المعدلة
صافي النقدية أول فترة	- 3762830499,61	191.7/197.6	- 3878640097.66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 31

- **تعديل جميع المقبوضات النقدية**

لدينا المتوسط العام للأسعار سنة 2017 = 193.95

سنقوم بتعديل المقبوضات النقدية في الجدول التالي:

الجدول رقم 33: حساب المقبوضات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2017

الوحدة: دج

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة التاريخية المعدلة
إنتاج السنة	2133604797.97	193.95/197.6	2173757711.15
الإيرادات الأخرى	247290319.23	193.95/197.6	251944145.80
استرجاع خسائر القيمة عن المؤونات	2935603.33	193.95/197.6	2990849.20
مجموع المقبوضات النقدية	2383830720.53	193.95/197.6	2428692706.24

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على جدول حساب النتائج لسنة 2017، المستخرج من (زعباط، 2019/2018)

توضيح كيفية حساب المقبوضات النقدية المعدلة:

لعدم توفر معلومات دقيقة عن حركة النقدية خلال السنة تم أخذ المتوسط العام للأسعار لسنة 2017 والمقدر ب 193.95 حيث تم تعديل المقبوضات النقدية من خلال العلاقة التالية:

المقبوضات النقدية المعدلة= القيمة التاريخية للمقبوضات *(الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ديسمبر 2017/ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال سنة 2017).

- **تعديل المدفوعات النقدية:** الجدول التالي يبين كيفية تعديل المدفوعات النقدية:

الجدول رقم 34: حساب المدفوعات النقدية المعدلة في بداية الفترة لسنة 2017

الوحدة: دج

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة التاريخية المعدلة
مشتريات مستهلكة	24735885.17	191.7/197.6	25497187.84
خدمات خارجية	200680979.76	191.7/197.6	206857389.67
استهلاكات السنة	1102218629.46	191.7/197.6	1136141894.52
مصاريف المستخدمين	645752906.06	191.7/197.6	665627408.64
الضرائب والرسوم	85086134.04	191.7/197.6	87704851.78
مصاريف أخرى	156155.96	191.7/197.6	160962.01
مجموع المدفوعات النقدية	2058630690.45		2121228390.76

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على (زعباط، 2019/2018)

من خلال ما تم تقديمه في مذكرة (زعباط، 2019/2018)، تبين المدفوعات تم افتراض أنها تتم خلال السنة وبصفة متكررة ومتساوية، لذلك تم تعديلها بالعلاقة التالية:

بند المدفوعات النقدية: القيمة التاريخية لبند المدفوعات*(الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ديسمبر 2016/ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال السنة).

- **حساب صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة**

وذلك من خلال العلاقة التالية:

صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة= صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة+ مجموع المقبوضات النقدية المعدلة- مجموع المدفوعات النقدية المعدلة

الجدول رقم 35: حساب صافي البنود النقدية المعدلة في أخ الفترة لسنة 2017

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة	- 3878640097.66
مجموع المقبوضات النقدية المعدلة	2428692706.24
مجموع المدفوعات النقدية المعدلة	2121228390.76
صافي البنود النقدية المعدلة أخر الفترة	- 3571175781.42

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجداول 32،33 و 34

صافي البنود النقدية المعدلة أخر الفترة =(3878640097.66) + 2428692706.24 - 2121228390.76

صافي البنود النقدية المعدلة أخر الفترة = 3571175781.42 –

- **حساب صافي البنود النقدية أخر الفترة الفعلية (التاريخية)**

وذلك انطلاقا من الميزانية الختامية لسنة 2017، حيث لدينا:

الجدول رقم 36: حساب صافي البنود النقدية الفعلية في أخر الفترة لسنة 2017

البيان	الأصول النقدية	الخصوم النقدية	الرصيد
الزبائن	2025286607,32		
الحسابات المدينة الأخرى	10584921,28		
الضرائب	2888128,17		
الخزينة	115929382,97		
القروض والديون المالية		112965393,53	
ضرائب		968520337,53	
موردون		816000034,74	
ديون أخرى		207837180,33	
المجموع	**2154689039,74**	**2105322946,13**	**49366093,61**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مذكرة (زعباط، 2019/2018)

صافي البنود النقدية الفعلية= مجموع بنود الأصول النقدية الفعلية – مجموع بنود الخصوم النقدية

صافي البنود النقدية الفعلية = 2154689039,74 - 2105322946,13

= 49366093,61

- **حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية**

وذلك بحساب الفرق بين صافي البنود النقدية أخر الفترة المعدلة و صافي البنود النقدية أخر الفترة الفعلية (التاريخية)، كالتالي:

الجدول رقم 37: حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية لسنة 2017

الوحدة: دج

البيان	المبلغ
صافي البنود النقدية المعدلة أخر الفترة	- 3571175781.42
صافي البنود النقدية الفعلية (التاريخية)	49366093,61
مكاسب القوة الشرائية	- 3620541875

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على 35 و 36

مكاسب القوة الشرائية = صافي البنود النقدية المعدلة أخر الفترة - صافي البنود النقدية الفعلية (التاريخية)

مكاسب القوة الشرائية = (3571175781.42) - 49366093,61

مكاسب القوة الشرائية= 3620541875 –

بما أن الفرق بين صافي البنود النقدية المعدلة أخر الفترة و صافي البنود النقدية أخر الفترة الفعلية (التاريخية) سالب فهذا يعني أن المؤسسة حققت مكاسب في القوة الشرائية بمقدار 3620541875

2. تعديل ميزانية المؤسسة لسنة 2017

تبين أن المؤسسة قامت بإجراء عملية إعادة تقييم لمختلف أصولها في نهاية سنة 2013، وعليه سيتم تعديل مختلف البنود انطلاقا من هذا الأساس.

– **تعديل ميزانية الأصول**

سنعتمد في تعديل الميزانية على تعديل البنود غير النقدية كونها هي التي تتأثر بتغير في المستوى العام للأسعار، أما البنود النقدية فهي لا تتأثر بإرتفاع و إنخفاض وحدة النقد بل يعبر عنها بتحقيق مكاسب و خسائر القوة الشرائية ولا يتم تضمينها في الميزانية.

سوف يكون التعديل وفق العلاقة التالية:

التكلفة التاريخية للبند= قيمة البند التاريخية* (الرقم القياسي العام للأسعار للسنة الأخيرة/ الرقم القياسي للأسعار في سنة الحيازة أو إعادة التقييم)

الرقم القياسي العام للأسعار في 2013 = 158.42

الرقم القياسي العام للأسعار في 2017 = 197.6

مثال توضيحي:

الأراضي في سنة إعادة التقييم = 10795375,00

تعديل الأراضي = 10795375,00 * (197.6/ 158.42)

= 13465257,54

الجدول رقم 38: تعديل جدول ميزانية الأصول للسنة المالية 2017

سنقوم بتعديل جدول ميزانية الأصول في هذا الجدول

البيان	سنة الحيازة أو إعادة التقييم	القيمة التاريخية	مخصص الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية	الرقم القياسي للسنة الخيرة	الرقم القياسي العام لسنة إعادة التقييم	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة
برمجيات الإعلام	2013	104900,00	104900,00	0,00	197,6	158,42	0,00
الأراضي	2013	10795375,00		10795375,00	197,6	158,42	13465257,54
تهيئة الأراضي	2013	3310909,66	345315,55	2965594,11	197,6	158,42	3699036,71
منشآت	2013	122042624,82	93341926,07	28700698,75	197,6	158,42	35798876,87
معدات و أدوات	2013	18829269772,08	8450623935,41	10378645836,67	197,6	158,42	12945464065,94
تثبيتات مادية أخرى	2013	2029469647,36	1084773304,77	944696342,59	197,6	158,42	1178336051,61
تثبيتات جاري انجازها	2013	456349892,05		456349892,05	197,6	158,42	569213096,00
مجموع الأصول الثابتة	2013	**21451343120,97**	**9629189381,80**	**11822153739,17**			**14745976384,67**
المخزونات	2013	12682201,31		12682201,31	197,6	158,42	15818728,56
الزبائن	2013	2816793013,34	791506406,02	2025286607,32	197,6	197,6	2025286607,32
المدينون الآخرون	2013	22151681,39	11566760,11	10584921,28	197,6	197,6	10584921,28
الضرائب	2013	2888128,17		2888128,17	197,6	197,6	2888128,17
خزينة الأصول	2013	117824419,29	1895036,32	115929382,97	197,6	197,6	115929382,97
مجموع الأصول المتداولة	2013	**2972339443,50**	**804968202,45**	2167371241,05			**2170507768,30**
مجموع الأصول	2013	**24423682564,47**	**10434157584,25**	**13989524980,22**			**16916484152,98**

المصدر: من أعداد الطالب بناءا على الميزانية المقدمة في مذكرة (زعباط، 2019/2018)

الجدول رقم 39: تعديل ميزانية الأصول للسنة المالية 2017

الوحدة : دج

الخصوم	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
فارق إعادة التقييم	249 460 720,66	197,6/158,42	249 460 720,66
النتيجة الصافية	-398 226 878,37		-412 459 169,75[1]
ترحيل من جديد		197,6/158,42	195 655 592,64[2]
حسابات الإدماج	7 885 845 109,48	197,6/158,42	7 885 845 109,48
أرباح محتجزة			688 302 113,99
مجموع الأموال الخاصة	**7 737 078 951,77**		**8 606 804 367,02**
الديون والقروض المالية	112 965 393,53	197,6/197,6	112 965 393,53
مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا	5 018 791 382,32	197,6/158,42	6 260 025 105,08
مجموع الخصوم غير جارية	**5 131 756 775,85**		**6 372 990 498,61**
الموردون	816 000 034,74	197,6/197,6	816 000 034,74
ضرائب	96 852 037,53	197,6/197,6	96 852 037,53
ديون أخرى	207 837 180,33	197,6/197,6	207 837 180,33
مجموع الخصوم الجارية	**1 120 689 252,60**		**1 936 689 287,34**
مجموع الخصوم	13 989 524 980,22		**16916484152,97**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق المأخوذة من (زعباط، 2019/2018)

شرح الجدول

تم تعديل العناصر غير النقدية فقط حيث كان معدل التعديل (158.42/197.6) وذلك باستخدام العلاقة التالية:

البنود غير النقدية المعدلة = البنود غير النقدية التاريخية*(158.42/197.6)

(1) تم حساب نتيجة الدورة من جدول حساب النتائج

نتيجة الدورة = النتيجة العادية + النتيجة الاستثنائية

(2) تم حساب الأرباح المحتجزة بتغطية الفرق بين مجموع الأصول المعدلة والخصوم المعدلة.

الجدول رقم 40: تعديل جدول حساب النتائج لسنة 2017

الوحدة: دج

البيان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
المبيعات	4750362355,24	197,6/197,6	4750362355,24
تغيرات المخزون	0,00		0,00
إعانات الاستغلال	0,00		0,00
إنتاج السنة	**2133604797,97**		**2133604797,97**
مشتريات مستهلكة	-24735885,17	197,6/193,95	-25201396,80
خدمات خارجية	-200680979,76	197,6/193,95	-204457651,98
استهلاك السنة	**-1102218629,48**	197,6/193,95	**-1122961594,15**
القيمة المضافة للاستغلال	**1031386168,49**		**1010643203,82**
مصاريف المستخدمين	-645752906,06	197,6/193,95	-657905512,95
الضرائب والرسوم المماثلة	-85086134,04	197,6/193,96	-86687394,10
الفائض الإجمالي للاستغلال	**300547128,39**		**266050296,76**
إيرادات أخرى	247290319,23	197,6/197,6	247290319,23
مصاريف أخرى	-156155,96	197,6/193,95	-158370,08
الاهتلاكات وخسائر القيمة	-928819317,23	197,6/197,6	-928819317,23
استرجاع خسائر القيمة	2935603,33	197,6/197,7	2935603,33
النتيجة العملياتية	**-378202422,24**		**-412701467,99**
النتيجة العادية قبل الضريبة	**-378202422,24**		**-412701467,99**
الضريبة على النتيجة	0,00		**0,00**
نتيجة الأنشطة العادية	**-378202422,24**		**-412701467,99**
النتيجة الاستثنائية	242298,24		242298,24
خسائر القوة الشرائية			3620541875
النتيجة الدورة بعد حساب مكاسب أو خسائر الدور للقوة الشرائية	**-377960124,00**		**3208082705,25**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول حساب النتائج المأخوذ من (زعباط، 2019/2018)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خسارة في سنة 2016 بمقدار(377960124) وذلك في ظل تطبيق التكلفة التاريخية، وعند تعديل جدول حساب النتائج ازدادت الخسارة لتصبح (412 459 169,75-) وذلك بسبب إرتفاع مصاريف المؤسسة بعد التعديل أي إرتفاع قيمة المصاريف عند محاولة تقريبها لقيمتها الجارية عند تحققها.

حيث إرتفعت قيمة المشتريات المستهلكة من 24735885,17 لتصبح 25201396,80 وذلك بمقدار 465511,63، كما إرتفعت الضرائب و الرسوم من 85086134,04 إلى 86687394,10، أما

بالنسبة مصاريف المستخدمين فارتفعت بقيمة 12152606,89 وذلك بنسبة 1.01 % وهي نسبة التعديل، وكذا تم تعديل باقي المصاريف.

المطلب الثالث: المقارنة بين الكشوف المالية لمؤسسة

سيتم تقسيم المطلب إلى قسمين، القسم الأول سنقوم فيه بالمقارنة بين الكشوف المالية التاريخية و المعدلة بالتكلفة التاريخية لوحدة النقد لنفس الفترة، أما في القسم الثاني سوف نقوم بمقارنة الكشوف المالية المعدلة للوحدة في فترتين مختلفتين هي 2016 و 2017.

الفرع الأول: مقارنة الكشوف المالية التاريخية و المعدلة لنفس الفترة

1. **مقارنة الكشوف المالية لسنة 2016**

- **المقارنة بين الميزانية التاريخية والميزانية المعدلة لسنة 2016**

لدينا في الميزانية المعدة بالتكلفة التاريخية مجموع الأصول الثابتة يساوي 11787455588 دج وعند تعديل الميزانية بمعدل 158.42/188.33 إرتفعت الأصول الثابتة بقيمة 2225494235 دج لتصبح 14012949822,55 دج وذلك لأن جميع حسابات الأصول الثابتة تعتبر بنود غير نقدية و لذلك كانت الزيادة كبيرة في مجموع الأصول، حيث تتكون الأصول الثابتة من سبعة بنود وهي الأراضي إرتفعت بقيمة 2038187,52 أما تهيئة الأراضي فارتفعت بقيمة 135082,09 دج، وكانت الزيادة في الأصول الأخرى كالتالي: منشأت5104079.6 دج، معدات وأدوات 1890631518 دج، الأصول المادية الأخرى 251772193,87 دج، تثبيتات جاري إنجازها 75813172,99 دج.

أما بالنسبة للأصول المتداولة فلم يكن التغيير فيها كبيراً وذلك لأن معظم حساباتها من البنود النقدية من الزبائن، المدينون الآخرون، الضرائب، الخزينة، و إقتصر التعديل على فقط على المخزونات، وكان مقدار الزيادة 1175343,82دج .

أما في جهة الخصوم فكان الفرق بين مجموع الخصوم المعدلة و الخصوم الفعلية 16009642578,3.

لدينا حسب المعلومات المقدمة من طرف (زعباط، 2019/2018) والذي تحصل عليها من قبل المؤسسة محل الدراسة نتيجة المؤسسة 0 أي لم تحقق ربح ولا خسارة، وبما أن تعديل في الأصول أكبر من التعديل في الخصوم ظهر لنا فرق بين الخصوم والأصول تم وضعه في حساب الأرباح المحتجزة.

- **المقارنة بين جدول حساب النتائج الفعلي و المعدل لسنة 2016**

إعتمدنا في تعديل جدول حساب النتائج على تعديل حسابات المصاريف فقط وذلك لأنها تظهر بالقيمة التاريخية، أما الإيرادات فلم يتم تعديلها وذلك لأنها تتحقق بقيمتها الجارية، وكان معدل التعديل 182.2/188.33 .

نلاحظ إنخفاض في نتيجة الدورة للمؤسسة حيث كانت ربح بقيمة 2842666523,78 دج وأصبحت أقل بقيمة 2812318622,93 دج ، وذلك كما قلنا بسبب إرتفاع في مصاريف المؤسسة مثل الزيادة في المشتريات المستهلكة و الخدمات الخارجية حيث كانت 30798991.22 دج و 229869698.62 لتصبح بعد التعديل 31835203.16 دج و 237603514.5 دج على التوالي، كما تم تعديل مصاريف المستخدمين فارتفعت بمقدار 18960425,1 دج لتصبح 582514985,25 دج، وكذلك بالنسبة للضرائب و الرسوم المماثلة كانت قيمتها التاريخية 75691412.1 وبعد التعديل أصبحت 78238000,22، ولم يتم تعديل الإهتلاكات لأنها تتحقق في نهاية السنة المالية.

كل هذه التعديلات أدت في الأخير إلى إنخفاض في النتيجة من 2842666523.78 إلى 2812318622.93، وهذا ما يسمح للمؤسسة التخفيف من الأرباح الصورية أي المحافظة على رأس مال المؤسسة و المحافظة على إستمراريتها.

2. **مقارنة الكشوف المالية لسنة 2017**

- **المقارنة بين الميزانية التاريخية والميزانية المعدلة لسنة 2017**

عند القيام بإجراء تعديلات على ميزانية مؤسسة سونلغاز سنة 2017 نلاحظ إرتفاع في مجموع الأصول الثابتة

وذلك لأن جميع بنودها من البنود النقدية حيث إرتفعت الأصول الثابتة من 11822153739,17 دج إلى 14745976384,67 دج، حيث تضمنت هذه الزيادة مجموعة من الأصول الثابتة وهي الأراضي إرتفعت من 10795375,00 دج إلى 13465257,54 دج أما تهيئة الأراضي فارتفعت من 2965594,11 دج إلى 3699036,71 دج، وكان مقدار الزيادة في الأصول الأخرى كالتالي: منشآت 7098178,12 دج لتصبح 35798876,87 دج، معدات وأدوات 2566818229,27 دج حيث بلغت قيمتها 12945464065,94 دج، أما باقي الأصول فكان الفرق بين قيمتها التاريخية و التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت كالتالي: الأصول المادية الأخرى 233639709,02دج، تثبيتات جاري إنجازها 112863203,95دج.

الخصوم المتداولة لم تتغير بشكل كبير حيث أن الحساب الوحيد الذي تغير هو حساب المخزونات حيث كان 12682201,31 دج فإرتفع بقيمة 3136527,25 ليصبح 15818728,56 دج.

لدينا في جهة الخصوم تغير في الأرباح المحتجزة وتم حسابها بتغطية الفرق بين مجموع الأصول والخصوم.

أما نتيجة الدورة الفعلية فقد كانت 878,37 226 398- وبعد التعديل إرتفعت الخسارة بشكل كبير وأصبحت (412459169.75) .

- **المقارنة بين جدول حساب النتائج الفعلي و المعدل لسنة 2017**

عند تعديل جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونالغاز أم البواقي لسنة 2017 إرتفعت خسارة المؤسسة من 878,37 226 398- دج إلى 169,75 459 412- دج بسبب إرتفاع في قيمة المصاريف الخاصة بالدورة المحاسبية، وذلك لأن التعديل شمل جميع حسابات المصاريف وكانت التعديلات كالتالي:

إرتفاع في المشتريات المستهلكة من 24735885,17 دج إلى 25201396,80 دج، أما مصاريف الخدمات الخارجية فكانت 200680979,76 دج وبعد التعديل إرتفعت إلى 204457651,98 دج، وكذلك بالنسبة إلى باقي المصاريف، الضرائب والرسوم المماثلة من 85086134,04 دج إلى 86687394,10 دج، مصاريف الأخرى كانت 156155,96 دج وبعد التعديل أصبحت 158370,08 دج.

أما بالنسبة للإيرادات فلم يتم تعديها فهي تتحقق بقيمتها الجارية في تاريخ الإعتراف بها.

الفرع الثاني: مقارنة الميزانية المعدلة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) أم البواقي في فترات مختلفة.

1. المقارنة بين الميزانية المعدلة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز أم بواقي لسنة 2016 و 2017

عند تعديل ميزانيتي مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز أم بواقي من الميزانية المقاسة بالتكلفة التاريخية إلى الميزانية المعدلة بوحدة النقد الثابت نتجت لنا ميزانيات قابلة للمقارنة ولذلك سوف نجري مقارنة بسيطة للسنوات 2016 و 2017.

الجدول رقم 41: إعادة تعديل الميزانية من وحدة النقد الاسمية إلى وحدة النقد الثابتة لسنة 2017

السنوات / البيان	التكلفة التاريخية		التكلفة التاريخية المعدلة لكل سنة		المبلغ المعاد تعديله بمؤشرات 2017	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الأصول						
برمجيات الإعلام	0	0,00	0	0,00	0,00	0,00
الأراضي	10795375	10795375,00	12833562,52	13465257,54	13465257,55	13465257,54
تهيئة الأراضي	715469,88	2965594,11	850551,97	3699036,71	892417,93	3699036,71
منشآت	27034045,12	28700698,75	32138124,72	35798876,87	33720031,03	35798876,87
معدات و أدوات	10013836348	10378645836,67	11904467866	12945464065,94	12490430894,48	12945464065,94
تثبيتات مادية أخرى	1333525609	944696342,59	1585297802	1178336051,61	1663329505,46	1178336051,61
تثبيتات جاري انجازها	401548741,7	456349892,05	477361914,7	569213096,00	500858675,46	569213096,00
مجموع الأصول الثابتة	**11787455588**	**11822153739,17**	**14012949823**	**14745976384,67**	**14702696781,90**	**14745976384,67**
المخزونات	6225274,78	12682201,31	7400618,6	15818728,56	7764892,66	15818728,56
الزبائن	1648591668	2025286607,32	1648591668	2025286607,32	1729738828,98	2025286607,32
المدينون الأخرون	88683880,05	10584921,28	88683880,05	10584921,28	93049087,76	10584921,28
الضرائب	1770516,06	2888128,17	1770516,06	2888128,17	1857664,60	2888128,17
خزينة الأصول	264042986,1	115929382,97	264042986,1	115929382,97	277039739,00	115929382,97
مجموع الأصول المتداولة	**2009314325**	**2167371241,05**	**2010489669**	**2170507768,30**	**2109450213,00**	**2170507768,30**
مجموع الأصول	**13796769913**	**13989524980,22**	**16023439492**	**16916484152,98**	**16812146994,90**	**16916484152,98**

البيان	التكلفة التاريخية		التكلفة التاريخية المعدلة لكل سنة		المبلغ المعاد تعديله بمؤشرات 2017	
السنوات	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الخصوم						
فارق إعادة التقييم	249 460 720,66	249 460 720,66	249460720,66	249 460 720,66	261739703,72	249 460 720,66
النتيجة الصافية		-398 226 878,37		-412 459 169,75	0,00	-412 459 169,75
ترحيل من جديد	-45 136 736,86		-45136736,86	195 655 592,64	-47358462,29	195 655 592,64
حسابات الإدماج	7 826 526 379,37	7 885 845 109,48	7826526379,37	7 885 845 109,48	8211764522,72	7 885 845 109,48
أرباح محتجزة			688302113,10	0,00	722181795,51	0,00
مجموع الأموال الخاصة	8 030 850 363,17	**7 737 078 951,77**	8719152477,16	**7 918 502 253,03**	9148327560,59	**7 918 502 253,03**
الديون والقروض المالية	102 194 831,91	112 965 393,53	102194831,91	112 965 393,53	107225077,18	112 965 393,53
مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا	4 694 601 924,07	5 018 791 382,32	5580951776,04	6 260 025 105,08	5855657998,97	7 808 237 348,59
مجموع الخصوم غير جارية	4 796 796 755,98	**5 131 756 775,85**	5683146607,95	**6 372 990 498,61**	5962883076,15	**7 921 202 742,12**
الموردون	652 017 612,41	816 000 034,74	652017612,41	816 000 034,74	684111295,13	816 000 034,74
ضرائب	99 836 806,81	96 852 037,53	99836806,81	96 852 037,53	104750985,11	96 852 037,53
ديون أخرى	217 268 374,91	207 837 180,33	217268374,91	207 837 180,33	227962782,79	207 837 180,33
مجموع الخصوم الجارية	969 122 794,13	**1 120 689252,60**	1621140406,54	**1 936 689 287,34**	1700936358,16	**1 936 689 287,34**
مجموع الخصوم	13 796769913,28	13989524980,22	10254015779,77	**16916484152,98**	16812146994,90	**16916484152,98**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجداول 38،29،28 و 39

عملية إعادة التعديل التي قمنا بها على الميزانية لسنة 2016 نسبة إلى سنة 2017 ساعدت على توحيد القوة الشرائية لوحدة النقد، بعدما كانت مقيمة بوحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة، كما نلاحظ أن قيم كل بنود الميزانية لسنة 2016 زادت كلها وأصبحت ذات قيم جارية مقارنة بسنة 2017.

حيث نلاحظ من الميزانية أن قيمة الأصول بعد توحيد وحدة النقد أصبحت متقاربة حيث بلغت قيمتها في سنة (2016) 16812146994,90 أما في 2017 فكانت قيمتها 16916484152,98، وهو ما يديل على إن المؤسسة زادت في إستثماراتها وذلك بحيازة مجموعة من الأصول. حيث كانت مجموع الأصول الثابتة في ميزانية (2016) يساوي 14702696781,90 و في (2017) إرتفع بمعدل بسيط ليصبح 14745976384,67، وكذا مجموع الأصول المتداولة 2109450213,00 أما ميزانية 2017 فبلغت قيمتها 2170507768,30.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا بتطبيق ما تم تناوله في الدراسة النظرية على مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز سونلغاز – أم بواقي- حيث إعتمدنا في دراستنا التطبيقية على طريقة التكلفة التاريخية بوحدة النقد الثابتة على الكشوف المالية لمؤسسة سونلغاز – أم البواقي - والمعدة على أساس التكلفة التاريخية، حيث لاحظنا تغير في بنود الميزانية حيث ساعدت هذه الطريقة على تقريب المركز المالي للمؤسسة لقيمته الحقيقية، ولكن مايعيب هذه الطريقة أنها لا تشمل تعديل جميع بنود الميزانية مما يجعلها طريقة غير متكاملة كبديل للقياس .

عموما يمكن القول أن إستخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة أدى إلى إستبعاد أثر التضخم على بنود الكشوف المالية خاصة الأصول الثابتة، أما الأصول المتداولة فلم يمسسها التعديل بموجب هذه الطريقة، و من المشاكل التي تواجه هذه الطريقة هو مشكل نقص في تقديم البيانات الكافية فمثلا عند تطبيقها على المخزون فيصعب إحصاء حركة المخزون طوال السنة خاصة المؤسسة التجارية، بالإضافة إلى عدم تطابق المؤشرات الخاصة لإستهلاك السلع مع المؤشر العام للأسعار.

عموما يمكن القول أن طريقة التكلفة التاريخية تعد كبديل جيد لمعالجة أثر التضخم من الكشوف المالية، خاصة وأنها تعد من أسهل الطرق المحاسبية وأوفرها للوقت والجهد، كما أنها تمكن من التقليل من الأرباح المضخمة للمؤسسة مما يسمح للمؤسسة على المحافظة من تآكل رأس المال وبالتالي المحافظة على إستمرارية المؤسسة، كما تسمح هذه الطريقة لمستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية بمقارنة الكشوف المالية لسنوات مختلفة من خلال توحيد القوة الشرائية لبنود الكشوف المالية.

الخاتمة

إن التضخم ظاهرة إقتصادية تؤدي إلى فقدان القوة الشرائية للنقود وهو ما يؤثر على العمل المحاسبي داخل المؤسسة كون النقود هي أداة القياس في المحاسبة، وهو ما أثر على صحة المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسة، وبما أن هدف المحاسبة هو تقديم معلومات صادقة و ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة لمستخدمي الكشوف المالية وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل إرتفاع معدلات التضخم، هذا ما جعل المحاسبين و المنظمات المحاسبية بحث عن حلول لإستبعاد أثار التضخم عن العمل المحاسبي وهو ما تم التوصل إليه حيث أصدر مجلس المعايير المحاسبية مجموعة من المعايير تضفي على العمل المحاسبي طابع الواقعية وهو ما يسمى القيمة العادلة، كما أصدر معيار كامل والمتعلق بالتقارير المالية في اقتصاديات ذات معدلات التضخم المرتفعة IAS 29.

حيث تناولت هذه الدراسة تأثير التضخم على الكشوف المالية ومحاولة علاجه في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز – أم البواقي - قسمت إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتضخم و التطرق للكشوف المالية للمؤسسة بالإضافة إلى ثأثير التضخم على الكشوف المالية، أما في الدراسة التطبيقية فقد طبقنا أحد المداخل المحاسبية الشاملة لإستبعاد أثار التضخم وهي طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت على الكشوف المالية للمؤسسة.

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية تم الوصول إلى النقاط التالية:

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى والتي نصت على أن التضخم عبارة على إرتفاع مستويات الأسعار، وهو ما توصلنا إليه من في الفصل الأول، حيث تم تبيان أن التضخم عبارة عن الإرتفاع المستمر و الدائم لأسعار السلع والخدمات، نتيجة الزيادة في المعروض النقدي ويشترط الإرتفاع الدائم في الأسعار حيث أن الإرتفاع اللحظي للأسعار لا يعبر عن التضخم بل مجرد إرتفاع للأسعار.

الفرضية الثانية والتي نصت على أن الكشوف المالية هي وثائق محاسبية تتضمن ما عند المؤسسة من موجودات و ما عليها من التزامات مسجلة بتكلفتها التاريخية ، وهو ما تم إثباته في هذه الدراسة حيث تبين أن الكشوف المالية

عبارة عن خمسة وثائق محاسبية تصف المركز المالي للمؤسسة كما تعبر عن جميع الأعمال و الأنشطة التي قامت بها خلال السنة المالية، وأن الطريقة الغالبة والتقليدية في التقييم هي طريقة التكلفة التاريخية.

الفرضية الثالثة والتي نصت على أن الميزانية وجدول حساب النتائج يعدان من أكثر القوائم التي يؤثر عليها ارتفاع مستوى التضخم وهو ما تم تأكيده حيث أن التضخم يؤثر على البنود غير النقدية وهو ما نجده في قائمة الميزانية عبارة عن الأصول الثابتة للمؤسسة بالإضافة إلى بعض الأصول المتداولة، كما يؤثر على النتيجة المحاسبة للمؤسسة وبالتالي التأثير على الضرائب على الأرباح و هو ما وصفه جدول حساب النتائج.

الفرضية الرابعة والتي نصت على أنه توجد انحرافات متفاوتة بين الكشوف المالية المعدة بالتكلفة التاريخية و تلك المعالجة من أثار التضخم في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) – أم البواقي- ، تم تأكيدها حيث توصلنا في الدراسة التطبيقية والتي بينت وجود فروق كبيرة على عناصر الكشوف المالية التي تم تعديلها حيث لاحظنا تغير في قيم الحسابات التي تم إخضاعها لطريقة التكلفة التاريخية المعدة على أساس ثبات وحدة النقد.

النتائج.

من خلال ما تم دراسته في بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية.

- إن لظاهرة التضخم أثار كبيرة على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع، وكذا لها أثار وخيمة على العمل المحاسبي للمؤسسة حيث يؤثر على القياس المحاسبي في ظل إستخدام المحاسبة التاريخية، دون الأخذ في عين الإعتبار تغير في القوة الشرائية للنقد وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار وبالتالي عدم مطابقة الوضع المالي للمؤسسة للواقع.
- وظيفة المحاسبة في المؤسسات هي تقديم المعلومات المالية ملائمة للطالبين عليها وذلك لمساعدتهم في إتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، وكذلك مساعدتهم في عملية التنبؤ والتوقع المستقبلي.
- تتمثل بدائل القياس المحاسبي في ظل إرتفاع معدلات التضخم في نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت، نموذج القيمة الجارية و نموذج القيمة العادلة، حيث لكل منها منهج خاص لمعالجة أثار التضخم.
- في الدراسة التطبيقية توصلنا إلى وجود فروق بين الكشوف المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وتلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت.

- إستخدام التكلفة التاريخية أدى إلى إستبعاد أثار التضخم، إلاّ أنها لا تعالج جميع بنود الكشوف المالية كونها تقوم بتعديل البنود غير النقدية فقط، أما البنود النقدية فهي تبقى على حالها وهو ما يجعلها طريقة غير متكاملة لمعالجة أثار التضخم.

التوصيات

من خلال ما تم عرضه من خلال دراستنا ومن النتائج المتوصل عليها، رأينا تقديم بعض الإقتراحات و التوصيات.

- يجب إعادة النظر في سياسة إعادة التقييم لدى المؤسسة، خاصة في حالات عدم إستقرار الأسعار .
- تحيين النظام المحاسبي المالي وجعله يتطابق أكثر مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي وذلك كي يواكب التطور الحاصل في المحاسبة.
- على المؤسسات إتباع نموذج القيمة العادلة كأداة للقياس وذلك كي تقدم لمستخدمي الكشوف المالية معلومات ملائمة لتقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة.
- تطوير النظام المحاسبي وأساليب الرقابة الرقابة الداخلية والخارجية مما يؤدي جلب الإستثمارات الخارجية والصعود بالوضع الإقتصادي للدولة.

أفاق الدراسة

تناولنا في موضوعنا تأثير التضخم على الكشوف المالية وعلاجه بإستعمال أحد المداخل المحاسبية الشاملة، إلاّ أن المجال لا يزال مفتوح للتعمق أكثر في في الموضوع و منه نقتح بعض المواضيع في نفس المجال.

- المقارنة بين بدائل القياس المحاسبي في معالجة أثار التضخم؛
- دراسة المعيار الإبلاغ المالي « IFRS 13 » القيمة العادلة؛
- المحافظة على رأس المال في ظل تغيرات الأسعار؛

معوقات عملية إعادة التقييم حسب النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

ابراهيم ابو غزالة. (14 جانفي, 2016). *علوم*. تاريخ الاسترداد 08 افريل, 2020، من موضوع: https://mawdoo3.com

ابراهيم بومزايد. (2018). *المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي*. الجزائر: الدار الجزائرية.

أحمد أبوطة أحمد محمد. (2012). *التضخم النقدي*. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

احمد نور الدين قايد. (2013). الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية. *واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، (الصفحات 2-20). الوادي.

اسماعيل ابراهيم جمعه، و عبد الوهاب نصر على. (2015). *المحاسبة المتوسطة*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

أسيا لعروسي. (2014/2013). تأثير القياس المحاسبي على الافصاح في القوائم المالية في حالة التضخم. *اطروحة دكتوراه* . كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير قسم العلوم التجارية، مسيلة /الجزائر: جامعة المسيلة.

الجمهرية الجزائرية. (26 جوان, 2008). قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008. *الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية، العدد 19* . الجزائر.

الفضل مؤيد، نور عبد الناصر، و الدوغجي علي. (2002). *المشاكل المحاسبية المعاصرة*. عمان، الاردن: دار المسيرة.

الوزان خالد واصف، و الرفاعي احمد حسين. (2004). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيق. عمان: دار وائل للنشر-عمان.

إلياس قلاب ذبيح، و وسيلة بن ساهل. (29 12, 2017). دور مخرجات النظام الماحسبي المالي في تحسين عمل المدقق الجبائي. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني ، 4* (2)، الصفحات 155-175.

بن ابراهيم الحميد عبد الرحمن. (2009). *نضرية المحاسبة*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

بن سالم جابر الزبيدي حسين. (2010). *التضخم و الكساد*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع 2010.

بوعلام د.مولاي، و محمد د.سفير. (ديسمبر, 2019). التضخم و النمو الاقتصاديفي الجزائر -دراسة قياسية-. *مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد12/ العدد: 02* ، الصفحات 696-708.

خالد قاسي، و آدم بن مسعود. (28/29 أكتوبر, 2013). التضخم الاقتصادي الظاهرة الاسباب و طرق العلاج دراسة تحليلة. *الملتقى الوطني الاول للتضخم في الجزائر* . جيجل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي.

خلف الله بن يوسف. (جوان, 2017). أهمية الأفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ضل نضام المحاسبي المالي SCF وأثره على الممارسات المحاسبية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، العدد السابع*، الصفحات 32-50.

د/بلقاضي بلقاسم. (2013). التضخم و أثاره الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر. *العدد: 28 المجلد 2* .

رشيدة حسيس. (2015/2014). معدل التضخم في الجزائر بين النظري و الواقع. *رسالة ماجيستير* . أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

رضوان حلوة حنان. (2003). *بدائل القياس المحاسبي المعاصر*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

رضوان حلوة حنان. (2009). *تطور الفكر المحاسبي*. عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر.

رقية شطيبي. (ديسمبر, 2018). جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، الجلد 5، العدد 2 ، 5* (2)، الصفحات 457-470.

رقية وادي. (جوان, 2017). أهمية الافصاح عن المعلومات الاضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية. *مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 2* .

كلية العلوم الاقتصادية .مذكرة *ماستر* .بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية .(2018/2019) .م ,زعباط .أم البواقي ,وعلوم التسير والعلوم التجارية

زميت فؤاد. (08 أفريل 2018). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994/2015. *مجلة الباحث الاقتصادي - العدد الخامس* .

قائمة المراجع

سعود جايد مشكور العامري، و عبد الجبار علوان جبر. *البيانات التاريخية المعدلة ودورها في زيادة دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي*. الشركة العراقية للأعمال الهندسية، بغداد، العراق.

سمية بلقاسمي. (2017/2016). إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* . باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة باتنة.

شعيب شنوف. (2018). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية*. الجزائر، بودواو /الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.

صالح مرازقة، و رقية وادي. (جوان, 2016). مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث* .

طارق حماد عبد العال. (2003-2002). *موسوعة معايير المحاسبة*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

عبد الحميد زعباط، و كمال بن يخلف. (بلا تاريخ). المفاضلة بين أساليب القياس المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي- 20* ، الصفحات 32-49.

عبد الحميد مانع الصيح. (ماي, 2005). أثر التضخم على ملاءمة و موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية. *المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن، العدد الاول* ، الصفحات 49-71.

عبد الزاق قاسم الشحادة، و خالد راغب الخطيب. (2017). *قضايا محاسبية معاصرة*. عمان، الاردن: دار الاعصار العلمي.

عبد القادر حوة، و فتيحة بكطاش. (جوان, 2019). أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الابلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي. *مجلة أفاق للعلوم، العدد السادس عشر، المجلد 04* ، الصفحات 116-133.

عبد المجيد موزارين، و محمد امين بربري. (جانفي, 2018). القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الإقتصادي. *الاكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19* ، الصفحات 57-67.

عبد المنعم عوض الله، محمود عباس حمدي، و احمد سباعى قطب. (2001). *تحليل ونقد القوائم المالية*. القاهرة، مصر: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.

عبدالحليم سعيدي. (2015/2014). محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. *أطروحة دكتوراه* . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير قسم العلوم التجارية، الجزائر.

عبلة قوادري. (27 12, 2017). أثر استخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية. *أبعاد إقتصادية، المجلد 8، العدد 1 ، 8* (1)، الصفحات 242-266.

عبلة قوادري. (ديسمبر, 2018). دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهني المحاسبة في الجزائر. *مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة، العدد 19* ، الصفحات 105-125.

عمر قمان. (بلا تاريخ). الإفصاح في الجزائر بين واقع الاصلاح المحاسبي ومتطلبات البيئة الدولية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات إقتصادية ، 13* (27)، الصفحات 13-30.

عيسى زاوي. (مارس, 2019). دور تطبيق محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية. *مجلة آفاق للعلوم* ، الصفحات 294-304.

عيسى زاوي، و شنوف شعيب. (مارس, 2019). دور تطبيق أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية. *مجلة آفاق العلوم* ، صفحة 296.

فداغ الفداغ. (2008). *مشكلات وحالات محاسبية*. عمان، الاردن: دار الوراق.

كنزة قريشي. (ديسمبر, 2019). توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة: بين متطلبات القياس وإشكالية القياس في البيئة الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 19، العدد 01* ، الصفحات 41-52.

محمد الصالح زويتة. (سبتمبر, 2012). دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة. *مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07* .

محمد الهادي ضيف الله. (بلا تاريخ). ضيف الله محمد الهادي ، أسس وقواعد الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية جامعة الوادي، العدد السادس- المجلد الاول* ، الصفحات 85-111.

قائمة المراجع

محمد حرواش. (بلا تاريخ). تحليل أثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2013. *مجلة فاق للعلوم ، العدد الثالث* ، الصفحات 98-111.

محمد سليم وهبه. (2015). البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية. *مجلة المحاسب المجاز، العدد 23* .

محمد سليم وهبه. (2015). البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية. *مجلة محاسب المجاز، العدد 23* .

محمد يعقوبي. (2018). دراسة تأثير مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري. *المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية - العدد 09* . جامعة البليدة 02.

مخلوفي الزوبير كريمو دراجي. (15 جوان 2019). تحديد العلاقة في الاجل الطويل بين السياسة النقدية و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017/2000) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL. *مجلة إقتصاد المال و الاعمال - جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي - الجزائر* ، 179/190.

مقراني حميد. (2014/2015). أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر1988/2012. *رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية* . بومرداس، جامعة أحمد بوقرة.

نور الدين بوالكور. (سبتمبر, 2016). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائرفي إطالر السببية و التكامل المشترك خلال الفترة (1970-2015). *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد الثالث* ، الصفحات 72-104.

وضاح نجيب رجب. (2011). *التضخم و الكساد الاسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي*. عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع-الاردن.

وضاح نجيب رجب. (2011). *التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي*. عمان، الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

الملاحق

SOCIETE Société de Distribution **EXERCICE** 2015

CENTRE DD OUM EL BOUAGHI **DATE** 31/12/2015

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Écart de réévaluation		249 460 720,66	249 460 720,66
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		52 707 465,68	- 368 123,32
compte de liaison**		6 083 342 245,42	5 439 648 247,73
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 385 510 431,76	5 688 740 845,07
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		42 308 366,09	40 821 418,13
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 618 990 254,94	4 283 882 358,85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 661 298 621,03	4 324 703 776,98
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		694 737 937,42	499 272 242,32
Impôts		61 490 909,57	50 200 585,02
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		170 249 128,24	213 230 593,90
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		926 477 975,23	762 703 421,24
TOTAL GENERAL PASSIF		11 973 285 028,02	10 776 148 043,29

SOCIETE Société de Distribution
CENTRE DD OUM EL BOUAGHI

EXERCICE 2015
DATE 31/12/2015

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		104 900,00	104 900,00	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		896 375,00		896 375,00	896 375,00
Agencements et aménagements de terrains		987 209,66	249 801,78	737 407,88	759 345,87
Constructions (Batiments et ouvrages		109 076 372,03	91 880 954,25	17 195 417,78	14 962 945,96
Installations techniques, matériel et outillage		14 415 468 805,46	7 146 995 608,41	7 269 473 197,05	6 684 719 486,61
Autres immobilisations corporelles		1 568 909 963,35	856 339 899,33	712 570 064,02	858 275 164,55
Immobilisations en cours		2 514 444 185,54		2 514 444 185,54	1 819 431 379,41
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 609 887 811,04	8 094 571 163,77	10 515 316 647,27	9 379 044 697,40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5 771 201,93		5 771 201,93	248 400,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 142 760 082,31	783 678 794,02	1 359 081 288,29	1 279 924 714,87
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		26 518 364,29	5 944 578,05	20 573 786,24	21 180 571,21
Impôts		99 485,51		99 485,51	84 426,24
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		74 365 535,15	1 922 916,37	72 442 618,78	95 665 233,57
TOTAL ACTIF COURANT		2 249 514 669,19	791 546 288,44	1 457 968 380,75	1 397 103 345,89
TOTAL GENERAL ACTIF		20 859 402 480,23	8 886 117 452,21	11 973 285 028,02	10 776 148 043,29

SOCIETE Société de Distribution — EXERCICE 2016

CENTRE DD OUM EL BOUAGHI — DATE 02/04/2018 08.23.20

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		104 900,00	104 900,00	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 795 375,00		10 795 375,00	896 375,00
Agencements et aménagements de terrains		987 209,66	271 739,78	715 469,88	737 407,88
Constructions (Batiments et ouvrages		119 618 551,13	92 584 506,01	27 034 045,12	17 195 417,78
Installations techniques, matériel et outillage		17 823 626 856,50	7 809 790 508,81	10 013 836 347,69	7 269 473 197,05
Autres immobilisations corporelles		2 335 174 862,70	1 001 649 254,12	1 333 525 608,58	712 570 064,02
Immobilisations en cours		401 548 741,73		401 548 741,73	2 514 444 185,54
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 691 856 496,72	8 904 400 908,72	11 787 455 588,00	10 515 316 647,27
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		6 225 274,78		6 225 274,78	5 771 201,93
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 285 195 272,41	636 603 604,08	1 648 591 668,33	1 359 081 288,29
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		94 628 458,10	5 944 578,05	88 683 880,05	20 573 786,24
Impôts		1 770 516,06		1 770 516,06	99 485,51
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		265 965 902,43	1 922 916,37	264 042 986,06	72 442 618,78
TOTAL ACTIF COURANT		2 653 785 423,78	644 471 098,50	2 009 314 325,28	1 457 968 380,75
TOTAL GENERAL ACTIF		23 345 641 920,50	9 548 872 007,22	13 796 769 913,28	11 973 285 028,02

SOCIETE Société de Distribution **EXERCICE** 2016

CENTRE DD OUM EL BOUAGHI **DATE** 02/04/2018 08.23.22

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Écart de réévaluation		249 460 720,66	249 460 720,66
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 45 136 736,86	52 707 465,68
compte de liaison**		7 826 526 379,37	6 083 342 245,42
TOTAL CAPITAUX PROPRES		8 030 850 363,17	6 385 510 431,76
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		102 194 831,91	42 306 366,09
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 694 601 924,07	4 618 990 254,94
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 796 796 755,98	4 661 296 621,03
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		652 017 612,41	694 737 937,42
Impôts		99 836 806,81	61 490 909,57
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		217 268 374,91	170 249 128,24
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		969 122 794,13	926 477 975,23
TOTAL GENERAL PASSIF		13 796 769 913,28	11 973 285 028,02

SOCIETE Société de Distribution — EXERCICE 2016

CENTRE DD OUM EL BOUAGHI — DATE 02/04/2018 08.23.48

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		4 047 049 103,11	3 549 768 333,08
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		4 047 049 103,11	3 549 768 333,08
Achats consommés		- 30 798 991,22	- 16 041 821,56
Services extérieures et autres consommations		- 229 869 698,62	- 216 549 841,58
II - Consommation de l'exercice		- 3 549 819 360,14	- 3 556 347 974,62
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		497 229 742,97	- 6 579 641,54
Charges de personnel		- 563 554 560,15	- 530 654 088,95
Impôts, taxes et versements assimilés		- 75 691 412,10	- 65 465 660,01
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 142 016 229,28	- 602 699 390,50
Autres produits opérationnels		211 216 160,30	191 448 481,85
Autres charges opérationnelles		- 2 106 143,04	- 213 097,59
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 682 920 507,11	- 514 776 749,58
Reprise sur pertes de valeur et provisions		169 342 572,61	5 442 570,14
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 453 407 515,45	- 928 043 208,42
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 453 407 515,45	- 928 043 208,42
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 427 607 836,02	3 746 659 385,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 4 881 015 351,47	- 4 674 702 593,49
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 453 407 515,45	- 928 043 208,42
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 507 870,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 453 407 515,45	- 928 551 078,42

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD OUM EL BOUAGHI **DATE** 12/06/2018 08.31.08

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		104 900,00	104 900,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 795 375,00		10 795 375,00	0,00
Agencements et aménagements de terrains		3 310 909,66	345 315,55	2 965 594,11	0,00
Constructions (Batiments et ouvrages		122 042 624,82	93 341 926,07	28 700 698,75	0,00
Installations techniques, matériel et outillage		18 829 269 772,08	8 450 623 935,41	10 378 645 836,67	0,00
Autres immobilisations corporelles		2 029 469 647,36	1 084 773 304,77	944 696 342,59	0,00
Immobilisations en cours		456 349 892,05		456 349 892,05	0,00
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		21 451 343 120,97	9 629 189 381,80	11 822 153 739,17	0,00
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 816 793 013,34	791 506 406,02	2 025 286 607,32	0,00
Stocks et encours		12 682 201,31		12 682 201,31	0,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		22 151 681,39	11 566 760,11	10 584 921,28	0,00
Impôts		2 888 128,17		2 888 128,17	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		117 824 419,29	1 895 036,32	115 929 382,97	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		2 972 339 443,50	804 968 202,45	2 167 371 241,05	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF		24 423 682 564,47	10 434 157 584,25	13 989 524 980,22	0,00

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD OUM EL BOUAGHI **DATE** 12/06/2018 08.31.24

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		249 460 720,66	0,00
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		7 487 618 231,11	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 737 078 951,77	0,00
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		112 965 393,53	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 018 791 382,32	0,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 131 756 775,85	0,00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		816 000 034,74	0,00
Impôts		96 852 037,53	0,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		207 837 180,33	0,00
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 120 689 252,60	0,00
TOTAL GENERAL PASSIF		13 989 524 980,22	0,00

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD OUM EL BOUAGHI — DATE 12/06/2018 08.31.49

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		4 740 362 355,24	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		2 133 604 797,97	0,00
Achats consommés		- 24 735 885,17	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 200 680 979,76	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 1 102 218 629,48	0,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 031 386 168,49	0,00
Charges de personnel		- 645 752 906,06	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 85 086 134,04	0,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		300 547 128,39	0,00
Autres produits opérationnels		247 290 319,23	0,00
Autres charges opérationnelles		- 156 155,96	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 928 819 317,23	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 935 603,33	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 398 469 176,61	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 398 469 176,61	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 990 588 277,80	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 389 057 454,41	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 398 469 176,61	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		242 298,24	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 398 226 878,37	0,00

EVOLUTION COMPAREE ENTRE LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION ALGER ET NATIONAL

DECEMBRE 2016 – DECEMBRE 2017

2001 = 100

		2016	2017										
		Déc.	Janv.	Févr.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
Indice Général	ALGER	188,3	191,7	190,6	192,8	193,5	192,8	193,4	190,6	194,0	196,1	197,2	197,1	197,6
	NATIONAL	199,4	204,5	205,0	206,1	207,0	205,8	205,8	204,0	206,7	209,3	210,7	209,3	208,6
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,2	1,8	-0,6	1,2	0,4	-0,4	0,3	-1,4	1,8	1,1	0,5	0,0	0,3
	NATIONAL	-0,1	2,5	0,3	0,5	0,4	-0,6	0,0	-0,9	1,3	1,3	0,7	-0,7	-0,3
Indice Alimentation	ALGER	200,5	205,4	202,3	206,0	206,9	204,6	205,1	198,4	205,6	209,7	211,9	210,5	211,1
	NATIONAL	208,7	216,8	217,5	218,8	219,9	216,5	215,3	211,3	216,4	221,0	223,0	219,3	217,3
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,1	2,5	-1,5	1,8	0,5	-1,1	0,2	-3,3	3,6	2,0	1,0	-0,6	0,3
	NATIONAL	-0,4	3,9	0,3	0,6	0,5	-1,5	-0,5	-1,9	2,4	2,1	1,0	-1,7	-0,9

EVOLUTION COMPAREE ENTRE LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION ALGER ET NATIONAL

DECEMBRE 2012 – DECEMBRE 2013

2001 = 100

		2012	2013										
		Déc.	Janv.	Févr.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
Indice Général	ALGER	158,5	160,3	160,1	160,9	160,3	159,1	160,2	159,6	161,1	160,3	160,2	158,9	160,3
	NATIONAL	167,3	169,9	170,0	170,8	170,1	169,5	169,3	169,7	170,7	170,8	170,5	170,2	171,5
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,4	1,2	-0,2	0,5	-0,4	-0,7	0,7	-0,4	0,9	-0,5	-0,1	-0,8	0,9
	NATIONAL	0,3	1,6	0,1	0,5	-0,4	-0,3	-0,1	0,2	0,6	0,1	-0,2	-0,2	0,8
Indice Alimentation	ALGER	173,9	176,0	174,6	176,7	175,0	172,2	174,7	174,0	176,9	174,6	174,0	172,9	176,1
	NATIONAL	183,9	187,0	186,6	188,1	186,1	184,4	183,6	184,5	185,7	185,4	184,2	184,1	186,7
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,7	1,2	-0,8	1,2	-1,0	-1,6	1,4	-0,4	1,7	-1,3	-0,3	-0,7	1,8
	NATIONAL	0,3	1,7	-0,3	0,8	-1,1	-0,9	-0,5	0,5	0,7	-0,1	-0,7	0,0	1,4